



جامعة حلب في المناطق المحررة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

صيغ المبالغة ودلالاتها في أحاديث
الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم
دراسة صرفية دلالية

بحثٌ مُعدُّ لنيل درجة الماجستير في اختصاص الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

أحمد رياض حمشو

إشراف الدكتور

أحمد محمد العمر

1444 هـ - 2022م

تصريح

أصّرُ بأنّ هذا البحث

صيغ المبالغة ودلالاتها في أحاديث

الصّحيح من الأخبار المجمع على صحّته البخاريّ ومسلم

دراسةً صرفيّةً دلاليّةً

لم يسبق أن قُبل للحصول على أيّ شهادة، ولا هو مقدّم في الوقت الحاضر للحصول على شهادةٍ أخرى.

الطّالب المرشّح

أحمد رياض حمشو

DECLARATION

It's hereby declared that this research

Hyperbole Formulas and their Connotations in

"The Righteous of the Authentic News Approved by al-Buhkari and Muslim"

A Morphological and Connotative Study

has not already been registered for any degree, or it's currently presented for any other degree.

Candidate

Ahmad Riad Hamsho

شهادة

نشهد أنّ العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية - النحو والصرف، قام به طالب الدراسات العليا (أحمد رياض حمشو)، بإشراف الدكتور أحمد محمد العمر، الأستاذ في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب في المناطق المحررة، وأنّ أيّ رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في نصّه.

المشرف
د. أحمد محمد العمر

الطالب المرشح
أحمد رياض حمشو

CERTIFICATE

I hereby certify that the work in this thesis is the result of the research achieved by a student of high studies (Ahmad Riad Hamsho) the supervision of Doctor Ahmed Muhammad Al Omar professor in the Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Aleppo University in liberated areas. Any reference to another research in this subject is authenticated in the text.

Achieved by
Ahmad Riad Hamsho

supervisor
Dr. Ahmed Muhammad Al Omar

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب في المناطق المحررة.

الطالب المرشح
أحمد رياض حمشو

This dissertation is submitted in fulfillment of the requirements for a master degree in linguistics studies at Arabic Department the faculty of Arts and Humanities at the University of Aleppo liberated areas.

Candidate
Ahmad Riad Hamsho

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الرّوح الّتي ما زالت ترفرف في سمائي بجناحين من نورٍ وإنْ
حالَ بيننا التّراب

إلى مَنْ علّمني قيمة العلم وعرّفني حبّ الكتاب
إلى مَنْ قضى عمره يقلّب الصّفحات في مكتبته الّتي أبعدته عنها
آلة القتل والإجرام

إلى من كان سندي رغم عكّازه، ومُتّكئِي رغم انحناء ظهره
إلى مَنْ كان قَدْرَ الله فيه أسرع منّي فحُرِمْتُ من رؤيته معي اليوم
إلى أبي رحمه الله

شكرٌ وتقدير

قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس))
وأبيّ ناسٍ أحقّ بالشكر ممّن كانوا عوناً وسنداً لنا في مرحلة الدّراسات العليا.
أتوجّه بأسمى آيات الشّكر والتّقدير للدّكتور أحمد محمّد العمر الذي كان
الموجّه والميسّر ومذلل العقبات، إذ تكرم عليّ بقبول الإشراف على هذا البحث،
ولم يدّخر أيّ جهدٍ ولم يقصّر بأيّة معلومةٍ أو استفسار، فجزاه الله عنّا كلّ خير،
وزاده الله قدرًا وبلغه مرادَه في الدّنيا والآخرة.
والشّكر موصولٌ لكلّ من ساعدني وأعانني ونصحتني وقدم لي أيّ معروف
لأنجز هذا البحث.

الباحث

ملخص البحث

يتناول البحث نوعاً من المشتقات هو (صيغ المبالغة) في الحديث النبوي الشريف، كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم)، وقد اختار الباحث هذا البحث بسبب قلة الدراسات التي تربط بين الوزن الصرفي والدلالة في المعنى، واختار صيغ المبالغة لأهميتها في الدرس الصرفي والدلالي، وللتداخل في أبحاثها مع المشتقات الأخرى لفظاً أحياناً، ومعنى أحياناً أخرى، وقد جعل الباحث ميدان البحث كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم) لما لمُخرَجِي الأحاديث من الأوليّة في رواية الحديث الشريف، ولما لهما من فضلٍ في حفظ كلام النبي ﷺ، ولما لهذا الكتاب من أهميّة، إذ جمع الجوزقيّ أحاديث متفقاً على صحّتها عند البخاريّ ومسلم، وربّتها على أبواب الفقه وهي قرابة ألفي حديث. وقد قُسم البحث إلى ثلاثة أقسام؛ مدخل وفصلين، المدخل هو قسم نظريّ ذكر فيه تعريفات وأصول نظريّة لا بدّ منها للبحث، والفصل الأوّل خُصّص لمبالغة اسم الفاعل، إذ ابتداءً بقسم نظريّ ثمّ قسم تطبيقيّ تعرّض فيه إلى تحليل جميع ألفاظ مبالغة اسم الفاعل الموجودة في الأحاديث، موضحاً الدلالة المستفادة من استعمال الصيغة، معتمداً على المنهج الوصفيّ التحليلي، وختم الفصل بجملته من النتائج، وكذا الفصل الثاني بأسلوب الفصل الأوّل نفسه، إلا أنّه خُصّص لمبالغة اسم المفعول، ثمّ ختم بجملته من النتائج والتوصيات.

المقدّمة

الحمد لله مصرّف الأحوال، المعين على بلوغ الآمال، الحمد لله الذي كانت أولى أوامره لأمة خير أنبيائه (اقرأ)، الحمد لله حتّى يرضى وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضا، والصلاة والسلام الأتمّان الأكمّان على نبيّنا محمد صلّى الله عليه وسلّم أفصح الناطقين بالصّاد، سيّد البلغاء وتاج الفصحاء وعلى آله وصحبه.

أمّا بعد، فقد كرم الله تعالى بني آدم من خلقه بالكلام، ومَنّ عليهم بصفة المدنيّة والاجتماعيّة، فكانت اللغة وسيلة تواصل البشر، وسبيل رقيهم وتقدّمهم على سائر المخلوقات، وقد جعلنا شعوباً وقبائل، وأظهر عظمة خلقه في تنوّع ألواننا واختلاف ألسنتنا، ثم أعطانا نحن-العرب- ما لم يعطه غيرنا أن جعلنا من الناطقين بهذه اللغة الشريفة، التي أعطها الله جلّ ثناؤه القدرة على استيعاب كلامه، فكرمها وكرم الناطقين بها حين جعلها لغة كتابه المحفوظ، وجعل خاتم أنبيائه أفصح الناطقين بها، فكان حقّها علينا أن نعنتي بها ونهتمّ بدراستها وأن نغوص في أعماقها بحثاً عن كوامن دررها وجواهرها.

ولمّا كان كلام النّبّي صلّى الله عليه وسلّم غير منطوقٍ عن الهوى، فقد توجه الباحثون لدراسة كلامه وتتبع ألفاظه واستنشاق عطر كلماته، فراحوا يدرسونه بلاغيّاً ونحويّاً وصرفيّاً ودلاليّاً، ووقع اختيار الباحث على علم الصّرف فهو من أجدر العلوم ومن أحقّها بالبحث و الدّراسة إذ يدرس بنية الكلمات وأصولها والتغيّرات الطّارئة عليها، ومن بين مجالات علم الصّرف اختار الباحث مجال المبالغة و صيغها ودلالاتها، إذ نجد من خلال هذا المجال ذوق العرب الرّفيع، وذكاءهم الواضح في التّفريق بين الأوزان والصّيغ المتشابهة وقدرتهم العالية على تمييز مقصودهم من خلال الدّقة في استخدام الوزن المناسب، ويفسّر لنا عدولهم من وزنٍ إلى آخر، ويكشف لنا عن قوّة اللسان العربيّ وقدرته على التّطور والنّمؤ.

اللهمّ تقبل منّا ولا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.

الباحث

أهميّة البحث

لا تخفى على دارسي قواعد اللسان العربيّ أهميّة الدرس الصّرفيّ والدّلالّي، كذلك لا يخفى التّدخل في أبحاث الصّيغ الصّرفيّة وبخاصّة صيغ المشتقات، إذ تتشابه أوزان المبالغة والصّفة المشبّهة واسم الآلة وغيرها، وغالباً ما نجد القارئ للتّصوص العربيّة لا يميّز -في الغالب- معاني الصّيغ الصّرفية ودلالاتها، فهو يعرف من خلال القواعد التي درسها أنّ هذه الصّيغة من صيغ المبالغة، ولكنّه لا يميّز بين معناها ومعنى الصّيغ الأخرى للمبالغة، ولا يفرّق بين الصّيغة المستعملة و صيغة أخرى تشبهها في المعنى و تخالفها في الوزن.

من هنا جاءت أهميّة هذا البحث في تحديد دلالة كلّ صيغة من صيغ المبالغة بدقّة، وإظهار قيمة استعمالها في مكانها.

أمّا أهميّة ميدان الدّراسة التّطبيقيّ كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم) فجاءت من كون الحديث الشّريف جديراً بالدّراسة والتّحليل والبحث، ويُعدّ هذا الكتاب من أهمّ الكتب في ميدان الحديث الشّريف وأحاديثه من الرّتبة الأعلى في الدّرجة، فنحن على يقين بأنّ أحاديثه صحيحة.

أسباب اختيار البحث

تعدّدت الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا البحث، وأهمّها:

✓ خلال الرّحلة البحثيّة وجد الباحث أنّ كتاب الله كان المصدر الأوّل للدّراسات فقد تناول الباحثون السّابقون معظم الجوانب البلاغيّة والنحويّة والصّرفيّة والدّلالّيّة فيه، لذلك انتقل التّفكير إلى البحث في الكلام الذي يأتي في المرتبة الثّانية، كلام أفصح العرب خاتم النبيّين محمّد عليه أزكى الصّلاة وأتمّ التّسليم. بخاصّة بعد انتشار فكرٍ منحرفٍ يطعن بالحديث الشّريف ويقلّل من أهمّيّته فكان الواجب نحوه دراسته وإظهار مكانته في اللسان العربيّ.

- ✓ إنَّ قلةَ الدِّراسات التي تربط بين الوزن الصِّرفيِّ والدِّلالة في المعنى، وضعف التَّمييز بين مقاصد البنى الصِّرفيَّة ذات الجذر الواحد واللفظ المتقارب ودلالاتها.
- ✓ اختار الباحث صيغ المبالغة لما لها من أهميَّة في الدرس الصِّرفيِّ والدِّلاليِّ، وللتدّاخل في أبحاثها مع المشتقات الأخرى لفظاً أحياناً ومعنى أحياناً أخرى، فأحبَّ أن يتعمَّق فيها ويرتّبها ويقدمها بصورة واضحة بعيدة عن التّعقيد، مستنداً إلى المصادر القديمة الأصيلة، معيداً صياغتها بأسلوبٍ سهلٍ مبسّط.
- ✓ اختار الباحث أحاديث (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم) لما لمخرجي الأحاديث من الأوَّليَّة في رواية الحديث الشَّريف، ولما لهما من فضلٍ في حفظ كلام النَّبي صلَّى الله عليه وسلم.

أهداف البحث

- يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- ☒ استقراء صيغ المبالغة الواردة في الأحاديث في كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم).
- ☒ دراسة صيغة المبالغة صرفياً ودلاليّاً، وتوضيح مناسبة الصيغة المستعملة في الحديث للسياق.
- ☒ إحصاء صيغ المبالغة الواردة في ميدان البحث، والوصول من خلاله إلى نتائج تستند إلى نسب ورود الأوزان في الأحاديث.
- ☒ الإسهام في إغناء المكتبة العربيَّة ببحثٍ عن ظاهرة موجودة في كلام العرب بمختلف لهجاته، وتبسيطها وتقديمها بصورة واضحة بعيدة عن التّعقيد.

حدود البحث

هذا البحث محدودٌ بدراسة صيغ المبالغة ودلالاتها في أحاديث (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم)، فلم يدرس أيّ ظاهرةٍ أخرى غيرها، ولم يدرس أي نصٍّ آخر غير أحاديث (الصحيح من الأخبار)، وقد اعتمد الباحث على كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم) المطبوع في مكتبة الرشد ناشرون، الذي وضعه أبو بكرٍ محمد بن عبد الرحمن الجوزقي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، الطبعة الأولى عام 1428 هـ - 2007 م، وهي من أجود النسخ المتوفرة بين أيدينا.

منهج البحث

اعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفيّ التحليليّ والمنهج الإحصائيّ، إذ قام بتبويب صيغ المبالغة في الأحاديث الواردة في (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم) وتقسيمها بحسب أوزانها وتحليل دلالاتها، وإحصاء عددها للحصول على نتائج مبنية على هذا الإحصاء، بعد ذكر القاعدة النظرية التي استجلبها من كتب التراث ودراسات المحدثين التي استندت إلى كتب التراث مع الإحالة على المصادر الأصلية لها.

صعوبات البحث

شكل تداخل الصيغ بين المشتقات صعوبةً في تحديد نوع المشتق تبعاً لوروده في السياق.

كما كانت الظروف الأمنية القاسية التي مرّت بها المنطقة خلال مدّة البحث من أشدّ الصعوبات، إذ اضطرّ للانقطاع عن بحثه مدّةً ليست بالقصيرة بسبب النزوح والهجرة من مكانه الأصليّ إلى عدّة أماكن، والله المستعان.

الدراسات السابقة

لم يجد الباحث -في حدود اطلاعه- دراسة تناولت صيغ المبالغة في الأحاديث الواردة في كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم)، ولكنه وقف على دراسات مشابهة من جوانب أخرى مثل:

- المبالغة في البلاغة العربية تاريخها وأصولها، دراسة تاريخية بلاغية أعدّها الباحث (عالي بن سرحان عمر القرشي) استكمالاً لمتطلبات الماجستير في كلية الآداب في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية في عام 1982 م، وهذه الرسالة تبحث في أساليب المبالغة من الناحية البلاغية ومن الناحية التاريخية.
- صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم، دراسة إحصائية صرفية دلالية. أعدّها الباحث (كمال حسين رشيد صالح) استكمالاً لمتطلبات الماجستير في كلية الدراسات العليا في جامعة نابلس في فلسطين عام 2005 م، والفرق بين الرسائل يكمن في دراسة الأساليب النحوية للمبالغة، كما أنّ ميدانها البحثي كان القرآن الكريم وليس كتب الحديث الشريف.
- صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف، دراسة صرفية دلالية أعدتها الباحثة (خولة يوسف محمد أبو ذياب) لاستكمال متطلبات الماجستير في كلية البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية في الزرقاء في الأردن. عام 2013 م، وهي دراسة قريبة من هذا البحث، إذ اتخذت صحيح البخاري وصحيح مسلم ميداناً لها، إلا أنّها دراسة انتقائية لا تقوم على إحصاء جميع صيغ المبالغة،
- التكوينات الصرفية والنحوية ودلالاتها لصيغ المبالغة في ديوان المتنبي، دراسة وصفية تحليلية. أعدّها الباحث (محمود عبد الفتاح محمود المقيد) استكمالاً لمتطلبات الماجستير في كلية الآداب في جامعة الأزهر - غزة في عام 2014 م، وهذه الرسالة تبحث في أساليب المبالغة في شعر المتنبي وليس في الحديث الشريف.

■ أساليب المبالغة في الحديث النبوي الشريف من كتاب رياض الصالحين، دراسة صرفية نحوية دلالية. أعدّها الباحث (عمر عبد الهادي حسن الزيادات) لاستكمال متطلبات الماجستير في كلية الآداب في جامعة جرش عام 2015 م، وتدرس الرسالة أساليب المبالغة في كتاب رياض الصالحين، وتركز هذه الدراسة على الجانب النحوي وتجعل الجانب الصرفي في فصلٍ من فصولها ولا تبحث في إحصاء الصيغ ودلالاتها وإنما تكتفي بأمثلة قليلة عن كل صيغة.

■ دلالات العُدول الصرفي في الحديث الشريف، أعدّها الباحث (سامي عودة عبيد الخوالدة) استكمالاً لمتطلبات الماجستير في كلية البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية في الزرقاء في الأردن. عام 2015 م، وتناقش الرسالة العُدول الصرفي بين مشتقاتٍ مختلفة والمبالغة جزءً منها، وكذلك العُدول في الجنس والعدد، واتخذت صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وصحيح الجامع الصغير وزيادته، وسنن الترمذي، والسلسلة الصحيحة للألباني ميداناً للبحث.

■ معاني الصيغ الصرفية في الحديث النبوي الشريف دراسة دلالية أسلوبية في صحيح البخاري، أعدّها الباحث (سليم بكور درويش) لاستكمال متطلبات الماجستير في كلية الآداب في جامعة حلب في المناطق المحررة عام 2019 م، ناقش فيها معاني الصيغ الصرفية عامةً دون تحديد، وكانت دراسة انتقائية لبعض الأمثلة وليست إحصائية جمعت كل الصيغ الواردة في صحيح البخاري.

وقد يكون هناك دراساتٌ أخرى لم يذكرها الباحث تناولت صيغ المبالغة، أو تناولت كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم)، لكن ما وجده الباحث -في حدود ما تيسر له الاطلاع عليه- أن (صيغ المبالغة ودلالاتها في الأحاديث الواردة في الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم) بحثٌ غير مطروق.

خطة البحث

قام الباحث بتقسيم البحث إلى مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة:

مقدمة

(مدخل) ويتضمن:

- 1- ترجمة الإمام الجوزقي
- 2- ترجمة الشَّيخين
- 3- تعريف كتاب الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم
- 4- تعريف الحديث النبوي
- 5- تعريف علم الصرف
- 6- العدول الصرفي ومعياره
- 7- تعريف علم الدلالة
- 8- علاقة علم الصرف بالدلالة
- 9- تعريف المبالغة
- 10- أنواع المبالغة

الفصل الأول: مبالغة اسم الفاعل

أولاً: (اشتقاقها، أوزانها)

ثانياً: دلالة صيغ مبالغة اسم الفاعل

- 1- صيغة (فَعَال).
- 2- صيغة (فَعِيل).
- 3- صيغة (فَعُول).
- 4- صيغة (فَعِل).
- 5- صيغة (مَفْعَال).

6-صيغة (مُفَعِّل).

7-صيغة (فَعِّل)

8-صيغة (فَاعُول)

الفصل الثّاني: مبالغة اسم المفعول

أولاً: (اشتقاقها، أوزانها)

ثانياً: دلالة صيغ مبالغة اسم المفعول

1-صيغة (فَعِّل).

2-صيغة (فَعُول).

3-صيغة (فُعْلة).

4-المصدر بمعنى (مفعول).

5-صيغة (فِعْل)

6-صيغة (فُعْل).

7-صيغة (فُعْالة).

8-صيغة (فَعْل).

9-صيغة (مُفَعَّل).

10-صيغة (أَفْعَل)

11-صيغة (أَفْعولة)

الخاتمة

1-نتائج البحث

2-رسومٌ بيانيّةٌ توضيحيّةٌ إحصائيّةٌ للبحث

3-التوصيات

الفهارس

المدخل

- 1- ترجمة الإمام الجوزقي.
- 2- ترجمة الإمام البخاري.
- 3- ترجمة الإمام مسلم.
- 4- تعريف كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم).
- 5- تعريف الحديث النبوي الشريف.
- 6- تعريف علم الصرف.
- 7- تعريف العدول الصرفي.
- 8- مفهوم الدلالة وعلم الدلالة.
- 9- العلاقة بين علم الصرف وعلم الدلالة.
- 10- تعريف صيغ المبالغة.
- 11- أنواع المبالغة.

مدخل

1- ترجمة الإمام الجوزقي⁽¹⁾

• اسمه ونسبه:

محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا بن الحسن الإمام الحافظ أبو بكر الجوزقي النيسابوري الشيباني. شيخ نيسابور ومحدثها، وابن أخت محدثها أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المُرَكي. وجوزق التي يُنسب إليها قرية من قرى نيسابور، كان أبو بكر أحد أئمة المسلمين علماً وديناً. سمع الحديث بخراسان، والري، وهمدان، والعراق، ومكة. روي عنه أنه قال: (أنفقت في الحديث مئة ألف درهم ما كسبت به درهماً). وقال الحاكم: (وانتقيت له فوائد في عشرين جزءاً).

• شيوخه ومن سمع عنهم:

سمع من أبي العباس السراج، ومن أبي نعيم بن عدي، وأبي العباس الدغولي، ومكي بن عبدان، وأبي حامد بن الشريقي، وابن الأعرابي، وإسماعيل الصفار، وأبي حاتم الوسفندي وآخرين.

• تلاميذه ومن روى عنه:

حدّث عنه: الحاكم النيسابوري، وأبو سعد الكنجروذي، وأبو عثمان البجيري، ومحمد بن عليّ الخشاب، وسعيد العياري، وأحمد بن منصور المغربي، وآخرون.

• مؤلفاته:

له عددٌ من المصنّفات منها:

- الصحيح المخرّج على صحيح مسلم.
- المتفق والمفترق.
- الجمع بين الصحيحين البخاريّ ومسلم. ويسمى أيضاً الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم - وهو ميدان البحث -

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م، ج8، ص640. والأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج6، ص226.

• وفاته:

تُوفِّي في شَوَّال سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمئة وهو ابن اثنتين وثمانين سنةً.

2- ترجمة الإمام البخاري⁽¹⁾

• اسمه ونسبه:

هو الإمام المحدث الزاهد القدوة محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله: حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ.

• مولده:

وُلد البخاري في بيت علمٍ وصلاحٍ في شوال سنة 164هـ في خلافة الأمين في مدينة بخارى.

• شيوخه:

سمع في بخارى وبمرو وبلخ وبنيسابور وبالري وبغداد وبالبصرة وبمكة وبالمدينة وبمصر وبالشام. ومن أهم من سمع عنهم: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، ومكي بن إبراهيم، وعبدان بن عثمان، ويحيى بن يحيى، وإبراهيم بن موسى. ومحمد بن عيسى بن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان. وغيرهم كثير.

• الراون عنه:

روى عنه خلقٌ كثيرٌ، منهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد ابن عبد الله الحضرمي مطين، وإبراهيم بن معقل النسفي، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمر بن محمد بن بجير، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفربري راوي (الصحيح)، وروى عنه: مسلم في غير (صحيحه)، وأمّ لا يُحصون.

(1) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ج12، ص391 - 468. والأعلام، الزركلي، ج6، ص34.

• مؤلفاته وآثاره:

بلغت عناية الإمام البخاريّ بمؤلفاته مبلغاً عظيماً، فقد سمع منه ورآقه ابن أبي حاتم أنّه كان يعيد تصنيف الكتاب الواحد ثلاث مراتٍ، من مؤلفاته:

- الجامع الصحيح.
- الأدب المفرد.
- خَلق أفعال العباد.
- التّاريخ الكبير.
- الجامع الكبير.
- التّفسير الكبير.
- الوجدان.

• وفاته:

تُوفّي الإمام البخاريّ ليلة السّبت، ليلة الفِطر، عند صلاة العشاء، ودُفِن يوم الفِطر بعد صلاة الظّهر، سنة ستّ وخمسين ومئتين، وعاش اثنتين وستين سنةً إلا ثلاثة عشر يوماً، وقبره بخرتتك وهي قريةٌ من قرى سمرقند.

3- ترجمة الإمام مسلم⁽¹⁾

• اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجّة، الصادق، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري، النيسابوري، صاحب (الصحيح)، فلعله من موالى قُشَيْر.

• مولده:

اختلف في سنة مولد الإمام مسلم، فقيل: إنّه وُلِدَ: سنة أربعٍ ومئتين، وأوّل سماعه في سنة ثمانٍ عشرة.

• شيوخه:

سمع بمكة من: القعنبيّ -فهو أكبر شيخ له- وسمع بالكوفة من: أحمد بن يونس، وجماعة. وأسرع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوامٍ قبل الثلاثين. وأكثر عن عليّ بن الجعد، لكنّه ما روى عنه في (الصحيح) شيئاً. وسمع: بالعراق، والحرمين، ومصر.

• الزاؤون عنه:

عليّ بن الحسن بن أبي عيسى الهلاليّ -وهو أكبر منه- ومحمّد بن عبد الوهاب الفراء -شيخه-، ولكن ما أخرج عنه في (صحيحه)، والحسين بن محمّد القبانّي، وأبو بكرٍ محمّد بن النضر بن سلمة الجاروديّ، وعليّ بن الحسين بن الجنيد الرّازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي في (جامعه)، وأحمد بن المبارك المستمليّ، وعبد الله بن يحيى السرخسيّ القاضي، وأبو سعيدٍ حاتم بن أحمد بن محمود الكنديّ البخاريّ، وإبراهيم بن إسحاق الصّيرفيّ، وإبراهيم بن أبي طالب -رفيقه-، وإبراهيم بن محمّد بن حمزة، وغيرهم كثيرٌ.

• مؤلفاته وآثاره:

يُعدّ الإمام مسلم من أهمّ المحدثين الذين اعتنوا بعلوم الحديث الشريف وأعطوه من جهدهم وعمرهم، ويروي العلماء أنّه ألّف كثيراً من الكتب في هذا المجال، ومما وصل إلينا منها:
- الصحيح.

(1) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج12، ص557.

- التَّمييز .
- الطَّبَقَات .
- الكنى والأسماء .
- المنفردات والوحدان .

● وفاته:

تُوفِّي الإمام مسلمٌ: في شهر رجب، سنة إحدى وستين ومئتين، بنيسابور، عن بضعة وخمسين سنةً، وقبره يُزار.

4- تعريف كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على

صحته البخاري ومسلم)

الإمام الجوزقي له مكانة وشهرة ومؤلفاته عديدة، وقد اعتنى بها العلماء وفي المصادر أنّ له (المسند الصحيح على كتاب مسلم) أو (الصحيح المخرّج على صحيح مسلم)، كما نقل عنه ابن حجر في الفتح، وذكروا له (الأربعين)، ومن مؤلفاته (المتّق) أو (المتّق الكبير).

وفي هذا الإطار أصدرت مكتبة الرّشد (ناشرون) هذا العمل البارز بعنوان: (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي) إذ جمع الجوزقي أحاديث متّقاً على صحته عند البخاري ومسلم، ورتّبها على أبواب الفقه وهي قرابة ألفي حديث. والطبعة من تحقيق الدكتور حسين البوّاب التي تحمل بين طياتها كثيراً من القضايا والأفكار المتعلقة بهذا الفقيه.

وهذا الكتاب يظهر بين أيدي قراء الحديث بعد أكثر من عشرة قرون ونصف من تأليفه من خلال مخطوطاتٍ ومنهج تحقيقٍ اعتمد على ثلاث مخطوطاتٍ، وهي نسخٌ كاملةٌ جيّدةٌ وكافيةٌ لتحقيق الكتاب.

5- تعريف الحديث النبوي الشريف

ما المقصود بالحديث؟

الحديث لغةً: نقيض القديم. والحدث: نقيض القدمة، حدث الشيء يحدث حدثاً وحادثةً، وأحدثه هو، فهو محدثٌ وحديث، وكذلك استحدثته.⁽¹⁾

قال ابن سيده: قال سيبويه في تعليل قولهم: (لا تأتيني فتحدثيني): كأنك قلت: لا يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، أراد فتحدثتُ، فوضع الاسم موضع المصدر.⁽²⁾

الحديث اصطلاحاً: الحديث ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ.⁽³⁾ يأتي الحديث النبوي الشريف بعد القرآن الكريم، من حيث الفصاحة والبلاغة وصحة العبارة، والصحيح أن يُعدّ الحديث المصدر الثاني من مصادر اللغة، التي يُحتجُّ بها في علوم العربية واستنباط قواعد النحو والصرف.

ومما لا شك فيه أن النبي ﷺ أفصحُ العرب، وكلامه النموذج الأمثل من الكلام النثري الذي يجب أن يأخذ مكانه الطبيعي في الاحتجاج النحوي والصرفي.⁽⁴⁾

(1) لسان العرب، ابن منظور، الحواشي للشاذلي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة (حدث)، ج2، ص131.

(2) كتاب سيبويه، ج2، ص418.

(3) مصطلح الحديث، محمد صالح ابن عثيمين، مكتبة العلم، القاهرة، ط1، 1994م، ص5.

(4) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، د.ط، 1981 م، ص14

6- تعريف علم الصّرف

• تعريف الصّرف لغةً :

(صَرَفَ): الصَّرْفُ: رَدُّ الشَّيْءِ عَن وَجْهِهِ، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرَفًا فَانصَرَفَ،⁽¹⁾ وفي المجمل فإن المعنى الإجماليّ لكلمة (صرف) يفيد التّغيير والتّحويل،⁽²⁾ وقد وردت مادة (صَرَفَ) مجرّدة ومزيدة فعلاً واسماً في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة⁽³⁾ تفيد كلّها معنى التّغيير والتّحويل، منها قوله تعالى ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ [يوسف: 34]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: 65]، وقوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: 164].

• تعريف الصّرف اصطلاحاً:

هو العلم بأحكام بنية الكلمة وما لأحرفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحّةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وشبه ذلك. وهو يطلق على شيئين:

- الأوّل: تحويل الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني، كتحويل المصدر إلى صيغ الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وكالنسبة والتّصغير.

- الثّاني: تغيير الكلمة لمعنى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخرٍ ينحصر في الزّيادة والحذف والإبدال والإعلال والقلب والإدغام.

فتصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها، ولهذا التّغيير أحكامٌ كالصحّة والإعلال، ومعرفة ذلك كلّهُ تسمّى (علم التّصريف أو الصّرف)⁽⁴⁾

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (صَرَفَ)، ج9، ص189.

(2) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، دار الكيان، الرياض، د.ط، د.ت، ص 39

(3) معجم ألفاظ القرآن، مجمع اللغة العربية، طبعة منقحة، د.ت، ج1، ص 670-671

(4) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي النحوي، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،

ط1، 1430هـ، ص6

وقد عرّفه ابن الحاجب (ت: 646هـ) في (الشافية) بقوله: التّصريف علمٌ بأصول يُعرّف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ، واعتراض الأستراباذي على تعريف ابن الحاجب إذ قال: "وأقول: قوله (بأصول) يعني بها القوانين المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً: (كلّ واو أو ياء إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً) والحق أنّ هذه الأصول هي التّصريف لا العلم بها". إلا أن محقّقي كتاب شرح الشّافية ردّوا على ذلك بأنّ عبارة ابن الحاجب مستقيمة؛ ولا وجه للاعتراض المذكور عليها، وذلك أنّه قد تقرّر عند العلماء أنّ لفظ العلم يُطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد، وهي القضايا الكلّية التي يتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها، وعلى التّصديق بهذه الأصول.(1)

• التّصريف بين القدماء والمحدثين:

- **عند القدماء:** يرى المتقدّمون أنّ التّصريف قسمٌ من النّحو، وأنّ مدلول النّحو عامٌّ يشمل جميع القواعد والمسائل التي تتعلّق بآخر الكلم العربيّة وغير الآخر، ولهذا عرّفوا النّحو بما يشمل التّصريف فقالوا: (علمٌ يبحث عن أحوال الكلم العربيّة إفراداً وتركيباً). وكان الصّرف أو التّصريف يُطلق على مبحثٍ خاصٍّ من مباحث النّحو يقال له (الاشتقاق)، أو (اختراع الصّيغ القياسيّة)، أو (مسائل التّمرين)، وعرّفوه فقالوا: (التّصريف: هو أن تأخذ من كلمةٍ لفظاً لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته، ثمّ تعمل في هذا اللفظ ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وغير ذلك).(2)

- **عند المحدثين:** ضيق المحدثون دائرة النّحو، وجعلوا الصّرف قسيم النّحو وليس قسماً منه، إذ ظهر علم اللغة بشكله الحديث، الذي قسّم فيه العلماء تقسيماتٍ جديدةً لم تكن معمولاً بها عن القدماء، فظهر مصطلح (المستوى الصرفي) و(المستوى النحوي) و(المستوى الدلالي) و(المستوى الصوتي) فقصرّوا النّحو

(1) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد،

دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1402هـ، ج1، ص 2

(2) التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط6، د.ت، ص5

على المباحث التي تتعلّق بأواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، وأطلقوا الصّرف على ما سوى ذلك من القواعد التي تتعلّق بالبنية وأحوالها معرّفين إيّاه بأنّه: (علمٌ يبحث عن أبنية الكلم العربيّة وأحوال هذه الأبنية من صحّة وإعلالٍ وأصالةٍ وزيادةٍ وحذفٍ وإمالةٍ وإدغامٍ وعمّا يعرض لآخرها ممّا ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ).⁽¹⁾

(1) التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط6، د.ت، ص6.

7- تعريف العُدول الصّرفيّ:

يرى العلماء أنّ صيغ المبالغة معدولة عن أصلٍ، فمبالغة اسم الفاعل معدولة عن اسم الفاعل، ومبالغة اسم المفعول معدولة عن اسم المفعول، لذلك لا بدّ من تعريف العُدول الصّرفي.

• العُدول لغةً:

العَدْلُ: ما قام في النَّفوس أَنَّهُ مستقيمٌ، وهو ضدّ الجور، والعَدْلُ: الحكم بالحقّ، والعدلُ القيمة؛ يقال: خذ عدله منه كذا وكذا أي قيمته، والعدل: أن تعدل الشيء عن وجهه، تقول: عدلتُ فلاناً عن طريقه وعدلتِ الدّابةَ إلى موضع كذا، فإذا أراد الاعوجاج بنفسه قيل: هو ينعدل أي يعوجّ. وانهدل عنه: اعوجّ، عدل عنه يعدلُ عُدولاً إذا مال كأنه يميل من الواحد إلى الآخر.⁽¹⁾

يورد الخليل (ت: 174هـ) في (معجم العين) معنى الاعوجاج والانحراف فقال: "ويقال: الطّريق يُعدّلُ إلى مكان كذا، فإذا قالوا يُنعِدِلُ في مكان كذا أرادوا الاعوجاج".⁽²⁾

وذكر ابن فارس (ت: 395هـ) في (معجم مقاييس اللغة): "العين والدّال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان كالمتضادين؛ أحدهما يدلّ على الاستواء والآخر يدلّ على اعوجاج".⁽³⁾ -والثاني ما يدور البحث حوله-.

وقد ذكرت معاجم كثيرةً معاني العدل والعدول والواضح أنّ الجذر اللغوي يحتمل معنيين متضادين يدور البحث حول أحدهما وهو الانحراف والاعوجاج والميل عن الطريق، ويؤيد هذا الآية الكريمة: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: 181] فالعدل هنا

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عدل)، ج11، ص 433-435. وتهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، لبنان، بيروت، ط1، 2001م، ج2، ص126.

(2) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د مهدي المخزومي - د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج2، ص40.

(3) معجم المقاييس في اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، دمشق، 1979م، ج4، ص246.

الإنصاف والاستقامة وهو ضدّ الجور -وهذا المعنى ليس مقصوداً بهذا البحث-، ويأتي اللفظ نفسه في الآية الكريمة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1] فنلاحظ أنّ العدل هنا بمعنى الانحراف والاعوجاج و الميل عن الحقّ.

• العدول اصطلاحاً:

إذا كان علم الصّرف هو العلم الذي تُعرف به أحوال بنية الكلمة وما لأحرفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وشبه ذلك، فإنّ العدول الصّرفي لا بدّ أن يكون تغييراً في بنية الكلمة، وعليه فقد اهتمّ العلماء بهذه الظاهرة:

منهم ابن جنّي (ت: 392هـ) الذي أورد في (الخصائص) أكثر من لفظٍ يقصد به العدول، مثل (التحريف، ونقض العادة، والاتّساع، وتقرّد بمصطلح شجاعة العربيّة).⁽¹⁾

وورد في (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكريّ (ت: 395هـ) ذكر العدول حين ميّز بين صيغتي (رحيم) و(رحمن) إذ رأى أنّ "الرحيم مبالغةٌ لعدوله، وأنّ الرحمن أشدّ مبالغةً لأنّه أشدّ عدولاً".⁽²⁾ هذا التعريف يشير إلى قضيةٍ مهمّةٍ في العدول وهي نسبيّته، فكّلما كان العدول عن الأصل أكبر كانت المبالغة أكبر.

وتحدّث ابن الأثير (ت: 637هـ) عن العدول في (المثل السائر) فقال: "واعلم أنّ العدول عن صيغةٍ من الألفاظ إلى صيغةٍ أخرى لا يكون إلّا لنوع خصوصيّةٍ اقتضت ذلك، وهو لا يتوخّاه في كلامه إلّا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطّلع على أسرارها، وفتّش عن دفائنّها، ولا تجد ذلك في كلّ كلامٍ".⁽³⁾ ويظهر في التعريف الاهتمام بالخصوصيّة التي اقتضت العدول، فالعدول يعطي ميزةً بلاغيّةً ودلاليّةً، وهذه الميزة لا تتأتّى إلّا لأهل العلم والبحث.

(1) الخصائص، ابن جنّي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د. ت، ج2، ص360، ج3 ص267-268.

(2) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، د.ط، د.ت، ص196.

(3) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، مصر، الفجالة، د.ط، د.ت، ج2، ص145.

وجاء في (تعريفات) الجرجاني (ت: 816هـ): "العدل في اصطلاح التّحوّين خروج الاسم عن صيغته الأصليّة إلى صيغةٍ أخرى"،⁽¹⁾ ويتّضح في التّعريف تغيير الصّيغة الصّرفيّة للكلمة عن الصّيغة المتوقّعة استعمالها في السّياق.

وذكر السيوطي في (المزهر) لفظاً له معنى العدول عند غيره من العلماء فقال: "إنّ من سنن العرب التّعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر".⁽²⁾

ومن المُحدّثين تَمّام حَسّان (ت: 1432هـ) الذي أورده في كتابه (البيان في روائع القرآن) إذ سمّاه الأسلوب العدوليّ، وعرّفه بأنّه خروجٌ عن أصلٍ أو مخالفةٌ لقاعدةٍ، ولكنّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبيّ قدرًا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها.⁽³⁾ والواضح أنّه جعل العدول إنّ كان كثير الاستعمال بمنزلة الأصل، حتّى أدخله فيما يُقاس عليه، وهذا ممّا يدفع إلى وجود معايير وحدود تضبط نوع العدول وكمّيّته، وما ورد في هذا البحث من قولٍ لأبي هلال العسكري يوافق هذا الرّأي إذ جعل لفظ (الرّحمن) أكثر عدولاً من (الرّحيم).

أمّا عبد السّلام المسديّ فقد ذكر في كتابه (الأسلوبية والأسلوب) ترجمةً لمصطلح الانزياح بأنّه الخروج عن الأصل، وبين أنّه يمكن أن نحیی له لفظةً عربيّةً وهي العدول،⁽⁴⁾ والجدير بالذّكر أنّ المسديّ لا يتّفق مع تَمّام حسان في فكرة الاطراد بل يرى أنّ العدول ضربٌ من الاصطلاح يقوم بين الباتّ والمتقبّل ولكنه لا يطرد، وهو تواضعٌ جديدٌ لا يفضي إلى عقدٍ بين المتخاطبين.⁽⁵⁾ فهو يقرّ أنّ العدول خروجٌ عن الأصل، ولكنه ينفى أن يتحوّل هذا الخروج إلى قاعدةٍ يُقاس عليها.

(1) التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1983م، ص147.

(2) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص267

(3) البيان في روائع القرآن، د.تمام حسان، عالم الكتب، مصر، القاهرة، ط1، 1993م، ص347.

(4) الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط3، د.ت، ص162-163.

(5) الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، ص83

❖ معيار العدول:

إنّ كلام العرب دقيقٌ منضبطٌ ليس فيه عشوائيةٌ ولا فوضويّةٌ، وعلم الدّلالة يثبت ذلك من خلال الفروق اللغويّة الدّقيقة التي تتمتع بها مفردات وتراكيب اللسان العربيّ، ويؤكد السّامرائيّ ذلك بقوله: "لا شكّ أنّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصّيغة، إذ كلّ عدولٍ من صيغةٍ إلى أخرى لا بدّ أن يصحبه عدولٌ عن معنّى إلى معنّى آخر، إلا إذا كان ذلك لغةً"⁽¹⁾ وعلى هذا فإنّ للعدول ضوابطٌ ومعاييرَ وشروطاً تواضع عليها العلماء، أهمّها:

- وجود غرضٍ دلاليٍّ من العدول، فلا يكون العدول إلا لإيصال معنّى لن يتمّ بنفس الطّريقة لولا وجود العدول. يقول ابن عاشور (ت: 1393هـ): "ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرضٍ عدلوا لأجله"⁽²⁾.
- أمن اللّبس في المعنى، فلا يكون الكلام غامضاً في الكلام المعدول بل يكون لإضافة غرضٍ دلاليٍّ وليس للإلغاز والإبهام.
- نسبيّة العدول، وقد ورد سابقاً قول أبي هلال العسكري في التّمييز بين (رحمن) و(رحيم).

هذه ليست كل المعايير ولكن هي الأهمّ -بحسب اطلاع الباحث- وسيكتفي بها.

(1) معاني الأبنية في العربية، د فاضل السامرائيّ، دار عمار، الأردن، عمّان، ط2، 2007م، ص6.

(2) التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م، ج1، ص157.

8- مفهوم الدلالة وعلم الدلالة

• مفهوم الدلالة

- الدلالة لغةً:

ذكر (معجم المقاييس في اللغة) في مادة (دل) أنّها تدلّ على إبانة الشيء بأمانة تتعلّمها، وأخذ من هذا الأصل كلمة (الدلالة) بكسر الدال وفتحها والفتح أعلى، "فالدليل ما يُستدلّ به، وقد دلّه على الطّريق يدلّه دلالةً ودلالةً" فالدلالة بمعناها اللغوي تعني الإرشاد إلى الشيء، والإبانة عنه.⁽¹⁾

- الدلالة اصطلاحاً:

تعرّف الدلالة بأنّها "كون الشيء بحالة يلزم العلم به العلم بشيءٍ آخر، الأول دالٌّ والثاني مدلولٌ"⁽²⁾ ويمكن القول إنّ العلاقة بين الدالّ والمدلول هي تلك الدلالة التي تربط بينهما، فقد استقرّ في المفهوم اللغوي الحديث أنّ الدلالة: هي العلاقة بين الدالّ (اللفظ) والمدلول (المعنى).⁽³⁾ وللدلالة أنواعٌ قسّمها العلماء بحسب المدخلات التي تتسبّب في تشكيل معنى الكلام، إذ يجد المتكلم أبعاداً دلاليةً مختلفةً في التركيب الواحد، فكانت الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة المعجمية، والدلالة النحوية أو التركيبية، والدلالة الاجتماعية. -والدلالة الصرفية وهي موضوع البحث- هي الدلالة التي تُستمدّ من بنية اللفظ وصيغته، وقد أشار إليها ابن جنّي عند حديثه عن تضعيف عين الكلمة، إذ تفيد عندها قوّة المعنى وتكراره، مثل: (قطع).⁽⁴⁾ وقد أشار أيضاً إبراهيم أنيس (ت: 1397هـ) في جملته المشهورة: "لا تصدّقه فهو كذاب، هل يمكن أن تتضخ العين بالنّقط في وسط الصّحراء في ثوانٍ"⁽⁵⁾ فالدلالة المستمدّة من صيغة (كذاب) التي

(1) معجم المقاييس في اللغة، أحمد بن فارس، ج2، ص259.

(2) التعريفات، الجرجاني، ص133.

(3) علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م، ص84.

(4) الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص155.

(5) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976م، ص44.

يُجمع اللغويون أنّها من صيغ المبالغة تزيد في دلالتها على صيغة (كاذب)، وصيغة (كذاب) تمدّ السّامع بقدرٍ من الدّلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوّره لو كان المتكلّم استعمل (كاذب).⁽¹⁾

• تعريف علم الدّلالة

علم الدّلالة مصطلحٌ فنّي يُستخدَم في الإشارة إلى دراسة المعنى،⁽²⁾ ويُعرّف كذلك بأنّه: علم معاني الكلمات وأشكالها النّحويّة.⁽³⁾

وهذا العلم من مجموعة الدّراسات اللغويّة، وهو يدرس مآخذ المعنى ومناهج استخراجها من الألفاظ ومعانيها، ووظائف الصّيغ. ويعرّفه بعضهم بأنّه دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك النّوع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادراً على حمل المعنى.⁽⁴⁾ ويستلزم التّعريف الأخير أن يكون موضوع علم الدّلالة أيّ شيءٍ أو كلّ شيءٍ يقوم بدور العلامة أو الرّمز، وهذه العلامات أو الرّموز قد تكون علاماتٍ على الطّريق، وقد تكون إشارةً باليد، أو إيماةً بالرّأس، ومن أمثلة الرّمز كذلك حمرة الوجه للدّلالة على الخجل، والتّصفيق علامة الاستحسان، والميزان رمزٌ للعدالة. ومشكلة علم الدّلالة ليست هي البحث عن كيانٍ مميّزٍ يُسمّى المعنى، إنّها بالأحرى محاولةٌ لفهم كيف يمكن لهذه الكلمات والجمل أن تعني على الإطلاق، أو ربّما على نحوٍ أفضل كيف يمكن أن تكون ذات معنى.⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق ص 47 .

(2) علم الدلالة إطار جديد، ف. ر. بالمر، ترجمة د. صيري السيد، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص 9.

(3) اتجاهات البحث اللساني، مايل افيتيش، ترجمة سعد مصلوح، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة، الكتاب رقم 6، ط2، 2000م، ص 361.

(4) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص 11.

(5) علم الدلالة إطار جديد، ف. ر. بالمر، ص 51.

9- علاقة علم الصرف بعلم الدلالة

إنّ بين الألفاظ في العربيّة ودلالاتها تناسباً وتوافقاً فمثلاً صيغة (فَعَال) لمبالغة اسم الفاعل وتدلّ بما فيها من تشديد الحرف الثّاني على الشّدّة أو الكثرة، وبألف المدّ التي فيها على الامتداد والفاعليّة، أمّا صيغة (فَعِيل) ففيها الحرف المشدّد الدّالّ على الشّدّة أو كثرة الملازمة للفعل، والياء أنسب للدّلالة على أمرٍ نفسيٍّ داخليٍّ في مثل قول العرب (صِدِّيق) فهي تدلّ على صفةٍ داخليّةٍ نفسيّةٍ أكثر من دلالتها على أفعالٍ خارجيّةٍ.⁽¹⁾

ومن ذلك ما ذكره سيبويه (ت: 180هـ) عند حديثه عن المصادر، "ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ حين تقاربت المعاني، فقولك: (النّزوان) و(النّقزان)، وإنّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثل هذا (العَلَيان) لأنّه زعزعةٌ وتحركٌ، ومثله (العَنَيان) لأنّه تجيش النّفس وتثور، ومثله (الخَطَران) و(المَمعان) لأنّ هذا اضطرابٌ وتحركٌ، وإنّما هذه المصادر التي جاءت على وزن (فعلان) فإنّها تأتي للاضطراب والحركة".⁽²⁾

وفي اللغة أمثلةٌ كثيرةٌ على الارتباط الوثيق بين علم الصرف وعلم الدلالة. وقد تطرقت أبحاثٌ كثيرةٌ للعلاقة بين الصرف والدلالة، ذُكر بعضها في الدّراسات السّابقة في مقدّمة هذا البحث، ومنها دراسةٌ قدّمها الباحث (محمّد الحبيب السّماحي) في كُليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة في جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، والموسومة بعنوان: (الاشتقاق دراسةٌ صرفيّةٌ دلاليّةٌ سورة الكهف نموذجاً)، ومنها البحث الذي قام به الباحث (ياسر محمّد أحمد حسين عالم) في جامعة أم درمان الإسلاميّة، وهو بعنوان: (الجموع في القرآن الكريم دراسةٌ صرفيّةٌ دلاليّةٌ)، وغيرها كثيرٌ لا يتّسع المجال لذكره.

(1) فقه اللغة وخصائص العربيّة، محمد المبارك، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ص 281 - 282.

(2) كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة خانجي القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1982م، ج4، ص14.

10- تعريف صيغ المبالغة

• المبالغة في اللغة:

جاء في كتاب (العين): المبالغة أن تبلغ من العمل جهدك.⁽¹⁾

وفي (المحكم والمحيط الأعظم): بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء: وصل إلى مراده، وأمرٌ بالغٌ وبلغٌ: قد بلغ أين يريد به، قيل: يمينٌ بالغةٌ: مؤكدةٌ، والمبالغة: أن تبلغ الأمر جهدك، وأمرٌ بالغٌ: جيدٌ، ورجلٌ بليغٌ وبلغٌ وبلغٌ: حسنُ الكلام فصيحُه، يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه.⁽²⁾

وفي (لسان العرب): بلغ الشيء بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى؛ وأبلغه هو إبلاغاً، وبلغه تبليغاً، بالغٌ يباليغ مبالغةً وبلاغاً: إذا اجتهد في الأمر، والمبالغة: أن تبلغ في الأمر جهدك، وأمرٌ بالغٌ: جيدٌ.⁽³⁾

وفي (القاموس المحيط): بلغ المكان بلوغاً: وصل إليه أو شارف عليه، والغلام: أدرك، وثناءٌ أبلغٌ: مبالغٌ فيه، وشيٌّ بالغٌ: جيدٌ وقد بلغ مبلغاً، وأمر الله ببلغٍ: بالغٌ نافذٌ يبلغ أين أريد به، البليغ: الفصيح يبلغ بعبارته كنه ضميره، تبلغ بكذا: اكتفى به، وبلغ المنزل: تكلف إليه البلوغ حتى بلغ، وبلغت به العلة: اشتدت، وبالغ في أمره: لم يقصر.⁽⁴⁾

(1) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص421.

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2000م، ج5، ص535 - 536.

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (بلغ)، ص345 - 346.

(4) القاموس المحيط مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف، الفيروزبادي، نسخة منقحة وعليها تعليقات الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، راجعه واعتنى به أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2008، ص157-158.

وفي (معجم تاج العروس): بَلَغَ المكانَ، بُلُوغاً، بِالضَّمِّ: وَصَلَ إِلَيْهِ وَانْتَهَى. بَلَغَهُ: شَارَفَ عَلَيْهِ، الْبُلُوغُ وَالْإِبْلَاجُ: الْإِنْتِهَاءُ إِلَى أَقْصَى الْمَقْصِدِ وَالْمُنْتَهَى، مَكَاناً كَانَ أَوْ زَمَاناً، أَوْ أَمراً مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْدَرَةِ، بَلَغَ الْغُلَامُ: أَدْرَكَ، التَّبْلِغَةُ: حَبْلٌ يُوَصِّلُ بِهِ الرَّشَاءَ إِلَى الْكَرْبِ.⁽¹⁾

ولم تخرج المعجمات المعاصرة عمّا جاءت به المعجمات القديمة، بل منها نهلت وعنها أخذت، ولم تذكر جديداً لم تذكره المعجمات القديمة.⁽²⁾

وما نجده في المعاجم أنّ المبالغة في اللغة تعني الوصول والبلوغ والاجتهاد وعدم التّقصير.

• المبالغة في الاصطلاح:

ذكر المبرّد (ت: 285هـ) في باب (معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة) صياغة اسم الفاعل ومثّل عليه، ثم أوضح أنّ للتكثير أبنية عددها ممثلاً لها، فذكر (فَعَال) و(فَعُول) و(مِفْعَال) و(فَعِيل)، وأوضح الفرق بين من قام بالفعل مرةً واحدةً وبين من كرّر الفعل وأكثر منه، إذ لا يجوز القول لمن خاط مرةً واحدةً (خَيَاط) أو (خَيَوط) وإنّما هذه الأبنية تختصّ بالتكرار والتكثير من القيام بالفعل.⁽³⁾ فالمبالغة عنده أبنية يُراد بها التكثير.

وأورد ابن جنّي في باب (ما الياء والواو فيه ثانية وهم في موضع العين من الفعل) ذكّر أبنية المبالغة، فبيّن الفرق بين الصّيع، وأوضح أنّها تتفاوت في شدّة المبالغة فذكر أنّ (طُوال) و(عُرَاض) أشدّ مبالغةً من (طويل) و(عريض)، وذكر بعدها أنّ الزيادة في العدول تزيد في المبالغة، فقال: "إذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضعّفوا العين، فقالوا: (كُرَام)، و(حُسَان)، و(وُضَاء)، وهم يريدون: (كريمًا)، و(حَسَنًا)، و(وضيئًا)"، ثم تطرّق للمبالغة بزيادة النّاء في آخر الصيغة: (كُرَامَة، ولُؤَامَة).⁽⁴⁾ فهو يرى أنّ المبالغة زيادةً في المعنى تقتضي زيادةً في بناء اللفظ.

(1) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، د.ط، 1985م، ج22، ص444 - 448.

(2) محيط المحيط قاموس مطول في العربية، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط جديدة، 1987م، ص53. والمعجم الوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، مكتبة الشروق الدولية، مصر، القاهرة، ط4، 2004، ص69.

(3) المقتضب، المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص113 - 119.

(4) المنصف، ابن جنّي، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص240.

أما ابن مالك فيعرّف اسم الفاعل بأنه اسمٌ مشتقٌّ، يدلّ على الحدث والحدوث وفاعله.⁽¹⁾ والمبالغة عنده تحوّلٌ من صيغة (فاعل) إلى صيغٍ تسمّى صيغ المبالغة.

ومن المحدثين فقد ذكر الحملاوي (ت: 1351هـ) تعريفاً لصيغ المبالغة بأنها صيغة (فاعل) تتحوّل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزانٍ خمسةٍ مشهورةٍ، تسمّى صيغ المبالغة.⁽²⁾ والظاهر هنا أنّ التعريف اكتفى بالأوزان الخمسة القياسية.

ويورد كتاب (المعاني الصرفية ومبانيها) تعريفاً للمبالغة بأنها: "وصفٌ مشتقٌّ يدلّ على الكثرة في اتّصاف الفاعل بالفعل فهي اسم فاعلٍ بصيغٍ خاصّةٍ للدلالة على كثرة الاتّصاف".⁽³⁾ والملحوظ أنّ التعريف هنا اهتمّ بالكثرة

وكتب المحدثين كثيرةً متنوعةً، ولم تخرج المبالغة فيها عمّا ذكر أعلاه، بل تتقاطع معظمها في تعريفاتٍ متشابهة.⁽⁴⁾

ومن التعريف اللغوي والاصطلاحي نجد أنّ: المبالغة تعني الإكثار من القيام بالفعل وبلوغ الحدث مستوياتٍ عاليةً، من حيث التكرار والشدّة والدوام.

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، د.ط، 1431هـ، ج3، ص181.

(2) شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص133.

(3) المعاني الصرفية ومبانيها، عبد المجيد محمد علي الغيلي، الناشر موقع المؤلف: رحي الحرف، د.ط، 2007م، ص42.

(4) ينظر: الواضح في علم الصرف، محمد خير حلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987م، ص176. والمستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2003م، ص466.

11- أنواع المبالغة:

إنّ مصطلح المبالغة من المصطلحات المتكرّرة في البلاغة والنحو والصّرف، فهو في كلّ الحالات يفيد التّكثير وبلوغ الجهد والزيادة من الفعل، ولا يخفى الفرق بين دلالة المصطلح في كلّ علمٍ من العلوم المذكورة على الباحث المدقّق، فالمبالغة عند البلاغيين⁽¹⁾ لها أنواعٌ ودلالاتٌ غير أنواعها ودلالاتها في النحو،⁽²⁾ وهي غيرها في الصّرف. لذا كان من الواجب البحث في التّفريق بين الأنواع وتحديد دلالة المصطلح في كلّ علمٍ من العلوم. ولأنّ الدّراسة تُعنى بالجانب الصّرفيّ فسيكتفي الباحث بدراسة المبالغة في الصّرف دون غيرها منقيداً بحدود البحث.

• المبالغة في الصّرف:

يهتمّ علم الصّرف بالصّيغ وأحوالها والتّغيّرات التي تصيب بناء الكلمة، وصيغ المبالغة -كما مرّ سابقاً- محوّلةً من صيغة (فاعل) لإفادة التّكثير والزيادة وبلوغ الجهد. وصيغ المبالغة تدلّ على الحدث وعلى الذات الموصوفة في الحدث، لأنّها صيغٌ أريد بها الدّلالة على كثرة الاتّصاف بالصفة أو تركها. ومردّد ذلك إلى العلاقة القائمة بين صيغ المبالغة واسم الفاعل الدالّ على الحدث والذات الفاعلة.⁽³⁾

وقال الصّبان (ت: 1206هـ): (إنّ المبالغة تفيد التّنصيص على كثرة المعنى كماً أو كيفاً، ولكن هل هي مستويّة في المعنى أو متفاوتة؟ كأن تكون الكثرة المستفادة من (فَعَال) مثلاً أشدّ من الكثرة المستفادة من (فَعُول) مثلاً، لم أر في ذلك نقلاً، وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء

(1) ركّز البلاغيون على المبالغة في الشعر عامّة، وعلى التشبيه خاصّة، ولم يكن للفظ المفردة مكانٌ في جلّ دراساتهم، فمنهم من رآها تمام القدرة واستحكامها، ومنهم من قسم التشبيه إلى مفرد ومصيب ومقارب وبعيد، ومنهم من قسم درجات المبالغة إلى تبليغ وعلوّ وإغراق وإيغال. ينظر: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية، كمال حسين رشيد صالح، رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م، ص8.

(2) تطرق النحويون إلى المبالغة فدرسوها من ناحية اسم الفعل، وأسلوب الالتفات، وتنميط الكلام، وترادف الصفات، وأسلوب التوكيد. ينظر: أساليب المبالغة في الحديث النبوي الشريف من كتاب رياض الصالحين، عمر عبد الهادي حسن الزيادات، رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة جرش، الأردن، 2015م، ص30.

(3) الدلالة والتفصيل النحوي دراسة في فكر سيبيويه، محمد صالح سالم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص94

تدلّ على زيادة المعنى أبلغيةً (فَعَال) و(مِفْعَال) على (فَعُول) و(فَعِيل) وأبلغيةً هذين على (فَعِل) فتدبّر⁽¹⁾. وهذا ما سيكون المحور الأساسي في هذا البحث إذ يسعى الباحث للتمييز بين الدلالات وسرّ استعمال الصيغة وتحديد ملاءمة الصيغة في السياق، من خلال تبين دلالتها وإيضاح مواضع استخدامها، وتبيين مناسبة الصيغة مع الدلالة.

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص448. (بتصرف)

الفصل الأول: مبالغة اسم الفاعل

أولاً: اشتقاق مبالغة اسم الفاعل.

ثانياً: صيغ مبالغة اسم الفاعل.

ثالثاً: دلالة صيغ مبالغة اسم الفاعل

1-صيغة (فَعَّال).

2-صيغة (فَعَّيِل).

3-صيغة (فَعُّوْل).

4-صيغة (فَعِّل).

5-صيغة (مِفْعَال).

6-صيغة (مِفْعَيْل).

7-صيغة (فَعَّيِل).

8-صيغة (فَاعُوْل).

الفصل الأوّل: مبالغة اسم الفاعل

أولاً: اشتقاق مبالغة اسم الفاعل:

لم تتعرّض معظم كتب الأقدمين -بحسب اطلاع الباحث- لقضيّة الاشتقاق بالتفصيل، وإنّما كان العلماء يذكرّون الصّيغة ويبيّنون أنّها للمبالغة، ولعلّ ابن مالك من أقدم من ناقش مسألة الاشتقاق -بحسب اطلاع الباحث- فذكر صيغ المبالغة في ألفيته مبيناً أنّ صيغ المبالغة محوّلّة عن صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة، وأنّها تعمل عمله فقال:

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٌ⁽¹⁾

فالمفهوم من كلام ابن مالك أنّ صيغ المبالغة منقولة من صيغة (فاعل) ولها أحكامها نفسها في العمل على قلة ذلك في وزني (فعل، فعيل) وهذا ما أوضحه ابن عقيل (ت: 769هـ) في شرحه للألفية بقوله: "يصاغ للكثرة (فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِلٌ)، فيعمل عمل الفعل على حدّ اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأوّل أكثر من إعمال (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ) وإعمال (فَعِيلٌ) أكثر من إعمال (فَعِلٌ)".⁽²⁾

تُشْتَقُّ صيغ المبالغة من الأفعال الثلاثية التي تقبل الزيادة والتفاوت، لأنّ صيغها كما ذُكر سابقاً إنّما هي محوّلّة من اسم الفاعل للدلالة على التّكثير والزيادة، فكان من الضّروريّ أن يكون الفعل المأخوذ منه صيغة المبالغة قابلاً للتفاوت والزيادة والنقصان، فلا يمكننا قول (مَوَات) مثلاً من المصدر (الموت) لأنّ الموت واحدٌ لا يقبل الزيادة والتفاوت.⁽³⁾

(1) متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2006م، ص28.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ج3، ص111.

(3) ينظر: الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية، هادي نهر، دار الكتب الحديثة، الأردن، إربد، ط1، 2010م، ص125.

أما الأفعال التي تُشتقّ منها صيغ المبالغة فهي الأفعال الثلاثية المتعدية - غالباً - وقد سُمعت صيغ مبالغة مشتقة من أفعال لازمة على وزن (فَعَال) مثل: (مَشَاء، ضَحَاك، طَيَّار، طَوَّاف)، وأقلّ من ذلك على وزن (فَعُول) مثل: عَبُوس، و(فَعِيل) مثل: سَكِير، و(مَفْعِيل) مثل: معطير. (1)

وقد تكون المبالغة من فعلٍ قابلٍ للتكرار والتعدّد فتصبح هنا المبالغة ممكنة، فمثلاً لا يمكننا قول: (قَتَلَ زيد) لأن زيدا لا يمكن قتله أكثر من مرّة، لكنّ قول: (قَتَلَ الناس) جائز، إذ يجوز المبالغة من تكرار الفعل. (2)

إنّ استعمال صيغة المبالغة على وزنٍ من الأوزان غير ممكنٍ دائماً، وإنّما اختيار اللسان العربي للصيغة له أسبابٌ وأسرارٌ سيناقش الباحث ما يتيسر له منها عند الحديث عن كلّ وزنٍ على حدة. فالعرب قالت (غَفَّار) و(غَفُور) ولكلّ صيغةٍ سياقها الذي يلائمها ولا يلائم غيرها. فما يدلّ على أنّ الفعل صار من طبيعة الفاعل له لكثرتة وتكراره تكون المبالغة منه على وزن (فَعِيل)، أما ما كانت المبالغة منه لأنّه صار كالآلة التي تقوم بالفعل تكون المبالغة منه على صيغة (مِفْعَال)، فإذا كان الرّجل عدّةً للشّيء قيل فيه (مِفْعَل)، وإذا كان قوياً على الفعل قيل (فَعُول)، وإذا كان ذلك عادةً له قيل (مِفْعَال)،⁽³⁾ وسيأتي البحث في هذا - إن شاء الله -.

ثانياً: صيغ مبالغة اسم الفاعل:

لا شكّ أنّ كلام العرب متفرّق على (الاسم، والفعل، والحرف)، والاسم موزّع على (الجامد، والمشتق)، ولم يجد الباحث إحصائيةً معتمّدةً، ولكن بالاطّلاع على الدّراسات الإحصائية⁽⁴⁾ فإنّ مبالغة اسم الفاعل من الصّيغ المتوسّطة الاستعمال، فهي أقلّ استعمالاً من اسم الفاعل والصفة المشبّهة واسم المفعول، في حين هي أكثر استعمالاً في كلام العرب من اسم الآلة واسم الرّمان

(1) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ص173.

(2) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، 1980م، ج3، ص75.

(3) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص24.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ج4- والمشتقات في ديوان امرئ القيس دراسة صرفية دلالية، سيناء محمد صالح الصياد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة عدن، 2006م.

والمكان واسم التفضيل، وفي المجل فمبالغة اسم الفاعل من المشتقات المهمة التي تستحق أن نعتني بها بالبحث والدراسة.

وقد تطرّق البحث في غير مرّة أوزان المبالغة وفي هذا المبحث سيعدّد الباحث الأوزان تعداداً فقط مع ذكر مثالٍ عليها، ثمّ سيناقش كلّ صيغةٍ على حدةٍ مع أمثله الواردة في أحاديث كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاريّ ومسلم)

- 1- صيغة (فَعَّال). مثل: (مَشَاء)
- 2- صيغة (فَعِيل). مثل: (رَحِيم)
- 3- صيغة (فَعُول). مثل: (صَبُور)
- 4- صيغة (فَعِل). مثل: (نَهْم)
- 5- صيغة (مِفْعَال). مثل: (مِعْطَار)
- 6- صيغة (مِفْعِيل). مثل: (مِعْطِير)
- 7- صيغة (فَاعِلَة) مثل: (مَاشِيَة)
- 8- صيغة (فَاعُول) مثل: (فَارُوق)
- 9- صيغة (فُعُلّ) مثل: (عُتُلّ)
- 10- صيغة (فَعَّالَة) مثل: (عَلَّامَة)
- 11- صيغة (فُعَلَة) مثل: (هُمَزَة)
- 12- صيغة (فَعِيل) مثل: (شَرِيْب)
- 13- صيغة (فَيَعُول) مثل: (حَيَسُوب)
- 14- صيغة (فُعُول): مثل (قُدُوس)

وسيكتفي البحث بدراسة الصيغ التي وُجدت لها أمثلة في ميدان البحث، ولن تتعرض للصيغ التي لم توجد أمثلة عنها.

ثالثاً: دلالة صيغ مبالغة اسم الفاعل:

إنّ الوزن الصّرفيّ للصّيغة المستعملة في بنية الكلمة يشير إلى نوعٍ من الدّلالة يُستمدّ من بنائها الصّرفيّ، ويرى أبو هلالٍ العسكريّ أنّ التّرادف في لغةٍ واحدةٍ غير موجودٍ، بخاصّةٍ إذا اختلف الجذر والوزن، إذ يقول: "إذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنّها من لغتين، مثل القدر بالبصريّة والبُرْمَة بالمكيّة".⁽¹⁾ ويؤكّد أبو هلال فكرة تغيّر المعاني بتغيّر المباني فيقول: "من لا يتحقّق المعاني يظنّ أنّ ذلك كلّه يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تقيّد المعاني التي ذكرناها".⁽²⁾

قال أبوحيان في ارتشاف الضرب: " وفي كتاب (بغية الأمل) عن أبي بكر بن طلحة أنّ هذه المثل تتفاوت في المبالغة، فضروب لمن كثر منه الضرب، و(فعل) لم صار له كالصناعة، و(مفعال) لمن صار له كالآلة، و(فعل) لمن صار له كالسجّية والطبيعة، و(فعل) لمن صار له كالعاهة، ولم يتعرّض لهذه المتقدمون"⁽³⁾

وذكر الصّبّان أنّ المبالغة تقيّد كثرة المعنى من حيث الكمّ أو الكيف، ولكن هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة؟ ثمّ طرح مسألةً تستحقّ البحث والتدبّر وسأل: هل الكثرة المستفادة من (فعل) مثلاً أشدّ من الكثرة المستفادة من (فعل)؟، وأوضح أنّه لم يرَ في ذلك نقلاً، ثمّ فتح باباً أمام الباحثين بقوله "وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى أبلغيّة (فعل) و(مفعال) على (فعل) و(فعل) وأبلغيّة هذين على (فعل)".⁽⁴⁾

ويقول الحلواني في المغني: "ويغلب على الظنّ أنّ الدّلالة على المبالغة طارئة على كثير من هذه الصّيغ، وليست أصيلةً فيها، فمعظمها كانت لها دلالة خاصّة في الأصل، غير أنّها نقلت

(1) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص28.

(2) المرجع السابق، ص24.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ج5، ص2281.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ج2، ص448. (بتصرف)

عن طريق المجاز إلى معنى المبالغة، ثم نُسي الأصل، وتحوّل المجاز إلى الحقيقة. من هنا اكتسبت هذه الصيغ دلالة المبالغة وأضافتها إلى دلالتها الأصلية، وهذا هو السرّ في أننا نجد صيغة (فَعَال) تدل على الحرفة والصناعة مرّةً، وعلى المبالغة مرّةً أخرى، ونجد صيغتي (مِفْعَل) و(مِفْعَال) تدلان على آلة الحدث في موضعٍ، وعلى المبالغة في موضعٍ آخر⁽¹⁾

ويؤيد السامرائي في كتابه (معاني الأبنية في العربية) الرّأي القائل إنّّه لا يمكن للفظين مختلفين أن يؤدّيا دلالتين متساويتين، فيقول: "ولا شكّ أنّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كلّ عدولٍ من صيغةٍ إلى أخرى لا بدّ أن يصحبه عدولٌ من معنًى إلى آخرٍ إلا إذا كان لغةً"⁽²⁾ ويشير السامرائي أنّ القدماء لم يعطوا دلالة الأبنية الصّرفية حقّها من الدّراسة، بل انشغلوا بشروط الاشتقاق والتّقييد له والتّفريق بين السّماعي والقياسي، فيقول: "إنّ اللغويين القدامى -ويا للأسف- لم يولوه ما يستحقّ من الأهميّة فإنّهم نظروا بصورةٍ خاصّةٍ في شروط الصّيغ ومقيسها ومسموعها وقعدوا لذلك القواعد، أمّا مسألة المعنى فكانوا يمرّون بها عرّضاً. ولا أقول إنّهم غفلوا عن ذلك ألبيّة، بل هم نكروا أحياناً قسماً من معاني الصّيغ"⁽³⁾

وقد قلّت دراسات المُحدّثين أيضاً في هذا المجال، فالدراسات التي تربط بين الأساليب النّحوية والبلاغية أكثر من التي تهتمّ بربط الدّلالة بالصّيغة الصّرفية.

(1) المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، د.ط، د.ت، ص253.

(2) معاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص6.

(3) المرجع السابق، ص5.

1- صيغة (فَعَال).

هذه الصيغة من أكثر الأبنية وروداً في العربية، ومن أهم الأوزان التي تدلّ على المبالغة في تكثير القيام بالحدث، ذكر المبرّد في (المقتضب): "وذلك قولك لصاحب الثياب: (ثواب)، ولصاحب العطر: (عطار)، ولصاحب البزّ: (بزاز)، وإنّما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ (ضراب)، ورجلٌ (قتال)، أي: يكثر هذا منه، وكذلك (خياط)، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعلٌ؛ نحو: (بزاز)، و(عطار)".⁽¹⁾ ويذهب الرضيّ الأستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب: "كما استعملوا (فَعَالاً) لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له"،⁽²⁾ ويؤكد الأستراباذي بقوله: "وبناء المبالغة فيه نحو (غفّار)، بمعنى ذي كذا، إلا أنّ (فَعَالاً) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ف(فَعَال) الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، إمّا من جهة البيع ك(البقال)، أو من جهة القيام بحاله ك(الجمال) و(البغال)، أو باستعماله ك(السيّاف)".⁽³⁾ ذكر أبو بكر بن طلحة⁽⁴⁾ في بغية الأمل في شرح الجمل أنّ (فَعَالاً) لمن صار له صناعة. وقيل هو العكس؛ أي أنّ (فَعَالاً) في المبالغة أصلٌ لـ (فَعَال) في الصناعة، ولكن لا دليل على الأسبق في الاستعمال. وتابعه في هذا الرأي من المحدثين فاضل السامرائي، إذ قال: "ونحن نذهب مذهب ابن طلحة، فنرى أنّ (فَعَالاً) في المبالغة منقولٌ عن (فَعَال) في الصناعة؛ لأنّنا نرى أنّ الأصل في المبالغة هو النّقل من شيءٍ إلى آخر، فتحصل عند ذاك المبالغة.⁽⁵⁾ وعلى هذا فأسماء المهن التي يطلقها الناس على أصحابها ليست مبالغةً وإنّما هي صيغة نسب، ك(الحلاق)، و(الحدّاد)، و(التّجار).

(1) المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، ج3، ص161.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذي، ج2، ص88.

(3) المرجع السابق، ج2، ص85.

(4) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوي من أهل يا برة إمام في العربية لقي السهيلي وسمع عليه بعض الروض الأنف غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها قرأ عليه خلق كثير كابن عبد النور والسقطي والشلوبين وغيرهم وكان أستاذ حاضرة إشبيلية يميل إلى مذهب ابن الطراوة في العربية توفي سنة ثمان مائة وستة. [البلغة في تراجم أهل النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ط1، 2000م، ص267].

(5) معاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص95.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) سبع كلماتٍ على وزن (فَعَال) إلا أنها في سياقها لم تكن للمبالغة، وإنما كانت للنسب، لأنها تسميةٌ لمهنٍ معروفةٍ، هي: (الحلاق، الحجام، صوّاع، لحام، خياط، نباش، بواب).

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على وزن (فَعَال) إحدى عشرة كلمة هي:

- حَزَاءٌ: (1) من قول الراوي: (كان هرقل حَزَاءً ينظر في النجوم) فعلها (حزا، يحزو)، من الباب الأول، متعدّ. والحزو: التكهّن، والحزاء: الكاهن، (2) الحديث عما جرى بين أبي سفيان قبل إسلامه مع هرقل ملك الروم حين كان أبو سفيان في تجارةٍ له في الشام، إذ دعا هرقل القرشيين ليستفهم منهم عن النَّبِيِّ الذي ظهر بينهم، وبعد حديثٍ جرى بينهم أخبرهم أنه نظر في النَّجْم فرأى ملك الختان، إذ كان (حَزَاءً) يجيد النَّظْر في النجوم، والمقصود برؤيته لملك الختان أنه عرف أنّ ملك الأُمَّة التي تختنن قد ظهر، فلما أخبروه أنّ النَّبِيَّ ﷺ مختننٌ عرف أنه النَّبِيُّ الَّذِي بَشَّر به النَّبِيُّ عيسى عليه السّلام.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَال) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته فصار منه كأنه مهنةٌ، وهرقل كان يحزو النَّجْم من حينٍ لآخر، كمن يمارس مهنته في النَّهار ويعود لبيته في الليل أو العكس، فكان وزن (فَعَال) الأدقّ والأنسب للسياق.

- مَذَاءٌ: (3) من قول الراوي: (كنت رجلاً مَذَاءً) فعلها (مذى، يمذى)، من الباب الثاني، لازمٌ. والمذى هو البلّ اللّزج الَّذِي يخرج من الذّكر، (4) الحديث في حكمٍ شرعيٍّ أراد عليّ بن أبي طالبٍ ﷺ أن يسأل النَّبِيَّ ﷺ عنه، فاستحيا لما في المسألة من حرجٍ، فعلاقة المصاهرة بينه وبين النَّبِيِّ ﷺ جعلته يوكل شخصاً آخر بالسؤال.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَال) لتكرار الفعل منه وملازمته بين الفترة والفترة، فتكرار حصول الأمر دفع عليّاً رضي الله عنه لإرسال رجلٍ إلى النَّبِيِّ ﷺ للسؤال عنه، فكان وزن (فَعَال) الأدقّ والأنسب للسياق.

(1) الحديث (3) الصفحة (9).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (حزو)، ج37، ص423.

(3) الحديث (87) الصفحة (38).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (مذى)، ج39، ص517.

- فتان: (1) من قوله ﷺ: (أفتان أنت يا معاذ؟) فعلها (فتن، يفتن)، من الباب الثاني، متعدّ. الفتنة: الإضلال، والفتان الذي يدفع الناس للضلال، (2) كان معاذٌ ﷺ يصلي العشاء مع النبي ﷺ، ثم يذهب فيصلّي مع قومه، وكان معاذٌ يقرأ فيطيل، حتى إنّ رجلاً تعب فترك الصلاة من طولها، فقيل له: نافقت. فعرض الأمر على نبي الرحمة ﷺ، فقال له: (أفتان أنت يا معاذ؟).

جاءت المبالغة منه على وزن (فعل) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته، معاذٌ ﷺ عنه كان يطيل القراءة في صلاة العشاء وكان يزاول هذه الإطالة ويكررها، ممّا دفع المصلّين لإخبار رسول الله ﷺ بعدم قدرتهم على تحمّل إطالة معاذٍ ﷺ، فوجه إليه النبي ﷺ السؤال الاستنكاري بصيغة (فعل) لأنه يزاول الأمر ويكرره كأنه مهنة اعتاد القيام بها، فكان وزن (فعل) الأدقّ والأنسب للسياق.

- الدجال: (3) من قوله ﷺ: (وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال) فعلها (دجل، يدجل)، من الباب الأوّل، متعدّ. الدجل: الكذب والتغطّية والتّمويه، (4) الحديث عن أدعية كان يدعوها رسول الله ﷺ للاستعانة بها على الفتن والابتلاءات التي قد يتعرّض لها المؤمن لتتقيّه من ذنوبه ولترفع درجاته عند ربه، ومن أشدّ الفتن التي ابتلى الله بها عباده فتنة المسيح الدجال.

جاءت المبالغة منه على وزن (فعل) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته فكأنّه صار مهنةً وصناعةً له، ولأنّه فتنةٌ عظيمةٌ يغطّي بها الحقّ ويدجّله ويزاول الكذب ويعالجه باستمرار كأنّه مهنةٌ امتنها وصناعةٌ يزاولها، فكان وزن (فعل) الأدقّ والأنسب للسياق.

- الكنّازين: (5) من قول الراوي: (بشر الكنّازين برضفٍ يحمى عليهم في نار جهنّم) فعلها (كنّز، يكنّز)، من الباب الثاني، متعدّ. الكنّز: اسمٌ للمال إذا أحرز في وعاءٍ ولما

(1) الحديث (246) الصفحة (91).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (فتن)، ج35، ص492.

(3) الحديث (279) الصفحة (100).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (دجل)، ج28، ص478.

(5) الحديث (563) الصفحة (178).

يُحَرِّزُ فِيهِ،⁽¹⁾ فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى عِظَمِ عَقُوبَةِ مَنْ يَكْنِزُ مَالَهُ فَلَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، أَنَّ عَقُوبَتَهُ حِجَارَةٌ مَحْمَاةٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ تَوْضَعُ عَلَى حِلْمَةِ ثَدْيِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَعْلَى كَتْفِهِ، وَتَوْضَعُ عَلَى أَعْلَى كَتْفِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ حِلْمَةِ ثَدْيِهِ.

جَاءَتِ الْمَبَالِغَةُ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) لِتَكَرُّرِ الْفِعْلِ مِنْهُ وَمِزَاجَةِ الْأَمْرِ وَمُعَالَجَتِهِ فَكَأَنَّهُ صَارَ مَهْنَةً وَصِنَاعَةً لَهُ، وَالكَتَّازُ يَجْمَعُ الْمَالَ مِنْ حِينٍ لِآخَرَ وَيَكْرُرُ فِعْلَهُ كَأَنَّهُ مَهْنَةٌ امْتَهَنَهَا وَصِنَاعَةٌ يَزَالُهَا، فَكَانَ وَزْنُ (فَعَالٍ) الْأَدَقَّ وَالْأَنْسَبَ لِلسِّيَاقِ.

- **الطَّوَّافُ:**⁽²⁾ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَيْكُمْ) فَعَلَهَا (طَافَ، يَطُوفُ)، مِنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمَشِيَّ وَالطَّوْفَ وَالطَّوَّافَ: الْمَشِيَّ الَّذِي فِيهِ اسْتِدَارَةٌ، وَالْحَرَكَةُ الْكَثِيرَةُ،⁽³⁾ وَالطَّوَّافُ: اسْمٌ لِمَنْ يَكْثُرُ الْبَحْثُ وَالذَّوْرَانُ مِنْ مَكَانٍ لِآخَرَ بَحْثًا عَنْ رِزْقِهِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَمْدَحُ النَّبِيُّ ﷺ الْمَتَعَفِّينَ الَّذِينَ لَا يُكْثِرُونَ الشُّكُورَ مِنْ فُقَرَاهُمْ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْمَسْكِينِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي لَا يَجِدُ مَا يُغْنِيهِ وَلَا يَعْرِفُ حَالَهُ النَّاسُ فَيَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ.

جَاءَتِ الْمَبَالِغَةُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) لِتَكَرُّرِ الْفِعْلِ مِنْهُ وَمِزَاجَةِ الْأَمْرِ وَمُعَالَجَتِهِ فَكَأَنَّهُ صَارَ مَهْنَةً وَصِنَاعَةً لَهُ، وَالطَّوَّافُ يَطُوفُ بِالْبُيُوتِ وَالْمَحَالِّ مِنْ حِينٍ لِآخَرَ وَيَكْرُرُ فِعْلَهُ كَأَنَّهُ مَهْنَةٌ امْتَهَنَهَا وَصِنَاعَةٌ يَزَالُهَا، فَكَانَ وَزْنُ (فَعَالٍ) الْأَدَقَّ وَالْأَنْسَبَ لِلسِّيَاقِ.

- **الْكَذَّابُ:**⁽⁴⁾ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (فَأَوْلَتْهُمَا كَذَّابِينَ يَخْرُجَانِ مِنْ بَعْدِي) فَعَلَهَا (كَذَّبَ، يَكْذِبُ)، مِنْ الْبَابِ الثَّانِي، مَتَعَدِّ. وَالْكَذْبُ: نَقِيضُ الصِّدْقِ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ حَقِيقَتِهِ،⁽⁵⁾ يَرُوي الْحَدِيثَ رُويًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أُتِيَ لَهُ فِيهَا بِخَزَائِنِ الْأَرْضِ، وَأَلْبَسَ سَوَارِينَ مِنَ الذَّهَبِ، فَأَقْلَقَهُ ذَلِكَ وَأَهَمَّهُ لِأَنَّ الذَّهَبَ مِنْ حَلِيِّ النِّسَاءِ وَمَحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ فَنَفَخَهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا بِكَذَّابِينَ سَيَأْتِيَانِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ رُويَاهُ ﷺ وَظَهَرَ

(1) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (كنز)، ج15، ص304.

(2) الحديث (570) الصفحة (181).

(3) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (طوف)، ج24، ص101.

(4) الحديث (1418) الصفحة (461).

(5) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كذب)، ج1، ص704.

الكذّابان وهما صاحب صنعاء عبهله بن كعب العنسيّ، صاحب اليمامة مسيلمة الذي صار لقب (الكذّاب) ملتصقاً به.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَال) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته فكأنّه صار مهنةً وصناعةً له، والكذّابان المقصودان -صاحب صنعاء وصاحب اليمامة- كانا يكثران من الكذب ويكرّرانه من حين لآخر، فكأنهما يحكمان بالكذب والخداع وكأنّهما مهنةً امتنهاها وصناعة يزاولانها، فكان وزن (فَعَال) الأدقّ والأنسب للسياق.

- الفدّادين: (1) من قوله ﷺ: (وَإِنَّ الْقِسَاوَةَ وَالْغِلْظَ فِي الْفَدَّادِينَ) فعلها (فَدَّ، يَفِدُّ)، من الباب الثّاني، متعديّ. الفدّ: شدّة الوطء، والفدّاد: شديد الصّوت جافي الكلام، (2) في هذا الحديث يشير النّبِيّ ﷺ بيده إلى اليمن، ويبين أنّ رقة القلب عندهم، ثم يشير إلى المشرق، ويبين أنّ الغلظة والجفاء من هناك.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَال) نسبةً إلى الفدّ لتكراره ومزاولة الأمر ومعالجته، ولما كان الفدّادون تعلو أصواتهم وضجيجهم عند سيرهم وحرثهم من حين لآخر كان وزن (فَعَال) الأدقّ والأنسب للسياق.

- مزّاحة: (3) من قوله ﷺ: (قَدِمْتَ امْرَأَةً مَزَّاحَةً مِنْ أَهْلِ مَكَّةِ الْمَدِينَةِ) فعلها (مَزَحَ، يَمَزَحُ)، من الباب الثّالث، لازم. المزح: الدّعابة، وهو نقيض الجدّ، والمزّاحة الخارجة من طبع النُّقلاء، المتميّزة من طبع البُعضاء. (4) يبين الحديث أنّ الأرواح وإن اتّفقت في كونها أرواحاً، لكنّها تتمايز، فتنشاكل أشخاص النّوع الواحد وتتناسب بسبب ما اجتمعت فيه من المعنى الخاصّ لذلك النّوع للمناسبة، ولذلك نشاهد أشخاص كلّ نوعٍ تألّف نوعها وتتفر من مخالفتها، ثمّ إنّنا نجد بعض أشخاص النّوع الواحد يتألّف وبعضها يتنافر، وذلك بحسب الأمور التي يحصل الاتّفاق والانفراد بسببها.

(1) الحديث (1601) الصفحة (542).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (فدد)، ج8، ص479.

(3) الحديث (1654) الصفحة (558).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (مزح)، ج7، ص117.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَّال) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته، والمزاحة تُكْرَر المِزَاح من حينٍ لآخر وتزاوله وتعالجه، فكان وزن (فَعَّال) الأدقّ والأنسب للسياق.

- قَتَات: (1) من قوله ﷺ: (لا يدخل الجنة قَتَات) فعلها (قَتَّ، يُقْتُّ)، من الباب الأول، لازم. القَتَّ: الكذب المهياً، والنميمة، والقَتَات: يقْتُّ الأحاديث قَتّاً أي ينمّها نمّاً؛ وقيل: هو الذي يستمع أحاديث الناس من حيث لا يعلمون، نمّها أو لم ينمّها، (2) الحديث في تبين أن النميمة من كبائر الذنوب، وأنها موجبة لعذاب جهنم.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَّال) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته فكأنّه صار مهنةً وصناعةً له، فتكرار هذا الفعل منه من حينٍ لآخر صار كأنّه مهنةً امتنها وصناعةً يزاولها، فكان وزن (فَعَّال) الأدقّ والأنسب للسياق.

- جَوَاط: (3) من قوله ﷺ: (ألا أخبركم بأهل النار؟ كلّ عتَلٍ جَوَاطٍ مستكبرٍ) فعلها (جاظ، يجوظ)، من الباب الأول، لازم. الجَوَاط: الكثير اللحم الجافي الغليظ الضخم المختال في مشيته، وقيل: هو الصياح الشّرير، (4) الحديث في بيان بعض صفات أهل النار، فمنهم كلّ غليظٍ جافي الطّباع قاسٍ غير منقادٍ للحقّ، وكلّ من يجمع المال ويمنع ما يجب فيه من زكاةٍ، ومن يردُّ الحقّ كبراً ويتعالى على الناس.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعَّال) لتكرار الفعل منه ومزاولة الأمر ومعالجته فكأنّه صار مهنةً وصناعةً له، ولما تكرّر منه فعل التكبر والغلظة من حينٍ لآخر وكّرر فعله صار كأنّه مهنةً امتنها وصناعةً يزاولها، كان وزن (فَعَّال) الأدقّ والأنسب للسياق.

وقد ورد في ميدان البحث عدّة أسماء أعلامٍ على وزن (فَعَّال) سيكتفي الباحث بالإشارة إليها دون التطرّق لدراستها من الناحية الدلالية لأنها لم تؤثر في دلالة السياق وهي:

(1) الحديث (1661) الصفحة (561).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (قتت)، ج5، ص37.

(3) الحديث (1810) الصفحة (613).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (جوظ)، ج20، ص213.

(عبّاس، الضّحّاك، الخطّاب، همّام، عمّار، شدّاد، سيّار، الحجاج، السّمان، عيّاش، النّجاح، النّجار، عقّان، خبّاب، وقّاص، عبّاد، الرّيّان، الحنّاط، العوّام، القزّاط، الحدّاء، جبّار). والملحوظ كثرة اهتمام العرب بصيغة (فَعّال) في تسمية أبنائهم.

من الجدير ذكره ورود لفظتين قد يظنّ القارئ أنّهما على صيغة (فَعّال) ولكنّ هذا وهمّ قد يقع فيه القارئ المتعجّل، وهما:

- قِيَام: (1) من قوله ﷺ: (أنت قيام السموات والأرض) وهي من أبنية المبالغة، ومعناها القيام بأمر الخلق وتدبير العالم في جميع أحواله، وأصلها من الواو قيوام وقيوم وقيوم، بوزن (فَيْعال).

- سَخَاء: (2) من قوله ﷺ: (يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سَخَاء الليل والنهار) يقال: سَخَّ يَسُخُّ سَخَاءً، أي صبَّ يصبُّ صبّاً، فهو سَاخٌّ، والمؤنثة سَخَاء، وهي فعلاء لا أفعل لها، صفةٌ مشبهة. أي يمين الله تصبُّ في الليل والنهار، لا ينقصها الإعطاء والإنفاق. (3)

(1) الحديث (412) الصفحة (133).

(2) الحديث (585) الصفحة (186).

(3) غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ، ج1، ص564.

2- صيغة (فعل).

هذه الصيغة من الصيغ المشهورة، التي تشترك فيها المبالغة مع الصفة المشبهة باسم الفاعل، ذكرها سيبويه في كتابه حين عدّ الصيغ التي تأتي بمعنى (فاعل) إلا أنها تفيد المبالغة فقال: "وأجزوا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه⁽¹⁾ إذا كان على بناء (فاعل)، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: (فَعولٌ، وفَعَالٌ، ومِفْعَالٌ، وفِعْلٌ). وقد جاء (فَعيلٌ) ك (رحيم)، و(عليم)، و(قدير)، و(سميع)، و(بصير)"⁽²⁾، وأمّا التي تفيدها هذه الصيغة فقد ذكر السيوطي أنّ صيغة (فَعيل) لمن صار الفعل منه كالطبيعة⁽³⁾، ويرى السامرائي أنّ هذا الوزن في المبالغة منقولٌ من بناء (فَعيل) في الصفة المشبهة، لأنّ بناء (فَعيل) في الصفة المشبهة يدلّ على الثبوت فيمن هو خلقٌ أو بمنزلتها، فهو في المبالغة يدلّ على معاناة الأمر وتكراره حتّى كأنّه أصبح خلقاً في صاحبه وطبيعةً فيه.⁽⁴⁾

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فَعيل) سبع كلمات هي:

- الأنصار (جمع مفرد: نصير):⁽⁵⁾ من قوله ﷺ: (آية الإيمان حبّ الأنصار) فعلها (نصر، ينصر)، من الباب الأوّل، متعدّ. النّصرة: الإعانة على العدو،⁽⁶⁾ الحديث في الحثّ على حبّ أهل المدينة، فمحبّتهم شرطٌ لكمال الإيمان، فهم الذين نصرّوا رسول الله ﷺ، وآووه وساندوه يوم تخلى عنه النّاس. جاءت المبالغة منه على وزن (فَعيل) لكثرة هذا الفعل منه، فالنّصرة كأنّها طبيعته الدائمة التي لا تتغيّر لكثرة مداومته، وسُمّي الأنصار أنصاراً لأنّ نصرته النّبويّ ﷺ كانت سجيّتهم الدائمة فصارت كأنّها طبيعتهم وخلقاً دائماً لهم فتناسبت الصيغة والدلالة.

(1) الضمير (هاء) عائد على الفعل لأنّ الباب باب (ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى في غير مجرى الفعل).

(2) كتاب سيبويه، ج1، ص110.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج3، ص75.

(4) معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ص102.

(5) الحديث (18) الصفحة (17).

(6) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (نصر)، ج14، ص224.

- أمير: (1) من قول الراوي: (يا أمير المؤمنين، آية في كتاب الله تقرؤونها، لو نزلت علينا معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً) فعلها (أمر، يأمر)، من الباب الأول، متعدي. الأمر: طلب القيام بالفعل وهو ضد النهي، (2) الحديث حوار بين يهودي وخليفة رسول الله عن أهميّة عزيمة لآية كريمة لو أنها نزلت على اليهود لاتخذوا يوم نزولها عيداً لهم.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعِيل) لكثرة هذا الفعل منه، فالأمر كأنه طبيعته الدائمة التي لا تتغير لكثرة مداومته، وسُمي الأمير أميراً لِنفاذ أمره، ولأن إعطاء الأوامر سجيته الدائمة، فصارت كأنها طبيعته وخلقة دائمة له فتناسبت الصيغة والدلالة.

- مطير: (3) من قول الراوي: (أنه قال لمؤذنه في يوم مطير) فعلها (مطر، يمطر)، من الباب الأول، متعدي. اليوم المطير: هو الماطر شديد المطر، (4) جاءت المبالغة منه على وزن (فَعِيل) لكثرة هذا الفعل منه، في هذا الحديث يبيّن النبي ﷺ رخصة خاصة بأيام المطر الشديد، ورغم أنّ الصلاة عمود الدين إلا أنّ الإسلام يرفق بالمسلمين ويرخص لهم الرخص في حال توقع الأذى أو المرض، حتّى كأنّ المطر طبيعته الدائمة التي لا تتغير لكثرة مداومته، واليوم المطير الذي لا تقام فيه صلاة الجماعة لا بدّ أن يكون مطره شديداً غزيراً معيقاً، فصار كأنّ المطر طبيعته وخلقة دائمة له وسجيته الدائمة فتناسبت الصيغة والدلالة.

- عليم: (5) من قول الراوي: (فوق ما قلبي ما الله به عليم) فعلها (علم، يعلم) من الباب الرابع، متعدي. العلم: إدراك الشيء بحقيقته، (6) يخبر جابر بن عبد الله ﷺ أنّ رسول الله ﷺ أرسله لحاجة له في غزوة بني المصطلق، فلما عاد كَلّم النبي ﷺ فلم يجبه، فوقع في قلبه ما أخافه، لكنّ النبي ﷺ كان يصلي نافلة، على ظهر راحلته ولم يكن مستقبلاً القبلة، وفي الحديث عدّة فوائد فقهية.

(1) الحديث (70) الصفحة (33).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (أمر)، ج10، ص70.

(3) الحديث (374) الصفحة (124).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (مطر)، ج14، ص133.

(5) الحديث (453) الصفحة (144).

(6) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (علم)، ج33، ص127.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعِيل) لكثرة هذا الفعل منه، فالعليم هو المداوم للعلم المتابع له فهو طبيعته الدائمة التي لا تتغير لكثرة مداومته، والعليم هو المبالغة من عالم وعند إطلاق اللفظ على الله سبحانه وتعالى فإنه مناسب تماماً لأن العلم المطلق طبيعة في الله جلّ وعلا فتناسبت الصيغة والدلالة.

- ملك: (1) من قوله ﷺ: (وأجر ما أدى إلى ملكه الذي عليه من الحق) فعلها (ملك، يملك) من الباب الثاني، متعدّ. المُلْك: هو التّصرف بالأمر والنّهي في الجمهور، (2) الحديث في مضاعفة أجر العبد المملوك الذي يؤدّي حقّ ربّه وحقّ مالكه، فذلك يؤتيه الله تعالى أجره مرتين.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعِيل) لكثرة هذا الفعل منه، فالمُلْك كأنّه طبيعته الدائمة التي لا تتغير لكثرة مداومته، وسُمّي الملك مليكاً لأنّ العبد مملوكٌ له، ولا يمكن له تغيير الملكيّة إلا بشراءٍ أو عتاقٍ، فكأنّ المُلْك سجيّته، وصارت كأنّها طبيعته وخلقة دائمة له فتناسبت الصيغة والدلالة.

- خلفاء جمع مفرده خليفة وخليف: (3) من قوله ﷺ: (وستكون خلفاء ويكثرُونَ) فعلها (خلف، يخلف)، من الباب الأوّل، متعدّ، الخليفة: السلطان الأعظم، يخلف من قبله، ويسدّ مسدّه، (4) والحديث عن توالي الأنبياء في بني إسرائيل، كلّما مات نبيٌّ خلفه نبيٌّ، أمّا المسلمون فلا نبيّ بعد نبيّهم، ولأنّ الدّين ينظّم شؤون العباد لدنياهم وآخرتهم، فقد شرع الإسلام الخلافة.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعِيل) لكثرة هذا الفعل منه، فخلافة النّبِيّ ﷺ وتطبيق شرعه والوقوف عند حدود شريعته طبيعته الدائمة التي لا تتغير لكثرة مداومته عليها، والخليفة من يأتي خلفاً وبدلاً ممّن كان قبله، فصار دور خليفة المسلمين تطبيق شرع النّبِيّ الذي كان قبله فصارت خلافة النّبِيّ سجيّته وطبيعته وخلقة دائمة له فتناسبت الصيغة والدلالة.

(1) الحديث (1017) الصفحة (308).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (ملك)، ج27، ص346.

(3) الحديث (1225) الصفحة (401).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (خلف)، ج23، ص264.

- قدير: (1) من قوله ﷺ: (وهو على كل شيء قدير) فعلها (قدر، يقدر)، من الباب السادس، لازم. القدير: هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقضي الحكمة، لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه، ولذلك لا يصح أن يوصف به إلا الله تعالى، (2) الحديث عن أذكار وأورادٍ يقولها المسلم في يومه، فتكون له حرزاً ووقايةً من الشيطان. جاءت المبالغة منه على وزن (فعل) لكثرة هذا الفعل منه، فالقدرة هي الاستطاعة والإمكانية للفعل، ولما كان الله تعالى لا يعجزه شيء كانت القدرة طبيعته الدائمة التي لا تتغير، والقدير هو المبالغة من قادرٍ وعند إطلاق اللفظ على الله سبحانه وتعالى فإنه مناسبٌ تماماً لأن القدرة المطلقة طبيعة في الله فتناسبت الصيغة والدلالة.

(1) الحديث (1720) الصفحة (579).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (قدر)، ج13، ص380.

3 - صيغة (فعل).

قال ابن طلحة: إنه لمن كثر منه الفعل، وقال آخرون: هو لمن كان قوياً على الفعل،⁽¹⁾ ويشتق من الفعل اللازم والمتعدي، ويستوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث، إذا عُرف الموصوف ذكراً وسياًقاً (توبةً نصوحاً)،⁽²⁾ ويرجح السامرائي أن هذا البناء منقولٌ من أسماء الذوات، فإن الشيء الذي يُفعل به يكون على وزن (فعل) غالباً ك (الوضوء، والوقود، والغسل)، وكذا يرى أن أكثر الأدوية تُبنى على (فعل) ك (اللَعوق، والسَّعوط، والسَّفوف، والنَّشوق). ويزيد في ذلك أن وزن (فعل) يضيف للمعنى الاستنفاد، ففي (صبور) نرى الصبر حتى أبعد مستوياته، وحين قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: 13] القصد الذين استنفدوا وقتهم وجهدهم في الشكر، في حين نجد شاكرين، ولكن القليل هو الشكور.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فعل) ثمانى كلمات هي:

- عَجول:⁽³⁾ من قوله ﷺ: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولاً) فعلها (عَجِل، يعَجِل)، من الباب الرَّابِع، لازم. العَجلة: السرعة، قال الرَّابِع: العَجلة طلب الشيء وتحرّيه قبل أوانه، وهي من مقتضى الشهوة، فلذلك كانت مذمومةً في عامّة القرآن،⁽⁴⁾ الحديث عن أهوال يوم القيامة، وعن أحداث شفاعة النَّبِيِّ ﷺ عند ربّه استئذاناً منه ببدء الحساب، بعد عدم قدرة الأنبياء التصدي لهذه المهمّة، إلى أن تولّوها من هو لها، جاءت المبالغة منه على وزن (فعل) لدوام تعجّله ولكثرة هذا الفعل منه، فالعَجلة التي جُبِل عليها الإنسان مستدامة باقية في طباعه على طول وجود البشر فهي تحمل معنى الاستنفاد، فتتأسبت الصيغة والدلالة. فالعاجل ما كانت عجلته حدثاً طارئاً أمّا العجول فهو الدائم العجلة كثيرها. وقد ورد هذا اللفظ نفسه في آية من آيات القرآن الكريم ولكن هناك اختلافٌ بسيطٌ بين نصّ الآية ونصّ الحديث فالآية الكريمة ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾

(1) معاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص100.

(2) المرجع السابق، ص100.

(3) الحديث (11) الصفحة (14).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (عجل)، ج29، ص431.

دُعَاهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴿[الإسراء: 11] أَمَا لَفْظِ الْحَدِيثِ (خُلِقَ الْإِنْسَانُ

عَجُولًا) فَعَدَّهَا الْبَاحِثُ مِنَ الصِّيغِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّ سِيَاقَهَا هُنَا كَانَ مِنْ ضَمْنِ

أَلْفَافِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالنَّبِيِّ ﷺ اقْتَبَسَ اللَّفْظَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَاصُّ.

- **طَهْرُ:** (1) **مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيْبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا) فَعَلَهَا (طَهَّرَ،**

يَطْهَرُ)، مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ، لِازْمٍ. الطَّهْرُ بِالضَّمِّ نَقِيضُ النَّجَاسَةِ، (2) وَزَوَالُ الدَّنَسِ،

وَالْحَدِيثُ عَنْ خَمْسِ مَزَايَا تَمَيَّزَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، إِذْ أُرْسِلَ إِلَى كُلِّ

الْبَشَرِ، وَأُحِلَّتْ لَهُ الْمَغَانِمُ، وَجُعِلَتْ لَهُ الْأَرْضُ طَاهِرَةً يُصَلَّى عَلَيْهَا، وَتَرَابُهَا طَهُورٌ

يُطَهَّرُ بِهِ، وَنُصِرَ بِالرَّعْبِ، وَأُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ.

جَاءَتْ الْمَبَالِغَةُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ (فَعُول) لِدَوَامِ الطَّهَارَةِ فِي الْأَرْضِ، فَالطَّهَارَةُ الَّتِي جُعِلَتْ

فِي الْأَرْضِ دَائِمَةً حَتَّى نِهَايَةِ الدُّنْيَا، وَلِأَنَّ هَذَا الْوِزْنَ يُسْتَعْمَلُ لِمَنْ دَامَ الْفِعْلُ مِنْهُ

فَتَنَاسَبَتِ الصِّيغَةُ وَالذَّلَالَةُ، وَالطَّهَارَةُ بَاقِيَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ مُتَنَاهِيَةٌ لِدَرَجَةِ الْإِسْتِنْفَادِ، إِذْ يُمْكِنُ

الصَّلَاةَ عَلَى تَرَابِ الْأَرْضِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَكَذَلِكَ التَّطَهُّرُ بِهِ فِي حَالِ غِيَابِ الْمَاءِ، فَإِنَّ

هَذَا الْبِنَاءُ هُوَ الْأَبْلَغُ وَالْأَدَقُّ.

- **عَجُوزُ:** (3) **مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (دَخَلْتُ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عَجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ) فَعَلَهَا (عَجَزَ،**

يَعْجِزُ وَيَعْجِزُ) مِنَ الْبَابِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ، لِازْمٍ، الْعَجْزُ: اسْمٌ لِلْقُصُورِ عَنْ فِعْلِ الشَّيْءِ

وَهُوَ ضِدُّ الْقُدْرَةِ، (4) وَالْحَدِيثُ عَنْ تَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ عَجُوزَيْنِ أَخْبَرَتَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ

عَائِشَةَ ؓ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ.

جَاءَتْ الْمَبَالِغَةُ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ (فَعُول) لِأَنَّ الْعَجْزَ حَالَةٌ بَاقِيَةٌ دَائِمَةٌ فَلَا أَمَلَ مِنْ عَوْدَةِ

الْقُوَّةِ إِلَيْهَا، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَاجِزًا عَنْ أَدَاءِ أَمْرٍ مَا الْآنَ، لَكِنَّهُ قَدْ يَقْوَى عَلَيْهِ غَدًا،

أَمَّا مَنْ صَارَ عَجُوزًا فَلَا أَمَلَ بِعَوْدَةِ الْقُوَّةِ وَالشَّبَابِ إِلَيْهِ، فَقَدْ دَامَ هَذَا الْفِعْلُ لِدَرَجَةِ

الْإِسْتِنْفَادِ، فَتَنَاسَبَ الْبِنَاءُ مَعَ الدَّلَالَةِ.

(1) الحديث (151) الصفحة (61)

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (طهر)، ج12، ص442.

(3) الحديث (280) الصفحة (100)

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (عجز)، ج15، ص200.

- **كُذُوب:** (1) من قول الراوي: (وهو غير كُذُوب) فعلها (كُذِبَ، يكُذِبُ)، من الباب الثاني، لازمٌ ومتعديّ. الكذب نقيض الصدق، (2) الكلام هنا ليس للنبي ﷺ، وإنما هو قول الراوي عن الصحابي الذي روى عن النبي ﷺ، وللعلماء أقوالٌ في هذه التركيب (وهو غير كُذُوب)، ملخصها ما جاء في فتح الباري في شرح صحيح البخاري إذ إن الراوي لم يكن يريد إلا رفع الاتهام عن الصحابي الناقل لقول رسول الله ﷺ، ولكن هناك فرقٌ بين أن تقول: (فلانٌ صدوقٌ) و(فلانٌ غير كُذُوبٍ) فإثبات الصفة غير نفي ضدها، فلما نفى المتحدثُ الصفة بنفي المبالغة بقي الاحتمال بالكذب القليل، ولما كان الصحابة عدولاً أمناءً في النقل عن الصادق المصدوق فإن القياس متاحٌ للباحث بآيات قرآنيةٍ أو أحاديثٍ أخرى نستطيع من خلالها الوصول إلى نتيجةٍ مرضيةٍ. ففي قول الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آل عمران: 182] جاء النفي لصيغة المبالغة (ظلام)، فلا يمكن القول إن نفي الكثير يترك الاحتمال بالظلم القليل، فالله تعالى حرّم الظلم على نفسه، ولا يمكن أن يكون هذا الاحتمال وارداً. وقد تناولت كتب التفسير هذا المعنى:

جاء في تفسير الرازي **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**: أنّ هذا النفي يفيد نفي كونه ظلاماً، ونفي الصفة يوهم بقاء الأصل، فهذا يقتضي ثبوت أصل الظلم. أُجيب عنه بأنّ العذاب الذي توعدّ بأن يفعله بهم لو كان ظلاماً لكان عظيماً، فنفاه على حدّ عظمه لو كان ثابتاً، وهذا يؤكّد ما ذكرنا أنّ إيصال العقاب إليهم يكون ظلاماً لو لم يكونوا مذنبين. (3) وهنا يمكن القول إنّ الراوي قصد أنّ ناقل الحديث لو كان كاذباً في النقل عن رسول الله لكان الأمر عظيماً، فاستخدم صيغة المبالغة المنفية، فنفي المبالغة هنا مبالغة في النفي.

(1) الحديث (368) الصفحة (123)

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كذب)، ج1، ص704.

(3) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط3، 1420هـ، ج9، ص448.

وجاء في الدرّ المصون للسمين الحلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: 182]، ذلك العقاب حاصلٌ بسبب كسبكم وعدم ظلمه لكم. وهنا سؤال: وهو أنّ (ظلاماً) صيغة مبالغة تقتضي التّكثير، فهي أخصّ من (ظالم)، ولا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ، فإذا قلت: (زيدٌ ليس بظلامٍ) أي: ليس يُكثِر الظلم، مع جواز أن يكون ظالماً، وإذا قلت: (ليس بظالمٍ) انتفى الظلم من أصله، فكيف قال تعالى: ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾؟ وفي ذلك خمسة أوجه، ذكر أبو البقاء منها أربعة. الأول: أنّ (فعلاً) قد لا يُراد به التّكثير كقول طرفة:

ولسنتُ بحلالِ التّلاعِ مخافةً ولكن متى يسترِفِدِ القومُ أرفد⁽¹⁾

لا يريد هنا أنّه يحلّ التّلاع قليلاً؛ لأنّ ذلك يدفعه آخر البيت الذي يدلّ على نفي البخل على كلّ حالٍ، وأيضاً تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة. وعلى هذا الرأي يخرج اللفظ من دائرة المبالغة.

الثّاني: أنّه للكثرة، ولكنّه لما كان مقابلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يقابل الكثير بالكثير.

والثّالث: أنّه إذا نفي الظلم الكثير انتفى القليل ضرورة؛ لأنّ الذي يظلم إنّما يظلم لانقاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حقّ من يجوز عليه النّفع والضّرّ كان للظلم القليل المنفعة أترك.

الرّابع: أن يكون على النّسب، أي: لا يُنسب إليه ظلمٌ، فيكون من باب: (بزار وعطار)، كأنّه قيل: ليس بذئ ظلم البتّة. وعلى هذا الرأي يخرج اللفظ من دائرة المبالغة أيضاً. والخامس: قال القاضي أبو بكر: "العذاب الذي توعدّ أن يفعله بهم لو كان ظلماً لكان عظيماً فنفاه على حدّ عظمته لو كان ثابتاً".⁽²⁾

وجاء في سورة مريم ﴿وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ، مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ سَيِّئًا﴾ [مريم: 64] جاء نفي النسيان عن الله تعالى بصيغة المبالغة

(1) ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 2002م، ص24.

(2) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت، ج3، ص515.

(نَسِيٍّ) ومن المؤكّد أن الله تعالى حين نفى النسيان الكثير عن نفسه لم يثبت النسيان القليل، سبحانه وتعالى عن ذلك.

وبالقياس على ما سبق يرى الباحث أنّ مقصود الرّأوي من نفي المبالغة نفي أصلها عن الصّحابي الجليل الذي روى عن النّبّي ﷺ إذ الصّحابة كلّهم عدولٌ ثقّاتٌ، ولو كان في سيرته ما يشوبها لما كان المرويّ عنه في صحيح البخاريّ ومسلم. فنفي المبالغة هنا مبالغة في النّفي.

- **شكور:** (1) من قوله ﷺ: (أفلا أكون عبداً شكوراً) فعلها (شكر، يشكر)، من الباب الأوّل، لازمٌ ومتعدّد. الشكر: عرفان الإحسان ونشره، والامتلاء من ذكر المنعم، ويكون بالقلب، وباللسان، وبالجوارح، وهو مكافأة النّعمة بقدر استحقاقه، (2) والحديث عن كثرة عبادة النّبّي ﷺ رغم مغفرة ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، ففيه الحثّ على مقابلة النّعم بالاجتهاد في العبادة.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعول) لأنّ المراد بالشكر هنا تمامه وكماله، فالصّيغة هنا لأنّ العبادة مكرّرة من النّبّي ﷺ على الدوام فهي للاستغراق التّام في الشكر، فمن كان مغفور الذّنوب فعبادته كلّها شكر لدرجة الاستنفاد، فتناسب البناء مع الدّلالة.

- **عقور:** (3) من قوله ﷺ: (خمسٌ من الدّوابّ ليس على المحرم في قتلهنّ جناح: ... والكلب العقور) فعلها (عقر، يعقر)، من الباب الثّاني، متعدّد. العقر عند العرب: كسّف عرقوب البعير، ثم يجعل النّحر عقراً لأنّ ناجر الإبل يعقرها ثمّ ينحرها، قال ابن الأنثري "هو كلّ سبعٍ يعقر، أي يجرح ويقتل ويفترس، كالأسد والنّمر والذّنّب والفهد وما أشبهها، سمّاها كلباً لاشتراكها في السّبعية". وقال سفيان بن عيينة (ت: 198هـ): "هو كلّ سبعٍ يعقر ولم يخصّ به الكلب". ولا يقال: عقورٌ إلا في ذي الرّوح، وهذا معنى قوله أو العقور للحيوان، (4) وذكر أبو عبيد (ت: 224هـ) أنه يقال لكلّ جارحٍ أو عاقِرٍ من

(1) الحديث (416) الصفحة (134)

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (طهر)، ج12، ص225.

(3) الحديث (738) الصفحة (228)

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (عقر)، ج13، ص103-104.

السَّبَاع: كلبٌ عقورٌ،⁽¹⁾ الحديث في بيان السَّماح للمُحَرِّم بقتل خمس حيواناتٍ رغم خصوصية الإحرام، لما فيها من الأذى.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعول) لأنَّ المراد بالعقر هنا كثرته وتكراره، فكان استعمال الصَّيْغَة هنا لأنَّ الفعل متكرَّرٌ دائماً ولا أمل من تغييره، ولأنه قويٌّ على الفعل مستمرٌّ فيه لآخر حياته فيه معنى الاستفاد، فتناسب البناء مع الدلالة.

- عروس: ⁽²⁾ من قول الراوي: (فأصبح رسول الله ﷺ عروساً) فعلها (عرَس، يعرِس)، من الباب الثاني، لازمٌ. العروس: اسمٌ للزوجين عند دخول أحدهما بالآخر، ولفظ عروسٍ مما يشترك فيه الرِّجل والمرأة، والرَّوْجان لا يسمَّيان عروسين إلا أيام البناء واتَّخَذ العرس،⁽³⁾ الحديث عن زواج النَّبِيِّ ﷺ من أمِّ المؤمنين صفية بنت حيي ﷺ. جاءت المبالغة منه على وزن (فَعول) لأنَّه قويٌّ على الفعل، فهو لمن استطاع الباءة وقد ر عليها، فالصَّيْغَة هنا ليست لتكرار الفعل ولا لدوامه وإنما لمن كان قوياً عليه، فتناسب البناء مع الدلالة.

- حَمولة: ⁽⁴⁾ من قول الراوي: (من أجل أنَّها كانت حَمولة الناس) فعلها (حَمَل، يحمِلُ)، من الباب الثاني، متعدِّ. حملة وضعه على ظهره،⁽⁵⁾ الحَمولة كلُّ ما احتمل عليه الحيُّ من بغيرٍ أو حمارٍ أو غير ذلك، سواءً كانت عليها أثقالٌ أم لم تكن،⁽⁶⁾ الحديث في تحريم أكل لحوم الحُمُر الأهلية.

جاءت المبالغة منه على وزن (فَعول) لأنَّ المراد بالحمل القوَّة على الفعل، وكثرة القيام به، واستمراه، فالصَّيْغَة هنا كانت عن الحُمُر التي نهى رسول الله ﷺ عن أكلها يوم خيبر، فهي قويَّة على الحمل، مكرَّرة للفعل، باقيةً عليه، فتناسب البناء مع الدلالة.

(1) غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1984م، ج1، ص384.

(2) الحديث (958) الصفحة (284)

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عرس)، ج6، ص135.

(4) الحديث (1235) الصفحة (404)

(5) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (حمل)، ج28، ص341.

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حمل)، ج11، ص179.

4 - صيغة (فعل):

يذهب السيوطي إلى أن: (فعل) لمن صار له كالعادة،⁽¹⁾ وهو من الأوزان القياسية التي تشترك فيه المبالغة مع الصفة المشبهة، ويرى السامرائي أنه منقول من الصفة المشبهة، وهو في الصفة المشبهة يدل على الأعراض والهيج والخفة، فإذا كثر الفعل منه كثرة لا ترقى إلى الثبوت غير أنه مصحوب بهيجان وخفة واندفاع كانت الصيغة دالة على المبالغة.⁽²⁾

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فعل) كلمة واحدة هي:

- فَرَع:⁽³⁾ من قول الراوي: (فقمنا فزعين) فعلها (فزع، يفزع)، من الباب الرابع، لازم. الفَرَع: الفرق والدعر من الشيء، وفزعه: أخافه وروعه، فهو فزع،⁽⁴⁾ وفزع مبالغة اسم فاعل، لأن الفزع لا يدوم طويلاً، بل تكون مدته قصيرة، إذ هو مقدمة الخوف، فالمبالغة أقرب من كونه صفةً مشبهةً، قال أبو هلال العسكري: "الفزع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك، وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل"،⁽⁵⁾ في الحديث يروي الراوي قصة نوم النبي ﷺ والصحابة عن صلاة الفجر حين كانوا في سفر، فما استيقظوا إلا بعد شروق الشمس، فاستيقظوا فزعين خائفين من تأخرهم عن صلاة الفجر، فطمأن النبي ﷺ قلوبهم ودعا بلالاً، وأذن للصلاة وصلوا جميعاً. جاءت المبالغة على صيغة (فعل) لما تحمل الصيغة من الهيج والخفة، فالفزع الذي يكون أول الاستيقاظ يصاحبه هيج وخفة وحركة غير إرادية، وبذلك يكون اللفظ مناسباً للمعنى.

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج3، ص75.

(2) معاني الأبنية في العربية، ص102.

(3) الحديث (215) الصفحة (81)

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (فزع)، ج8، ص252.

(5) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص242.

5- صيغة (مفعال):

من الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ المشتركة بين المبالغة واسم الآلة، وهو في المبالغة صيغةٌ تدلّ على تكثير وقوع الحدث وتكراره والمداومة عليه حتى يصبح عادةً في صاحبه،⁽¹⁾ يرى الثعالبي (ت: 429هـ): "أنّ أكثر العادات في الاستكثار على (مفعال) نحو (مطعان) و(مطعام) و(مضراب) و(مضياف) و(مكثار) و(مهذار) وامرأة (معطار) و(مذكار) و(منثا) و(متثام)"،⁽²⁾ وكذلك أورد ابن سيده (ت: 458هـ): في المخصّص "و(مذكار) و(منثا) إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور، و(مخماق) إذا ولدت الحمقى"،⁽³⁾ ويورد أنّ الصيغة لا تجمع جمعاً سالماً، وإنّما يُجمع على (مفاعيل) تشبيهاً له باسم الآلة.

ويرجح السامرائي الرأي القائل إنّ صيغة (مفعال) في الأصل للآلة، وإنّما استُعيرت للمبالغة، فعندما تقول: "هو (مهذار)" كان المعنى كأنه آلة للهدر، و(معطار) آلة للعطر.⁽⁴⁾ وعلى هذا فالصيغة لمن كثر منه الفعل فصار كأنه عادة، أو هي لمن كثر منه الفعل فصار كأنه آلة.

ولم يرد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (مفعال) أيّ كلمة تفيد المبالغة، وإنّما وردت في الكتاب كلمتان جاءتا اسم آلة، وهما: (مفاتيح)،⁽⁵⁾ من قوله ﷺ: (مفاتيح الغيب خمسٌ لا يعلمهنّ إلا الله)، و(المعراض)⁽⁶⁾ من قول الراوي: (سئل النبي ﷺ عن المعراض) وهو من آلات الصيد.

(1) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص 24.

(2) فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م، ص 259.

(3) المخصّص، ابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، ج5، ص 92.

(4) معاني الأبنية الصرفية، السامرائي، ص 98.

(5) الحديث (514) الصفحة (161)

(6) الحديث (1230) الصفحة (403)

6- صيغة (مفعيل):

يرى العلماء أنّ صيغة (مفعيل) هي في الأصل (مفعال)، يقول الفارابي (ت: 339هـ):
"إذا كان الاسم على مفعال أو مفعيل فالجمع على مفاعيل، وهما لمن دام منه الفعل"،⁽¹⁾ ويقول
مصطفى جواد:⁽²⁾ "ومفعيل أصله مفعال غير أنهم نحوًا به منحنى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال
كالمعطير للمعطار"،⁽³⁾ ويرجح السامرائي الرأي القائل إنّ صيغة (مفعال) أصل لصيغة (مفعيل)
لأنّ الأصل في المبالغة النقل.⁽⁴⁾

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (مفعيل) كلمة واحدة هي:

- مسكين:⁽⁵⁾ من قوله ﷺ: (ليس المسكين بهذا الطّواف الذي يطوف عليكم ترده اللقمة
واللقمتان والتّمرة والتّمرتان) فعلها (سكن، يسكن)، من الباب الأوّل، لازم. سكن الشيء
سكوناً: ذهب حركته، واستقرّ وثبت، والسكون عدم الحركة عمّا من شأنه أن يتحرّك،
والمسكين من لا شيء له يكفي عياله، أو له ما لا يكفي، والمسكين: الدليل والضعيف
وهو أشدّ حالاً من الفقير،⁽⁶⁾ في الحديث يمدح النّبي ﷺ المتعقّفين الذين لا يُكثرون
الشكوى من فقرهم، ويبين أنّ المسكين الحقيقي الذي لا يجد ما يُغنيه ولا يعرف حاله
الناس فيتصدّقون عليه.

(1) معجم ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق د أحمد مختار عمر، مراجعة د إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة
والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ، ج1، ص83.

(2) أديب وشاعر ومربّ عراقي، ولد في بغداد، نشأ فقيراً محروماً، تعلم في بغداد والقاهرة، ثم في السوربون، عمل مدرساً
في مختلف مراحل التعليم، كان عضواً في المجمعين العربيين في دمشق وبغداد، له عدة مؤلفات، وله يوان شعر، توفي
في بغداد عام 1969م.

(3) دراسات في فلسفة النحو والصرف، د مصطفى جواد، ص182 (نقلًا عن معاني الأبنية الصرفية ص98)

(4) معاني الأبنية الصرفية، السامرائي، ص98.

(5) الحديث (570) الصفحة (181)

(6) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (سكن)، ج35، ص197، 200.

جاءت المبالغة منه على وزن (مفعيل) لأنّه لدوام الفعل منه، وكثرة القيام به، قال
الزمخشريّ في (المسكين): الدائم السكون للناس لأنّه لا شيء له،⁽¹⁾ ومنه فقد تناسب
البناء مع الدلالة.

(1) الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة
لبنان، ط2، د. ت، ج1، ص70.

7 - صيغة (فَعِيل):

يرى ابن قتيبة (ت: 276هـ) أَنَّ (فَعِيل) لمن دام منه الفعل.⁽¹⁾ وأورد أبو هلال العسكري أَنَّ الشَّرِيب هو المنهمك بالشَّرَاب المحظور،⁽²⁾ وذكر الرّازي (ت: 606هـ): في تفسيره أَنَّ الصّدِّيق مبالغة في كونه صادقاً، وهو الَّذي يكون عادته الصّدق، لأنّ هذا البناء يُنبئ عن ذلك، يقال رجلٌ خَمِير للمولع بهذا الفعل.⁽³⁾ ومنه فإنّ صيغة (فَعِيل) لمن دام منه الفعل وكان مولعاً بالفعل.

وقد ورد في كتاب (الصّحيح من الأخبار) على صيغة (فَعِيل) كلمة واحدة هي:

- صِدِّيقاً:⁽⁴⁾ من قوله ﷺ: (حتى يُكْتَبَ عند الله صِدِّيقاً) فعلها (صَدَق، يصدّق)، من الباب الأوّل، متعدّد. الصّدق ضدّ الكذب، وهو مطابقة القول الضمير، والصّدِّيق: الدائم التّصديق، ويكون الَّذي يصدّق قوله بالعمل، والصّدِّيق: من كثر منه الصّدق، وقيل: بل من لم يكذب قطّ، وقيل: بل من لا يتأتّى منه الكذب لتعوده الصّدق، وقيل: بل من صدق بقوله واعتقاده، وحقّق صدقه بفعله. قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مریم: 41] أي مبالغاً في الصّدق والتّصديق،⁽⁵⁾ وجاء في (المفردات في غريب القرآن): "الصّدِّيق من كثر منه الصّدق، وقيل: بل يُقال لمن لا يكذب قطّ، وقيل: بل لمن لا يتأتّى منه الكذب لتعوده الصّدق، وقيل: بل لمن صدق بقوله واعتقاده"⁽⁶⁾ في هذا الحديث يحثّ النّبي ﷺ على التّزام الصّدق في كل حالات الإنسان، فهو من أهمّ الأسباب التي توصل إلى الجنّة، وينفّر من الكذب لأنّه من أهمّ الأسباب التي توصل إلى النّار.

(1) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت، ص 330.

(2) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص 199.

(3) التفسير الكبير، فخر الدين الرّازي، ج 21، ص 542.

(4) الحديث (1658) الصفحة (560)

(5) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (صدق)، ج 26، ص 5، 13.

(6) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1412هـ،

ص 479.

جاءت المبالغة في الحديث على وزن (فَعِيل) لأَنَّهُ يَدَلُّ على المولع بفعل الصّدق
والمستعدّ دائماً لقوله، وتحريّ الصّدق دليلٌ على الولع به والرّغبة فيه، ومنه فقد تناسب
البناء مع الدّالة.

8 - صيغة (فاعول):

لم يذكر القدماء من الصّرفيّين والنّحاة دلالةً خاصّةً بهذه الصّيغة، ويرى السّامرائيّ أنّ صيغة (فاعول) منقولةٌ من اسم الآلة، فهذه الصّيغة من الصّيغ الأساسيّة في اسم الآلة، كقولنا: ساطور (سيف القصاب)،⁽¹⁾ والصّاقور (فأسٌ عظيمةٌ تُكسر بها الحجارة)،⁽²⁾ والناقور (الصّور الذي يُنفخ فيه للحشر)،⁽³⁾ وغيرها، والملاحظ أنّ الآلات التي تكون على صيغة (فاعول) تتميز بالقوّة والمتانة عن غيرها من الآلات، تعرّض البحث سابقاً لصيغة (مفعول)،⁽⁴⁾ وبين رأي العلماء بأنّ الصيغة مستعارةٌ من اسم الآلة، وحين تكون للمبالغة يكون المقصود بها صار كأنّه آلةٌ للفعل، والفارق بين الصّيغتين أنّ صيغة (فاعول) تكون أقوى وأمتن وأعظم من (مفعول). وعلى هذا يمكن القول إنّ دلالة (فاعول) هي لمن كثر منه الفعل فصار كأنّه آلةٌ له مع القوّة والمتانة والعظّمة.

وقد ورد في كتاب (الصّحيح من الأخبار) على صيغة (فاعول) الكلمة الآتية:

- ناموس:⁽⁵⁾ من قول الراوي عن ورقة بن نوفل: (هذا النّاموس الذي أنزل على موسى) فعلها (نمس، ينمس)، من الباب الثّاني، متعدّد. جُعِل البناء في هذا السّياق من أبنية المبالغة لأنّ النّاموس هو الكاتم للسرّ، يقول أبو عبيد: النّاموس صاحب سرّ الملِك أو الرّجل الذي يطلعه على سرّه وباطن أمره، ويخصّه بما يستره عن غيره. ويقول ابن سيده: ناموس الرّجل صاحب سرّه، وقيل: النّاموس صاحب سرّ الخير، والجاسوس صاحب سرّ الشرّ،⁽⁶⁾ الحديث عن قصّة بدء الوحي إلى سيّدنا محمّد ﷺ، حين ذهب إلى ورقة بن نوفل فأخبره أنّ هذا هو الوحي نفسه الذي كان ينزل إلى نبيّ الله موسى، وبشره بالنّبوة.

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سطر)، ج4، ص363.

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (صقر)، ج12، ص343.

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نقر)، ج5، ص231.

(4) ينظر ص58 من هذا البحث.

(5) الحديث (1900) الصفحة (643)

(6) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (جسس)، ج15، ص499.

جاءت المبالغة منه على وزن (فاعول) لأنه يدلّ على كثرة القيام بالفعل حتى كأنّه صار آلةً قويّةً عظيمةً، المقصود بالناموس هنا هو جبريل عليه السّلام، الذي كان صاحب سرّ ملك الملوك وربّ الأرباب، وأسراره كلّها أسرار خيرٍ، وكان بوصف الله تبارك وتعالى له أنّه قويٌّ مكينٌ، ومنه فقد تناسب البناء مع الدّالة.

9 - صيغة (أفعل):

لم تذكر كتب اللغة صيغة (أفعل) بين صيغ المبالغة، والمعروف أنّ الصيغة تأتي صفةً مشبهةً ويكون مؤنثها (فعلاء)، وتكون اسم تفضيلٍ إذا كانت للمقارنة بين شيئين يشتركان في صفةٍ واحدةٍ لكن أحدهما يزيد على الآخر في هذه الصفة.

وقد جاء في كتاب (الصحيح من الأخبار) كلمةً على صيغة (أفعل) هيئتها المقارنة، ولكن الصفة موجودة في طرفٍ واحدٍ فقط وليس في الطرفين لذلك كانت للمبالغة وليست للتفضيل، وكما مرّ في البحث صيغٌ استُعيرت من الصفة المشبهة إلى المبالغة، ومن اسم الآلة للمبالغة، فإنه يمكن استعارة صيغة (أفعل) من اسم التفضيل إلى المبالغة، إذا كانت الصفة موجودة في أحد الطرفين وغير موجودة في الثاني، فهي هنا ليست للمقارنة وإن كان ظاهرها كذلك.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (أفعل) الكلمتان الآتيتان:

- أغظ، أفض: (1) من قوله الراوي عن الفتاة لعمر رضي الله عنه (أنت أغظ وأفض): فعل الأولى (غظ، يغظ) من الباب الخامس، لازم، الغلظة: ضد الرقة في الخلق والطبع والفعل والمنطق والعيش ونحو ذلك، (2) فعل الثانية (فض، يفض) من الباب الرابع، لازم، الفظ من الرجال: الغليظ الجافي، والغليظ الجانب، السيئ الخلق، والقاسي، والخشن الكلام، وهو الذي في منطقه غلظ وتجهّم، (3) في هذا الحديث بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بأمتة فقد كانت النسوة تجتمع عنده لتعلم الدين وللاستفهام عن مسائل تخص النساء، ويبدو أنّ بينهنّ من كانت أصواتهنّ مرتفعةً في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم - ولعلّ ذلك قبل النهي عن رفع الصوت فوق صوته صلى الله عليه وسلم - فلما استأذن عمر رضي الله عنه بالدخول ابتدرن الحجاب، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم من فعلهنّ، فلما استفسر عمر رضي الله عنه عن سبب ضحكه صلى الله عليه وسلم، لامهنّ عمر رضي الله عنه وعاتبهنّ لما كان منهنّ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أحقّ بالهيبة والتوقير، فكان الردّ منهنّ (أنت أغظ وأفض)، إنّ ظاهر هذين اللفظين أنّهما اسم تفضيلٍ، ولكنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فظاً ولا

(1) الحديث (1522) الصفحة (503)

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (غلظ)، ج20، ص244.

(3) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (فض)، ج20، ص250.

غليظاً بشهادة الله تبارك وتعالى إذ قال: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159]، فحديث البنت في هذا الموضع لإظهار كثرة غلظة عمر رضي الله عنه وفضاظته في نظرها، وليس للمقارنة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كان كلامها جواباً لسؤال عمر: (أتهبني ولا تهبن رسول الله؟) فكان الجواب على هيئة المقارنة بين الاثنين، وقد ذكر محقق كتاب (الصحيح من الأخبار) في الحاشية أن الكلام ليس على ظاهر معناه، وإنما القصد إظهار شدة عمر رضي الله عنه وقوته في الحق وأن النبي صلى الله عليه وسلم منزّه عن الغلظة والفضاظ، لذلك جاز لنا أن نجعل الصيغة للمبالغة، ودلالاتها الكثرة والمبالغة في الصفة في واحدٍ من الطرفين وخلوها من الآخر.

لم يرد في كتاب (الصحيح من الأخبار) صيغٌ أخرى لمبالغة اسم الفاعل، ويمكن أن يستنتج النتائج الآتية:

- 1- إنَّ صيغ (مبالغة اسم الفاعل) موجودة في أحاديث (الصحيح من الأخبار) بصيغها القياسية وغير القياسية وعددها 32 كلمة.
- 2- إنَّ الصيغ التي ذكرها العلماء (لمبالغة اسم الفاعل) لها معانٍ محدّدة ودلالات بحسب السياق، فالصيغة نفسها قد تكون مبالغة في سياقٍ ما وتكون مشتقاً آخر في سياقٍ آخر.
- 3- نكّل صيغة صرفية دلالاتها الخاصة التي حددها العلماء بدراساتهم واستقراءهم لكلام العرب، إنَّ دلالات صيغ (مبالغة اسم الفاعل) الواردة في أحاديث كتاب (الصحيح من الأخبار) متوافقة مع ما حدده العلماء من دلالاتٍ لصيغ (مبالغة اسم الفاعل)، مع استثناءٍ لبعض الحالات التي يكون فيها اللفظ عائداً على الله تبارك وتعالى.
- 4- إنَّ صيغة (أفعل) تُعدّ من صيغ (مبالغة اسم الفاعل) إذا كانت تدلّ على المقارنة بين شيئين في صفةٍ لا يشترك فيها الشئان وموجودة بكثرة في أحدهما فقط.
- 5- توزّعت صيغ (مبالغة اسم الفاعل) في الأحاديث على الصيغ الآتية:

1- صيغة (فعل): 11 كلمة.

2- صيغة (فعليل): 7 كلمات.

- 3- صيغة (فَعول): 8 كلمات.
- 4- صيغة (فَعِل): 1 كلمة واحدة.
- 5- صيغة (مِفْعيل): 1 كلمة واحدة.
- 6- صيغة (فِعِيل): 1 كلمة واحدة.
- 7- صيغة (فَاعول): 1 كلمة واحدة.
- 8- صيغة (أفعل): 2 كلمتان.
- 9- ولم ترد أيّ كلمةٍ من صيغ (مبالغة اسم الفاعل) الأخرى.
- 6- توزّعت صيغ (مبالغة اسم الفاعل) في الأحاديث على الأقسام الآتية:
 - 1- كتاب الإيمان: 4 كلمات.
 - 2- كتاب الطّهارة: 3 كلمات.
 - 3- كتاب الصّلاة: 8 كلمة.
 - 4- كتاب الزّكاة: 3 كلمات.
 - 5- كتاب الحجّ: 1 كلمة واحدة.
 - 6- كتاب النّكاح: 1 كلمة واحدة.
 - 7- كتاب العتاق: 1 كلمة واحدة.
 - 8- كتاب الجهاد: 1 كلمة واحدة.
 - 9- كتاب الصّيد والذبّائح: 1 كلمة واحدة.
 - 10- كتاب الفضائل: 6 كلمات.
 - 11- كتاب الذّكر والاستغفار: 2 كلمتان.
 - 12- أوّل ما نزل من القرآن: 1 كلمة واحدة.
- 7- توزّعت أفعال صيغ (مبالغة اسم الفاعل) على الأبواب الصّرفية للأفعال على النّحو الآتي:
 - 1- الباب الأوّل (فتح ضم): 12 كلمة.
 - 2- الباب الثّاني (فتح كسر): 11 كلمة.
 - 3- الباب الثّالث (فتحتان): 1 كلمة واحدة.
 - 4- الباب الرّابع (كسر فتح): 4 كلمات.
 - 5- الباب الخامس (ضم ضم): 3 كلمتان.

6- الباب السادس (كسرتان): 1 كلمة واحدة.

ويبدو من الإحصاء المذكور أنّ العلماء حين رتّبوا الأبواب لم يخفّ عليهم كثرة الاستخدام وأنّ الترتيب لم يكن عشوائياً.

9- توزّعت أفعال صيغ مبالغة اسم الفاعل إلى لازمٍ ومتعدِّ على النحو الآتي:

1- لازمٌ: 15 كلمة.

2- متعدِّ: 17 كلمة.

الفصل الثّاني: مبالغة اسم المفعول

أولاً: اشتقاق مبالغة اسم المفعول.

ثانياً: صيغ مبالغة اسم المفعول.

ثالثاً: دلالة صيغ مبالغة اسم المفعول.

1- صيغة (فَعِيل)

2- صيغة (فَعُول)

3- صيغة (فُعْلَة)

4- المصدر بمعنى (مفعول)

5- صيغة (فِعْل)

6- صيغة (فُعْل)

7- صيغة (فُعَالَة)

8- صيغة (فَعْل)

9- صيغة (مِفْعَال)

10- صيغة (أَفْعُولَة)

11- صيغة (أَفْعَل)

الفصل الثاني: مبالغة اسم المفعول

أولاً: اشتقاق مبالغة اسم المفعول:

لا يختلف الصّرفيّون على وجود اسم الفاعل واسم المفعول، وإذا كان اسم الفاعل يعدل عن صيغته الأصلية إلى صيغٍ أخرى تفيد المبالغة يطلقون عليها صيغ مبالغة اسم الفاعل، فهل لاسم المفعول صيغ مبالغة؟

إنّ مصطلح (مبالغة اسم المفعول) غير موجود في معظم كتب النحو والصّرف لاسيّما القديمة منها، وإنّما كانوا يشيرون إلى صيغٍ يُعدّل إليها من صيغة اسم المفعول، وبما أنّ العدول في غالبه لقصد المبالغة⁽¹⁾ فقد اصطلح العلماء على تسمية الصّيغ بصيغ (مبالغة اسم المفعول)، وأفرد السامرائي في كتابه (معاني الأبنية في العربية) قسماً للحديث عن معاني صيغ (مبالغة اسم المفعول).

تُشتقّ صيغ مبالغة اسم المفعول من الأفعال الثلاثية المتعدية - غالباً - التي تقبل الزيادة والتفاوت، لأنّ صيغها معدولة عن اسم المفعول للدلالة على التّكثير والزيادة.

ثانياً: صيغ مبالغة اسم المفعول:

ذكرت بعض كتب النحو والصّرف سبع صيغ لمبالغة اسم المفعول وسيكتفي البحث بتعدادها فقط مع ذكر مثالٍ لكلٍ منها. ثمّ سيناقش دلالة كلّ صيغةٍ مع الأمثلة الواردة عنها في كتاب (الصّحيح من الأخبار المجتمع على صحّته البخاريّ ومسلم)

1- صيغة (فَعِيل): (جريح)

2- صيغة (فَعُول): (رَكوب)

3- صيغة (فُعْلة): (ضُحْكة)

4- المصدر بمعنى (مفعول): خَلَقُ الله.

5- صيغة (فُعْل): (نُكْر)

6- صيغة (فُعْالة): (نُخالة)

(1) معاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص 64.

7- صيغة (فَعَلَ): (هَمَلَ)

8- صيغة (مِفْعَال): (مِيرَاث)

9- صيغة (أَفْعُولَة): (أُضْحَوَكَة)

10- صيغة (أَفْعَل): (أَحَبَّ)

ثالثاً: دلالة صيغ مبالغة اسم المفعول:

1- صيغة (فعل):

ذكر العلماء أنّ صيغة (فعل) إذا كانت بمعنى (فاعل) تأتي للمبالغة، وكذلك حين تكون بمعنى (مفعول)، إلا أنّ القائلين به أقلّ من القائلين في مبالغة اسم الفاعل، يقول التفتازاني (ت: 792هـ): "و(فعل): قد يجيء بمعنى (الفاعل) كالرحيم بمعنى الزاحم للمبالغة، وبمعنى (المفعول) كالقتيل بمعنى المقتول".⁽¹⁾

أمّا أبو البقاء الكفوي (ت: 1093هـ) فقد ذكر أنّ صيغة (فعل) عند ورودها بمعنى (مفعول) فإنّها أبلغ منها في الدلالة، فقال: "والحميد (فعل) من الحمد، بمعنى المحمود وأبلغ منه، وهو من حصل على صفات الحمد أكملها".⁽²⁾

ويرى السامرائي أنّ صيغة (فعل) تكون للمبالغة عند ورودها بمعنى (مفعول)، يورد في كتابه (معاني الأبنية في العربية) أنّ (فعل) أبلغ من (مفعول) وأشدّ، فإنّ صيغة (مفعول) تدلّ على الشدّة والضعف في الوصف، بخلاف (فعل) التي تفيد الشدّة والمبالغة في الوصف، فالمجروح جرحاً صغيراً أو بالغاً يصحّ أن يُسمّى (مجروحاً)، ولا يقال: (جريح) إلا إذا كان جرحه بالغاً، وكما مرّ سابقاً في هذا البحث أنّ صيغة (فعل) تدلّ على الثبوت وأنّ الوصف بها يصبح سجيّةً أو كالسجيّة، ومن ناحية أخرى فإنّ صيغة (مفعول) تحتل الأزمنة الثلاثة الماضي أو الحال أو الاستقبال، كقول عبد الله بن الزبير لأمه: (اعلمي يا أمّاه أنّي مقتولٌ من يومي هذا)، أمّا (فعل) فلا تُطلق إلا إذا اتّصف صاحبه به، فلا يُقال (قتيل) لمن لم يُقتل بعد.⁽³⁾

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فعل) بمعنى (مفعول) الكلمات

الآتية:

(1) شرح مختصر التفسير العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997م، ص89.

(2) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق د عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط2، 1998م، ص365.

(3) معاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص54.

- **النَّقِير:** (1) من قول الراوي: (ونهاهم عن الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَاتِ)، فعلها (نَقَرَ، يَنْقُرُ)، من الباب الأول، متعدٍ، قال أبو عبيد: أمَّا النَّقِيرُ فَإِنَّ أَهْلَ الْيَمَامَةِ كَانُوا يَنْقُرُونَ أصل النَّخْلَةَ ثُمَّ يَشْدَخُونَ فِيهَا الرُّطْبَ وَالْبُسْرَ، ثُمَّ يَدْعُونَهُ حَتَّى يَهْدِرَ، ثُمَّ يُمَوِّتُ؛ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: النَّقِيرُ أصل النَّخْلَةَ يُنْقَرُ وَسَطُهُ، ثُمَّ يُنْبَذُ فِيهِ التَّمْرُ، وَيُلْقَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَيَصِيرُ نَبِيذًا مُسْكِرًا، وَالنَّهْيُ وَقَعَ عَلَى مَا يُعْمَلُ فِيهِ لَا عَلَى اتِّخَاذِ النَّقِيرِ، فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ تَقْدِيرُهُ: عَنِ نَبِيذِ النَّقِيرِ، وَهُوَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: النَّقِيرُ: النَّخْلَةُ تُنْقَرُ فَيُجْعَلُ فِيهَا الْخَمْرُ وَتَكُونُ عُرُوقُهَا ثَابِتَةً فِي الْأَرْضِ، (2) فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَعَالِيمٌ نَبَوِيَّةٌ لِلصَّحَابَةِ فِيهَا أَوْامِرٌ وَنَوَاهٍ. وَقَدْ صِيغَتِ الْمَبَالِغَةُ (نَقِيرٌ) عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) لِأَنَّ النَّقْرَ كَبِيرٌ شَدِيدٌ لَا يَعْبَرُ عَنْهُ لَفْظُ (الْمَنْقُورِ) وَلِأَنَّ حَالَهُ بَعْدَ أَنْ نَقَرَ صَارَ سَجِيَّةً دَائِمَةً لَهُ، فَتَنَاسَبَ الْبِنَاءُ مَعَ الْمَعْنَى.

- **حميل:** (3) من قوله ﷺ: (يَنْبَتُونَ كَمَا تَنْبَتِ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ)، فعلها (حَمَلَ، يَحْمِلُ)، من الباب الثاني، متعدٍ، الحَمْلُ: الْوَضْعُ عَلَى الظَّهْرِ، وَالْحَمِيلُ مِنَ السَّيْلِ: مَا حَمَلَهُ مِنَ الْغَنَاءِ وَالطَّيْنِ، وَهُوَ مَا يَجِيءُ بِهِ السَّيْلُ، فَإِذَا انْتَفَقَتْ فِيهِ حَبَّةٌ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى شَطِّ مَجْرَى السَّيْلِ فَإِنَّهَا تَنْبَتُ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَشَبَّهَ بِهَا سُرْعَةَ عَوْدَةِ أَبْدَانِهِمْ وَأَجْسَامِهِمْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ إِحْرَاقِ النَّارِ لَهَا. (4) وَقَدْ صِيغَتِ الْمَبَالِغَةُ (حَمِيلٌ) عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) لِأَنَّ السَّجِيَّةَ الدَّائِمَةَ لِلسَّيْلِ أَنْ يَحْمَلَ مَعَهُ الْغَنَاءَ وَالطَّيْنِ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ عَنِ الْحَبَّةِ الْمَحْمُولَةِ بَعْدَ أَنْ عَادَتْ وَنَبَتَتْ مِنْ جَدِيدٍ، فَعُدِلَ عَنِ لَفْظِ (مَحْمُولٍ) إِلَى لَفْظِ (حَمِيلٍ) الَّذِي يَبِينُ أَنَّ الْحَمْلَ وَقَعَ وَانْقَضَى فِي الْمَاضِي وَلِأَنَّ مَا يَحْمَلُهُ السَّيْلُ كَثِيرٌ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ (مَحْمُولًا)، فَهُوَ الْأَدَقُّ وَالْأَنْسَبُ لِلْمَعْنَى.

- **كليم:** (5) من قوله عن إبراهيم عليه السلام: (ولكن عليكم بموسى، فإنه كليم الله)، فعلها (كَلَّمَ، يَكْلِمُ)، من الباب الثاني، متعدٍ، الكلام: القول، وهو ما كان مكتفياً بنفسه،

(1) الحديث (2) الصفحة (6).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نقر)، ج5، ص228.

(3) الحديث (9) الصفحة (12).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حمل)، ج11، ص178.

(5) الحديث (11) الصفحة (13).

والكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامّة مفيدة، والكلام اسم جنسٍ، يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقلّ من ثلاث كلماتٍ، كالمّة: ناطقَه، وكليمك: الذي يكالمك، وأيضا: لقب سيدنا موسى عليه السلام،⁽¹⁾ وتحتمل الصيغة (كليم) أن تكون الصيغة للفاعل وللمفعول به، ويرى الباحث أن لفظ (كليم) في هذا السياق دالٌّ على مَنْ وقع عليه الفعل، فهو بمعنى (مفعول) لأنّ الله تبارك وتعالى هو من تفضّل على نبيّه موسى عليه السلام بميزة الكلام معه، والآية الكريمة تقول: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164] أي إنّ المتكلّم هو الله والمتكلّم معه هو النّبّي موسى عليه السلام. وقد صيغت المبالغة على وزن (فعليل) لأنّ لكلام الله وقع شديداً ثقيلًا، ولأنّ الكلام تمّ وحصل قال (كليم) فقد اتّصف صاحبه به، وعلى هذا فقد تناسب البناء مع السياق.

- عتقاء جمع مفرده عتيق:⁽²⁾ من قوله ﷺ: (فيخرجون أجسادهم مثل اللؤلؤ، في أعناقهم الخاتم، عتقاء الله)، فعلها (عتق، يعتق)، من الباب الثاني، متعدّ، العتق: خلاف الرّق، وهو الحرّية، والعتق أفضل ما يُعَمُّ به أحدٌ على أحدٍ،⁽³⁾ هذا في الدنيا؛ فكيف إن كان العتق عتقاً من النار؟ والعتيق من النار لا يعود إليها أبداً لذلك كانت صيغة (فعليل) أبلغ وأدقّ من (مفعول) لأنّ العتق صار سجيةً ثابتةً لا تزول، ولذلك كان لقب أبي بكرٍ ﷺ (العتيق) لأنّ الله أعتقه من النار.

- الرميّة:⁽⁴⁾ من قوله ﷺ: (يمرقون من الدّين كما يمرق السهم من الرميّة)، فعلها رمى يرمي، من الباب الثاني، متعدّ، الرمي: الإلقاء، والرميّة: ما يُرمى من الحيوان ذكراً كان أو أنثى، والجمع رمياتٌ ورمايا،⁽⁵⁾ والحديث عن أناسٍ حدّر النّبّي ﷺ من غلّوهم الذي يخرجهم من الدّين كالسهم القويّ السّريع الذي يخترق الهدف المرمي إليه، وينفذ في الصّيد، ومن قوّته وسرّعته يدخل من جهةٍ، ويخرج من الجهة المقابلة، ولا يكون

(1) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (كلم)، ج33، ص374.

(2) الحديث (9) الصفحة (12).

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عتق)، ج10، ص235.

(4) الحديث (38) الصفحة (25).

(5) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (رمي)، ج38، ص187.

فيه أثرٌ من دمٍ أو لحمٍ، ثم إنهم لا يرجعون إلى الدين، كما لا يرجع السهم إلى موضعه من القوس. لذلك كانت صيغة (فعليل) هي الأدق من صيغة اسم المفعول، لأن كونها مرميةً سجيةً ثابتةً فيها، فما أُطلق عليه سهمٌ ونفذ في جسمه لا يمكن إعادته.

- غنيمة: (1) من قوله ﷺ: (فهو عليّ ضامنٌ أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى بيته ألي

خرج منه نائلاً ما نال من أجرٍ وغنيمة)، فعلها (غنم، يغنم)، من الباب الرابع، متعدّ، الغنم: الفوز بالشيء بلا مشقة، والغنيمة: ما أوجف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين، (2) فالغنيمة التي حصل عليها المجاهد في خروجه لقتال الكفار حقٌّ ثابتٌ له بضمانة رسول الله ﷺ، فكان استعمال صيغة (فعليل) هو الأدق والأنسب لأن الغنيمة سجيةً ثابتةً في المعارك والحروب، وهي حقٌّ ثابتٌ للمغتيم لا يُستردّ منه.

- الخلائق جمعٌ مفرد (خليقة): (3) من قوله ﷺ: (فيصيح صيحةً يسمعها الخلائق إلا

الثقلين)، فعلها (خلق، يخلق)، من الباب الأول، متعدّ، الخلق في كلام العرب على وجهين: الإنشاء على مثالٍ أبدعه، والآخر: التقدير. وكلّ شيءٍ خلقه الله فهو مبتدئٌ على غير مثالٍ سبق إليه، وهو إيجاد الأشياء بعد أن لم تكن موجودة، (4) والخليقة: النَّاس، وقيل البهائم، (5) جاء اللفظ على صيغة (فعليل) بمعنى (مفعول) لأن المقصود بالمخلوقين هنا كلّ الكائنات الحيّة إلا ما استثناه الحديث، وعددها كبير جداً، والعدول إلى صيغة (فعليل) يعبر بدقّة أكبر عن كثرة وعظم المقصودين، فكلمة (مخلوق) على وزن (مفعول) تعبر عن القليل والكثير، أمّا (الخلائق) فتوحي بالكثرة والتعدّد وهي من صيغ الجموع، وهذا أنسب وأدقّ للسياق.

- الفريضة: (6) من قول الراوي: (فلما فُرِضَ رمضان كان هو الفريضة وتُرك عاشوراء)،

فعلها (فرض، يفرض)، من الباب الثاني، متعدّ، الفرض: الواجب، وفرضه على نفسه: أوجبّه، الفريضة: الحصّة المفروضة، اسمٌ من فرض الشيء يفرضه فرضاً: أوجبّه على

(1) الحديث (38) الصفحة (25).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (غنم)، ج12، ص446.

(3) الحديث (555) الصفحة (175).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (خلق)، ج25، ص251.

(5) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (خلق)، ج25، ص254.

(6) الحديث (631) الصفحة (198).

إنسانٍ بقدرٍ معلوم⁽¹⁾، والفرائض هي الواجبات التي أوجبها الله تعالى على عباده، والصيام في شهر رمضان من أركان الإسلام، ولإظهار أهميته أدائه ووجوب القيام به عدل من كلمة (مفروض) إلى (فريضة)، فهي أعمق وأبعد في الدلالة، كما أن صيام شهر رمضان حكمٌ ثابتٌ دائمٌ لا يتغير، فكانت الصيغة مناسبةً ودقيقةً في هذا السياق.

- نسيكة: (2) من قوله ﷺ: (احلق رأسك، وانسك نسيكةً)، فعلها (نسك، ينسك)، من الباب الخامس، متعدٍ، والنسك: العبادة والطاعة وكل ما يُتقرب به إلى الله تعالى، والنسيكة: الذبيحة، وقيل للمتعبّد ناسكٌ، لأنه خلص نفسه وصفّاها لله تعالى من دنس الآثام كالسبيكة المخلصة من الخبث،⁽³⁾ والحديث في الحجّ، وقد آذى القمل الصحابيّ الحاجّ مع رسول الله ﷺ، فلما شاهد نبيّ الرّحمة حاله أمره بالحلّق للتخلص من الأذى، وجعل له كفارة ذلك (نسيكةً) ينسكها، فهي خلصته من إثم مخالفة تعاليم الحجّ لأنه حلّق قبل الموعد المخصّص للحلق، ولأنّ كلام النبيّ ﷺ تشريعٌ، فإنّ هذا الحكم ليس خاصاً بهذا الصحابيّ وحده، بل هو حكمٌ دائمٌ باقٍ للحالات المشابهة إلى يوم القيامة، فكان العدول إلى صيغة (فعليل) واستخدام لفظ (نسيكة) لما يذبحه الحاجّ، لأنّ الحكم صار ثابتاً دائماً كأنه سجيّةٌ دائمةٌ لمثل هذه الحال، وهو الأنسب والأدقّ للسياق.

- قتيل: (4) من قول الراوي: (أنّ خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليثٍ عام فتح مكة بقتيلٍ منهم قتلوه)، فعلها (قتل، يقتل)، من الباب الأول، متعدٍ، قتله إذا أماته بضربٍ أو حجرٍ أو سمٍّ أو علّةٍ، والمنية قاتلة، ورجلٌ قتيلٌ: مقتولٌ،⁽⁵⁾ يروي الحديث أن لما قُتحت مكة قتل رجلٌ من خزاعة رجلاً من بني هذيل بقتيلٍ لهم كان في الجاهلية، وأنّ النبيّ ﷺ قام فخطب بما ذكر في الحديث فبين حرمة مكة، فالقتيل المأخوذ بثأره مقتولٌ من أيام الجاهلية، لذلك فقد سمّي (قتيلاً) لأنّ لفظ (مقتول) - كما مرّ - يحتمل الحال

(1) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (فرض)، ج18، ص483.

(2) الحديث (740) الصفحة (228).

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نسك)، ج10، ص499.

(4) الحديث (819) الصفحة (249).

(5) لسان العرب، ابن منظور، مادة (قتل)، ج11، ص547.

والمستقبل، أما صيغة (قتيل) فقد أوضحت أنّ القتل حصل في الماضي، وهي أدقّ وأكثر مناسبة للسياق.

- ربيبة: (1) من قول الراوي: (والله، لو لم تكن ربيبتني في حجري لما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة)، فعلها (ربّ، يربُّ)، من الباب الأول، متعدّ، ربّ ولدّه والصّبيّ يربّه ربّاً، وربّه تريباً وتربّة، بمعنى رباه. وفي الحديث: لك نعمة تربها، أي تحفظها وتراعيها وتربّيها، كما يربّي الرجل ولدّه، والصّبيّ مربوبٌ وربيبٌ، وربية الرجل بنت امرأته من غيره، (2) الرّبيبة المذكورة في الحديث هي بنت أم سلمة زوج النبي ﷺ، أي ربيبتة التي تربّت في حجره، إذ ذكرتها له أم حبيبة زوجها، أنّها سمعت بأنّه يريد خطبتها، فأوضح النبي ﷺ أنّها لا تحلّ له كزوجة لسبيين: لأنّها تربّت في بيته، ولأنّها ابنة أخيه من الرضاعة، وقد جاء اللفظ على صيغة (فعليل) لأنّ تربيتها في بيته قد حصل بالفعل في الماضي، وأنّ التّربية الحاصلة لها كأنّها ابنته، فهي ليست تربيةً في موقفٍ قصيرٍ أو لمدةٍ قصيرةٍ، لذلك كان العدول من (مفعول) أدقّ وأنسب للسياق.

- أجير: (3) من قول الراوي: (وكان لي أجيرٌ، فقاتل إنساناً، فعضّ أحدهما يد الأخر)، فعلها (أجر، يأجر ويأجر)، من الباب الأول والثّاني، متعدّ، الأجر: الجزاء على العمل، والأجير: المُستأجر، (4) إنّ المذكور في الحديث كان عاملاً مُستأجراً من الرّواي، هو عاملاً مأجوراً عنده، جاء اللفظ على صيغة (فعليل) لأنّ حادثة الاستئجار والمشاركة واقعةً في الماضي، ولأنّ لفظ (مأجور) يوحي بالحال والمستقبل، فقد عدل باللفظ إلى صيغة (أجير) التي توضح أنّ الاستئجار وقع في الماضي، وأنّ عمله مستأجراً عند الرّجل كان سجيّةً له يُعرّف بها، وهي أدقّ دلالةً، وأكثر مناسبة للنّص.

- عسيف: (5) من قول الراوي: (إنّ ابني كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته)، فعلها (عسّف، يعسّف)، من الباب الثّاني، متعدّ، العسّف: الظلم والجور، وعسّف فلانٌ فلاناً

(1) الحديث (982) الصفحة (291).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ربب)، ج1، ص401 و405.

(3) الحديث (1051) الصفحة (321).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (أجر)، ج4، ص11.

(5) الحديث (1065) الصفحة (326).

إذا ركبهُ بالظلم ولم ينصفه. ورجلٌ عَسوفٌ إذا كان ظلوماً. والعسيف: الأجير المُستهان به،⁽¹⁾ ينص الحديث على رجلٍ كان أجيراً عند رجلٍ، والمتحدّث والد الأجير، وقد استعمل لفظ (عسيف) لإظهار الاستهانة والظلم والجور الذي تعرّض له ابنه، ولعله أراد بهذا استرحام النبي ﷺ في تخفيف الحكم على ابنه، وإذا كانت صيغة (مفعول) توحى بالحال والمستقبل؛ فلا يناسب استعمالها في هذا السياق، فليس من المعقول أنّ الابن مازال مستأجراً عند الرجل بعدما حصل ما حصل، لذلك عدل المتكلم إلى لفظٍ على صيغة (فعل) التي تدلّ على أنّ الأمر حصل في الماضي، وأنّ الظلم والجور الذي كان يتعرّض له كان سجيّةً دائمةً له في فترة وجوده عند مالكه، فكان الاستعمال مناسباً ودقيقاً في هذا السياق.

- وديعة:⁽²⁾ من قوله ﷺ: (اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها، فإن لم تعرف فاستنفقها، ولتكن وديعةً عندك)، فعلها (ودع، يدع) من الباب الثالث، متعدّ، استودعه مالا وأودعه إياه: دفعه إليه ليكون عنده وديعة،⁽³⁾ فالوديعة هي المال المتروك عند شخصٍ لأجلٍ، واللفظ في الحديث من جواب النبي ﷺ حين سُئل عن اللقطة، بأنّه يجب أن يعرف العفاص وهو الوعاء الذي تكون فيه النّفقة،⁽⁴⁾ ووكاءها وهو الخيط المربوط به الكيس،⁽⁵⁾ وينشر خبر اللقطة بين الناس، فإذا أخبر الفاقد بصفاتها فهي له، وإذا مرّ زمنٌ ولم يسأل عنها أحدٌ فمن حقّه الانتفاع بها، شرط أن تكون وديعةً يردّها لصاحبها متى جاء، استعمل النبي ﷺ صيغة (فعل) لأنّ مدّة الوديعة غالباً ما ستكون طويلةً، لأنّ مدّة الانتظار قبل الانتفاع بها سنة،⁽⁶⁾ فبعد مرور سنةٍ من وجودها عنده فقد اكتسبت صفة الثّبات والديمومة، وستكون عنده وديعة لأجلٍ قد يطول فصار إيداعها سجيّةً أو كالسجيّة، لذلك فإن صيغة (فعل) أدقّ وأكثر مناسبةً للسياق.

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عسف)، ج9، ص246.

(2) الحديث (1083) الصفحة (332).

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ودع)، ج8، ص386.

(4) غريب الحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1984م، ج1، ص428.

(5) المرجع السابق، ج1، ص429.

(6) غريب الحديث، أبو عبيد الهروي، ج1، ص427.

- **صرعى**، جمع مفرده صريع: (1) من قول الراوي: (لقد رأيتهم صرعى يوم بدر)، فعلها (صرع، يصرع) من الباب الثالث، متعدّ، الصَّرْعُ: الطَّرْحُ بالأرض، (2) والمقصود بالصرع في الحديث الموت، إذ الصَّرعى الذين يتحدّث عنهم الحديث هم: أبو جهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، الوليد بن عتبة، وأمّية بن خلف، وعتبة بن أبي معيط، هؤلاء الذين آذوا النبي ﷺ فدعا عليهم، فكانوا يوم بدرٍ صرعى جميعاً، وحديث الراوي بعد أن تمّ قتلهم في بدرٍ، وبما أنّ لفظ (مصروع) يُستعمل للحال والاستقبال، فإنّ لفظ (صريع) على صيغة (فعليل) يبيّن أنّهم صرّعوا وانقضى أمرهم، وصار وصفهم بأنهم (صرعى) في بدرٍ سجيّةً ثابتةً، فكانت صيغة (فعليل) الأنسب والأدقّ في السياق.

- **أسير**: (3) من قول الراوي: (فمكث عندهم أسيراً)، فعلها (أسر، يأسر) من الباب الثاني، متعدّ، الأسر: التقييد، والإسار: القيد، ويكون حبل الكتاف، والأسير: المربوط، والأخيد، والمقيّد، والمسجون، (4) فالأسير هو المأخوذ من العدو، ثمّ المقيّد في الإسار، ثمّ صارت تطلق على كلّ سجينٍ عند عدوّه، الحديث عن حُبيب بن عديّ الذي أسر عند بني لحيان، الحديث عن أسره بعد وقوعه، ولفظ (مأسور) يوحي بالحال والاستقبال، كما أنّ تقييد من يقع في يد عدوّه وربطه سجيّةً دائمةً خشيةً فراره، لذلك فإن استعمال صيغة (فعليل) هي الأنسب والأدقّ في هذا السياق.

- **كريه**: (5) من قوله ﷺ: (فأتينا على رجلٍ كرية المراءة كأكره ما يكون رجلٌ مرأةً وإذا هو عند نارٍ يحشّها ويسعى عندها)، فعلها (كره، يكره) من الباب الثاني، متعدّ، الكره: نقيض الحبّ، والكره والكره: المشقّة، ووجه كره وكريه: قبيح، (6) الرّجل الكريه في الحديث الذي يشعل النّار ويقوم عليها هو (مالك) خازن النّار، الذي خلقه الله بصورةٍ قبيحةٍ كريهةٍ ليكون عذاباً فوق عذاب الكافرين، لذلك جاءت الصّيغة على وزن (فعليل)

(1) الحديث (1142) الصفحة (356).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (صرع)، ج8، ص197.

(3) الحديث (1152) الصفحة (361).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (أسر)، ج10، ص50.

(5) الحديث (1420) الصفحة (463).

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كره)، ج13، ص535.

لأنّ (مكروه) تدلّ على القلّة والكثرة، ولكنّ صورة (مالك) متناهية في القبح والكرهية، لذلك فإن استعمال (كريه) أبلغ وأدقّ من استعمال الصيغ الأخرى.

- سبّية: (1) من قول الراوي: (وكان منهم سبّية عند عائشة)، فعلها (سبّى، يسبّي) من الباب الثّاني، متعدّد، السّبّي: الأسر، والنّهب وأخذ النّاس عبيداً وإماءً، والسّبّية: المرأة المنهوبة، (2) السّبّية المذكورة في الحديث امرأة من بني تميم كانت عند أمّ المؤمنين عائشة، فطلب النّبّي ﷺ منها أن تعتقها لأنّها من نسل إسماعيل عليه السّلام، جاء استعمال صيغة (فعليل) لأنّ السّبّي تمّ في الماضي، وصيغة (مفعول) تدلّ على الحال والاستقبال، كما أنّ من وقعت في الأسر صار السّبّي سبّيةً دائماً لها، فهي باقية على حال السّبّي إلا أن تُقتدى أو تُعتق، لذلك فإنّ استعمال صيغة (فعليل) في هذا السّياق الأبلغ والأدقّ في هذا السّياق.

- خبيء: (3) من قوله ﷺ: (إني قد خبأت لك خبيئاً)، فعلها (خبأ، يخبأ) من الباب الثّالث، متعدّد، الخبء: كلّ شيء غائبٍ مستورٍ، يُقال: خبأت الشّيء خبئاً إذا أخفيتّه، والخبء والخبية والخبينة: الشّيء المخبوء، (4) الحديث في شخصٍ يدعى (ابن صياد) له من صفات المسيح الدّجال، وكان الاشتباه به أنّه من الدّجالّة، فأراد النّبّي ﷺ أن يختبره، فكان امتحان النّبّي ﷺ بما خبأه له من آية الدّخان، فلأنّه كان يبلغه ما يدّعيه من الكهانة، ويتعاطاه من الكلام في الغيب، فامتحنه ليعلم حقيقة حاله ويظهر إبطال حاله للصحابة، وأنّه كاهنٌ ساحرٌ يأتيه الشّيطان فيلقي على لسانه ما يلقيه الشّياطين إلى الكهنة، فامتحنه بإضمار قول الله تعالى ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدّخان: ١٠] وقال خبأت لك خبيئاً، فقال: هو الدّخ، أي الدّخان، وهي لغةٌ فيه، فقال له النّبّي ﷺ: اخسأ فلن تعدّو قدرك، أي لا تجاوز قدرك وقدّر أمثالك من الكهّان الذين يحفظون من إلقاء الشّيطان كلمةً واحدةً من جملةٍ كثيرةٍ، بخلاف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فإنّهم يوحى الله تعالى إليهم من علم الغيب ما يوحى فيكون واضحاً

(1) الحديث (1612) الصفحة (545).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سبي)، ج14، ص368.

(3) الحديث (1853) الصفحة (625).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (خبأ)، ج1، ص62.

كاملاً، استعمل النَّبِيُّ ﷺ صيغة (فعليل) لأنَّ ما يخبئه في صدره أشدَّ من مخبوء، فعَدَلَ
عن صيغة (مفعول) لأنَّ العدول يفيد المبالغة، ولا أحد من البشر أقدر منه ﷺ على
حفظ السِّرِّ وكتمه، فصيغة (مفعول) توحى بالقلَّة والكثرة، أمَّا (فعليل) فهي توحى بقوة
الخبء وأنَّ الممتحن لا يقدر على الاطِّلاع عليه، فكانت صيغة (فعليل) الأدقَّ في هذا
السِّياق.

2- صيغة (فَعول):

ذكر علماء العربية أنّ صيغة (فَعول) من صيغ المبالغة، وهي من الصيغ التي تأتي مبالغةً لاسم الفاعل واسم المفعول، قال الخليل: "وناقةٌ أمونٌ، وهي الأمانة الوثيقة، وهذا (فَعول) جاء في معنى (المفعول)"،⁽¹⁾ وللمخشري كلامٌ موافقٌ لقول الخليل "ومن المجاز: فرسٌ أمين القوى، وناقةٌ أمونٌ: قويّةٌ مأمونٌ فتورها"،⁽²⁾

ذكر ابن عطية الأندلسي⁽³⁾ في تفسيره لمعنى (زبور) أنّ مجيء (فَعول) بمعنى (مفعول) واردٌ لكنّه قليل لم يجئ إلا في (قدوع، وركوب، وحلوب)،⁽⁴⁾ والملحوظ أنّه أقرّ بوجود الدلالة لكنّه لم يقف على أمثلة كثيرة لها.

وخالف القرطبي (ت: 671هـ) ابن عطية ومعظم أهل العربية حين قال بأنّ (فَعول) بمعنى (مفعول) كثيرٌ في العربية.⁽⁵⁾

ووافق أبو حيان الأندلسي صاحب (البحر المحيط) في التفسير ابن عطية في قلة استعمال وزن (فَعول) بمعنى (مفعول)، وزاد عليه قوله: الرّسول، (فَعول) بمعنى: (المفعول)، أي المرسل، وهو قليل.⁽⁶⁾

(1) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج8، ص389.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص35.

(3) أبو بكرٍ غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي الأندلسي، الغرناطي المالكي، ولد سنة إحدى وأربعين وأربعمئة، روى عن أبيه، والحسن بن عبيد الله الحضرمي، ومحمّد بن حارث، وغيرهم، روى عنه ولده صاحب التفسير الكبير. كان أديباً شاعراً لغويّاً، نبيناً فاضلاً، أكثر النَّاسُ عنه، وكُفِّ بصره في آخر عمره، وكتب إلينا بإجازة ما رواه. توفي: سنة ثمانٍ عشرة وخمسمئة.

(4) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ج3، ص465.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج4، ص78.

(6) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، د.ط، 1420هـ، ج1، ص478.

وأيد الألوسي (ت: 1270هـ) مجيء (فعل) بمعنى (مفعول) لكنه عدّه سماعياً لا يُقاس عليه.⁽¹⁾

والمؤكّد أنّ (فعل) تدلّ على (المفعول) وهذا العدول من صيغةٍ لأخرى لا بدّ وأن يكون لمعنى مرادٍ، وغرض مقصودٍ، وكما مرّ في الفصل السابق أنّ دلالة (فعل) لمن كثر منه الفعل، ولمن كان قوياً عليه، وفيها معنى الاستنفاد، ويأتي (فعل) لما يُفعل به الشيء كالوَجُور (الدّواء يوجر في وسط الفم)، وكذا النَّقوع (صَبغٌ يُجعل فيه من أفواه الطيب)، والقَيْوء (دواءٌ يُشرب للقيء).⁽²⁾

وقد ورد في كتاب (الصّحيح من الأخبار) على صيغة (فعل) بمعنى (مفعول) ثلاث كلمات هي:

- سَحور: ⁽³⁾ من قوله ﷺ: (لا يَمنعنّ أحدكم أذان بلالٍ من سَحوره)، فعلها (سحر)، يسحر (من الباب الزّابع، لازم، السّحور: طعام السّحر وشرابه، فرّق العرب بين السّحور والسّحور، فالضمّ للمصدر، والفتح لما يُفعل به،⁽⁴⁾ فهي اسمٌ للطعام الذي يؤكل وقت السّحر، وفي الحديث ينبه النبي ﷺ أنّ أذان الفجر الأوّل لا يمنع من الأكل والشّرب، لأنّه قبل دخول وقت الصّيام، لذلك قال: (من سَحوره) أي من طعامه وشرابه، وهذا الاستعمال على مقاييس اللغة، ومناسبٌ للسياق.

- ذَلول: ⁽⁵⁾ من قول الراوي: (فأتت على ناقةٍ ذلولٍ مُجرّسة)، فعلها (ذلّ، يذلّ) من الباب الثّاني، متعدّ، الذلّ: ضدّ الصّعوبة، ويكون في الإنسان والدابة،⁽⁶⁾ إنّ النّاقة المذكورة في الحديث كانت تُسمّى (العضباء) وكانت مشهورةً في وقتها، بقوتها وبأنّها مُدربةٌ لا تُفّرّ عنها، فعُدل عن لفظ (مُدلّلة) إلى (ذلول) لأنّها النّاقة قويّة على

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1415هـ، ج12، ص50.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ج1، ص162.

(3) الحديث (218) الصفحة (83).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سحر)، ج4، ص351.

(5) الحديث (1025) الصفحة (310).

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ذلّ)، ج11، ص257.

الفعل، ولأنّ اللفظ يحمل معنى الاستنفاد فهي مركوبةٌ خادمةٌ لراكبها حتّى أعلى مستوى، وبهذا فاللفظ متناسبٌ مع الدلالة.

- وَضوء: (1) من قول الراوي: (أتى النبي ﷺ الخلاء فوضعتُ له وضوءاً)، فعلها (وضأً، يضاً) من الباب الثالث، متعدّ، الوضوء: الماء الذي يتوضأ به، (2) وكما في الحالات المشابهة فهناك فرقٌ بين المصدر وبين ما يُفعل به، فالوضوء المصدر، والوضوء ما يُستعمل في الوضوء، وفي الحديث فقد وضع الصحابي الماء للنبي ﷺ بعدما أحدث، فصيغة (فَعول) في هذا السياق لما يُفعل به، كما أنها تحمل معنى الاستنفاد لأنّ الماء الموضوع سيستنفد لغاية التطهر من الحدث، لذلك فإنّ اللفظ مناسبٌ للسياق، وعلى سنن العرب وقواعد كلامهم.

ويوجد بالإضافة لما ذكر في صيغة (فَعول) بمعنى (مفعول) لفظ: (رسول) الذي تكرر كثيراً في الأحاديث إلاّ أنّه تحوّل إلى العَلَمِيّة.

(1) الحديث (1584) الصفحة (534).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (وضأ)، ج1، ص194.

3 - صيغة (فُعلة):

ذكر علماء العربية أنّ صيغة (فُعلة) و(فُعلة) من صيغ المبالغة، وفرّقوا بينهما بحركة العين، فما فُتحت عينه فهو مبالغة لاسم الفاعل، وما سُكّنت عينه فهو مبالغة لاسم المفعول، فمثلاً (لُعنة) من يلعن الناس كثيراً، أمّا (لُعنة) فهو من يلعنه الناس كثيراً،⁽¹⁾ لكنّ شهاب الدين الخفاجي⁽²⁾ لفت النظر إلى أنّ هذا التفريق بين الصيغتين أكثرى، فقد سُمِعَتْ (لُقطة) بمعنى (مفعول)، وسُمِعَ بالسكون بمعنى (فاعل)، ولم يورد مثلاً على الأخير.⁽³⁾

ويرى الزّمخشري أنّ صيغة (فُعلة) تدلّ على أنّ ذلك عادةً منه قد ضرى بها،⁽⁴⁾ وقد مرّ سابقاً صيغٌ تدلّ على من صار له عادةً، ولكن هنا نجد زيادةً لكلمة (ضرى بها)، والمقصود بالفعل (ضرى) أي صار له عادةً تغريه بفعلها فلا يكاد يصبر عنها،⁽⁵⁾ فدلالة صيغة (فُعلة) تتركز فيمن صار الفعل له عادةً وضرى بها، فهو يلهج بها وتغريه بالعودة إليها.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فُعلة) بمعنى (مفعول) كلمةً واحدةً

هي:

- نُهبة:⁽⁶⁾ من قوله ﷺ: (ولا يَنْتَهَبِ نُهْبَةً ذات شرفٍ يرفع المؤمنون إليه فيها أبصارهم، وهو حين ينتهبها مؤمناً)، فعلها (نَهَب، ينهَب) من الباب الثالث، متعدّ، النهب: الغارة والسلب والأخذ والاختلاس،⁽⁷⁾ وفي الحديث يبيّن النبيّ ﷺ كبيرةً من الكبائر التي تُخرج

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الأسترابادي، ج1، ص162. ومعاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص63.
(2) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري: قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة. نسبته إلى قبيلة خفاجة. ولد ونشأ بمصر سنة 977هـ، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر. ثم عزل عنها فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر وولي قضاءاً يعيش منه فاستقر إلى أن توفي في 1069هـ. من مؤلفاته حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، وشرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ويحانة الألبا، وغيرها. [الأعلام، الزركلي، ج1، ص238]

(3) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي الحنفي، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ج8، ص396.

(4) الكشاف، الزّمخشري، ج4، ص795.

(5) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضري)، ج14، ص482.

(6) الحديث (56) الصفحة (30).

(7) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نهب)، ج1، ص773.

فاعلها من كمال الإيمان، فالنَّهْبَةُ هي المال المأخوذ من صاحبه جهراً قهراً، وهي غير السرقة، لأنَّ السرقة هي أخذ المال سرّاً وخفيةً، والنَّهْبَةُ أشدُّ من السرقة لزيادة الجرأة في السارق، وعدم المبالاة في المسروق منه. فهم يرفعون إليه أبصارهم لكنهم غير قادرين على رده، فكان استعمال لفظ (نُهْبَة) في أعلى مستويات الدقة، إذ النَّهْبَةُ التي تخرج النَّاهِب من دائرة الإيمان هي التي صارت عادةً لصاحبها ويلهج بها وتغريه بالعودة إليها، وقد تناسب البناء مع الدلالة في هذا السياق.

4- المصدر بمعنى (مفعول):

تعرّض البحث سابقاً أنّ الأبنية قد تعدل دلالتها من معنّى لآخر تبعاً لحاجة المتكلم للتعبير بدقّة عن المعنى المناسب للسياق، ومن أشكال العدول في العربيّة أن يأتي (المصدر) دالّاً على معنى (المفعول)، وعلى هذا أمثلة ذكرها العلماء، وفي مقدمتهم سيبويه الذي قال: "وقد يجيء (المصدر) على (المفعول)، وذلك قولك: لبّن حلب، إنّما تريد محلوب، وكقولهم: الخلق إنّما يريدون المخلوق. ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنّما يريدون مضروب الأمير"⁽¹⁾

ويقول أبو عليّ الفارسيّ (ت: 377هـ) ما يؤيد فيه قول سيبويه في تفسير الآية الكريمة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَن أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: 94] يقول: والصيد وإن كان في الأصل مصدرًا، فقد صار اسماً للمصطاد، ونظير هذا قولهم: الخلق في المخلوق، والنسج في المنسوج، والضرب في المضروب.⁽²⁾

ويقول الرازي في تفسير الآية الكريمة: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِّنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: 17] أي من الأمور الواجبة المعزومة أي المقطوعة ويكون (المصدر) بمعنى (المفعول)، كما تقول أكلي في النهار رغيف خبز أي مأكولي.⁽³⁾

إنّ علماء النحو والصرف أكّدوا على ورود (المصدر) بمعنى (المفعول)، ولكنهم لم يبيّنوا الفائدة الدلالية من ذلك، إذ لم يجد الباحث -في حدود اطلاعه- نقلاً حول هذه المسألة في كتب النحو والصرف التي تيسر له الاطلاع عليها، لذلك يرى الباحث أنّ (المفعول) يدل على الحال أو الاستقبال، أمّا (المصدر) فيدلّ على الحدث مجرداً من القيود الزمانيّة والمكانيّة وغيرها من القيود، فهو مطلق الدلالة، لذلك فإنّ الموضع الذي ينوب فيه (المصدر) عن (المفعول) تكون

(1) كتاب سيبويه، ج4، ص43.

(2) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، أبو عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، د.ت، ص 598.

(3) التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج25، ص122.

الدلالة فيه مطلقاً تدلّ على اتّساع أكثر من (المفعول)، وعلى هذا فهي أكثر مبالغة من استعمال صيغة (المفعول).

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (المصدر) بمعنى (مفعول) خمس كلمات هي:

- كَنَز: (1) من قوله ﷺ: (يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع، فيفتر منه صاحبه. وقال: ويطلبه ويقول: أنا كنزك)، فعلها (كنز، يكنز) من الباب الثاني، متعدّ، الكنز: المال المدفون تحت الأرض، وكلّ مالٍ لا تُؤدّى زكاته فهو كنز، والكنز: اسمٌ للمال، إذا أُحرز في وعاءٍ، وكذا ما يُحرز به، أي فيه المال، وتسمّى العرب كلّ كثيرٍ مجموعٍ يُتنافس فيه: كنزاً، (2) الحديث في بيان إثم مانع الزكاة والوعيد الشديد المترتب على ذلك، فمن أعطاه الله مالاً بلغ نصاب الزكاة فعليه دفع حقّ الفقير الذي شرعه الله تعالى له، ويصوّر المال المجموع من الحرام أنّه سيكون ثعباناً عظيماً يعذب مانع الزكاة في آخرته، جاءت المبالغة بصيغة (المصدر) بمعنى (مفعول) فالكنز هنا بمعنى المال المكنوز، عدل النبي ﷺ من (اسم المفعول) إلى (المصدر) لإظهار عقوبة مانع الزكاة عن كلّ مالٍ بلغ النصاب، بالمطلق دون تقييد، فكلّ مالٍ بلغ الحدّ المنصوص عليه وجبت عليه الزكاة، وكلّ منعٍ للزكاة يستوجب العقوبة في الآخرة، فكان اللفظ مناسباً للسياق.

- حرام: (3) من قوله ﷺ: (إنّ هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرامٌ بحرمة الله إلى يوم القيامة)، فعلها (حرّم، يحرم) من الباب الخامس، لازم، الحرام: نقيض الحلال، والحرام ما حرّم الله تعالى، (4) الحديث يوم فتح مكّة المكرّمة، يوضّح النبي ﷺ حرمة مكّة المكرّمة، وما اختصّ به بيته من خصوصيّة التّحريم، ويبين أنّ حرمة بيته ليست جديدةً، بل هي منذ بدء الخلق، وإنّما أُبيح القتال فيها مدّةً محدّدةً

(1) الحديث (561) الصفحة (178).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (كنز)، ج 15، ص 304.

(3) الحديث (817) الصفحة (248).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حرم)، ج 12، ص 120.

لغاية محدّدة، وقوله (فهو حرام) أي هو محرّم، فلا يُقطع شجره ولا نباته، ولا يُقتل صيده ولا يُنقّر، ولا يُستفاد من لُقّطته، فحرمته مختلفة عن غيره من المناطق وحتى عن المساجد الأخرى في كلّ الأرض، جاء لفظ (حرام) بصيغة (المصدر) بمعنى (المفعول) وذلك لإطلاق التّحريم وإظهار عمومته وشموليّته، فلفظ (حرام) أوسع من لفظ (محرّم) لذلك كان استعمال (المصدر) في هذا السّياق دقيقاً ومناسباً.

- السّبي: (1) من قوله ﷺ: (يا رسول الله أعطني جاريةً من السّبي)، فعلها (سبى)، يسي (من الباب الثّاني، متعدّ، السّبي: الأسر، والنّهب وأخذ النّاس عبيداً وإماءً، (2) كانت غزوة خيبر مع يهود بني قريظة والنّضير، وعند انتهاء الغزوة وانتصار المسلمين جُمعت الغنائم، وجُمعت السّبايا، فجاء دحية إلى النّبي ﷺ يطلب منه إحداهنّ، فطلب جاريةً من السّبي، المقصود ب(السّبي) أي: النّساء المَسبِيّات نتيجة الحرب، فكان (المصدر) بمعنى (المفعول)، وقد جاء استعمال المصدر بمعنى المفعول لأنّ الصّحابيّ لم يكن راغباً بفتاة محدّدة أو أنّه انتقى قبل أن يطلب، وإنّما كان الهدف الحصول على جاريةٍ من النّساء الموجودات، والدّليل أنّه اختار إحداهنّ بعد أن أذن له النّبي ﷺ، ثم اختار غيرها بعد أن علم برغبة النّبي ﷺ بها، فهو يريد جاريةً من السّبي على إطلاق المعنى، واستعمال (المصدر) بمعنى (المفعول) كان مناسباً للسّياق.

- ردّ: (3) من قوله ﷺ: (أما المئة الشّاة والخادم فرّد عليك)، فعلها (ردّ، يرّد) من الباب الأوّل، متعدّ، الرّدّ: صرّف الشّيء ورّجعه، يقال: أمرّ ردّ، إذا كان مخالفاً لما عليه السّنة، (4) دار الحديث بين النّبي ﷺ وبين رجلٍ جاء يستفتيه في ذنب ارتكبه ابنه، إذ زنى بامرأةٍ محصنةٍ وهو عزبٌ، فدفع مالاً وخادماً لأهل المرأة ظناً منه أنّ هذا هو حُكم الله في ابنه، فلمّا أخبر بأنّ فعله لا يطابق شرع الله توجّه إلى مصدر التّشريع يسأله، فكان جواب النّبي ﷺ أنّ المئة شاة والخادم تُرّد لصاحبها، استخدم النّبي ﷺ لفظ

(1) الحديث (1065) الصفحة (327).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سبي)، ج14، ص368.

(3) الحديث (1065) الصفحة (327).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ردد)، ج3، ص173.

(المصدر) للتعبير عن (المفعول) فعَدَل عن استخدام المقيد للمطلق، والقصد أنها مردودة بكل الأحوال، ولا وجه لقبولها لأنها تخالف حُكْم الله تعالى وشرعه، ويزيد الباحث على ما سبق أنّ لفظ (ردّ) يعود على متعاطفين أحدهما عاقل والآخر غير عاقل، فلو قال (مردود) لم يناسب جمع غير العاقل (المئة شاة)، ولو قال (مردودة) لم يناسب (الخادم)، ولو قال (مردودون) لم يناسبهما كليهما، فكان اختيار النبي ﷺ للفظ (ردّ) في غاية الدقة.

- **خَلَق:** (1) من قول الراوي: (إنه ليس شيء إلا وهو خَلَق الله ومُلك يده)، فعلها (خَلَق، يَخْلُق) من الباب الأول، متعدّ، الخَلَق في كلام العرب على وجهين: أحدهما الإنشاء على مثال أبداعه، والآخر التقدير، ويقول ابن سيده: خَلَقَ اللهُ الشَّيْءَ يَخْلُقُهُ خَلْقًا أَحَدَثَهُ بعد أن لم يكن، والخَلْقُ يكون المصدر ويكون المخلوق، (2) يدور الحديث بين صحابيين كريمين يتحاوران في أمر القضاء والقدر، فكان القول من أحدهما أنه لا يوجد شيء في الدنيا إلا هو مخلوق من مخلوقات الله تعالى، ومملوك له، له فيه قدرة التصرف، جاء اللفظ (خلق) بصيغة (المصدر) بمعنى (المفعول)، لأنّ الحديث كان عن عموم مخلوقات الله، إذ في قوله (ليس شيء) نفي النكرة الذي يفيد التعميم، فكان استعمال لفظ المصدر (خَلَق) لإطلاق الدلالة على جميع المخلوقات في كلّ زمانٍ ومكانٍ وحالٍ، وهذا أبلغ وأدقّ وأكثر مناسبة للسياق.

- **ملك:** (3) من قول الراوي: (إنه ليس شيء إلا وهو خَلَقَ اللهُ ومُلك يده)، ينطبق الكلام عن الكلمة السابقة (خلق) على كلمة (ملك) فهي في نفس السياق.

(1) الحديث (1685) الصفحة (567).

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (خلق)، ج10، ص85.

(3) الحديث (1685) الصفحة (567).

5- صيغة (فُعَل):

هذه الصيغة من الصيغ التي تأتي بمعنى (مفعول)، جاء في لسان العرب: "باب فُتْح، أي: واسعٌ مُفْتَحٌ، وفي حديث أبي الدرداء: (وَمَنْ يَأْتِ بَاباً مَغْلَقاً يَجِدُ إِلَى جَنْبِهِ بَاباً فُتْحاً) أي واسعاً، ولم يرد الباب المفتوح، وأراد بالباب الفُتْح الطلب إلى الله والمسألة، وقارورةٌ فُتْح: واسعة الرأس بلا صمّامٍ، ولا غلافٍ، لأنها تكون حينئذٍ مفتوحةً، وهو (فُعَل) بمعنى (مفعول)"⁽¹⁾، وفي شعر حسان بن ثابت:

ذروا التّخاؤُ و امشوا مِشيَةً سُجْحاً
إنّ الرّجال ذوو عَضْبٍ وتذكير⁽²⁾

المِشيّة السُّجْح: أن يعتدل في مشيه ولا يتمايل فيه تكبراً.⁽³⁾ وفي قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ [القمر: 6] قال الزمخشري: " (نُكْر): مُنْكَرٌ فظيغٌ تنكره النفوس، لأنها لم تعهد بمثله، وهو هول يوم القيامة".⁽⁴⁾

ولم يرد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فُعَل) بمعنى (مفعول) أي كلمة.

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (فتح)، ج2، ص537.

(2) ديوان حسان بن ثابت، شرحه عبدأ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص129.

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سجج)، ج2، ص475.

(4) تفسير الكشاف، الزمخشري، ج4، ص432.

6 - صيغة (فُعالة):

تأتي هذه الصيغة بمعنى (مفعول)، قال سيبويه: "هذا ما يكون معناه نحو معنى الفضالة، وذلك نحو القلامة، والقوارة، والقراضة"⁽¹⁾ يقول الفارابي: وإذا كان على (فُعَال) بضمّ الفاء فهو للأدواء مثل (صُدَاع)، والأصوات مثل (نُبَاح)، وما انحطم من الشيء وتكسّر منه، نحو: (حُطَام) و(دُقَاق)، فإذا كان بالهاء فهو فضالة الشيء وما تحاتّ منه وبقي بعد الفعل مثل (نُخَالَة) و(نُحَاتَة)؛ و(بُرَادَة) ما سقط عن البُرْد، (العُصَارَة): ما سال عن العَصِر.⁽²⁾

ويؤيّد ابن فارس قول الفارابي، إذ بيّن أنّ (فُعالة) يأتي أكثره على ما يفضل عن الشيء ويسقط منه، نحو (النُّحَاتَة).⁽³⁾ وكذلك لم يخرج الرضي الأسترابادي عن سابقه فالصيغة عنده للقليل المفصول عن الشيء الكثير.⁽⁴⁾

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فُعالة) بمعنى (مفعول) كلمة واحدة

هي:

- نُقَاعَة:⁽⁵⁾ من قوله ﷺ: (يا عائشة، والله لكأنّ ماءها نُقَاعَة الحنّاء، ولكأنّ نخلها رؤوس الشياطين)، فعلها (نَقَعَ، يَنْقَع) من الباب الثالث، متعدّد، نَقَعَ الماء في المسيل: اجتمع، ونَقَعَ البئر: الماء المجتمع فيها قبل أن يُسْتَقَى، والنَّقِيع والنَّقُوع: شيء يُنْقَع فيه الزبيب وغيره ثم يُصْفَى ماؤه ويُشْرَب، والنُّقَاعَة: ما أنْقَعَت من ذلك، وكلّ ما أُلْقِيَ في ماءٍ، فقد أنْقَع،⁽⁶⁾ في هذا الحديث تخبر أمّ المؤمنين عائشة ﷺ عن رجلٍ يهوديٍّ يُدْعَى (لبيد بن الأعصم) سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ فوقع السّحر على جوارح النَّبِيِّ ﷺ وظاهر جسده، فصار يُخَيَّل إليه أنّه فَعَلَ الأمر وهو لم يفعله، فأرسل الله تبارك وتعالى له ملكين وأخذه إلى (بئر ذروان) حيث كان السّحر ملقى فيها، فلما نظر النَّبِيُّ ﷺ إلى البئر

(1) الكتاب، سيبويه، ج4، ص13.

(2) ينظر: معجم ديوان الأدب، الفارابي، ج1، ص85، ص447، ص448.

(3) الصاحبى، ابن فارس، ص171.

(4) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأسترابادي، ج1، ص155.

(5) الحديث (1685) الصفحة (567).

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (نقع)، ج8، ص359-361.

فإذا ماؤه أَحْمَرُ كالَّذِي يُنْفَعُ فِيهَا الْحَنَاءُ، أي تَغْيِيرُ لَوْنِهِ لِرِدَائِهِ وَمِمَّا خَالَطَهُ مِمَّا أُلْقِيَ فِيهِ، وَكَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلِهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، فِي التَّنَاهِي فِي كِرَاهَتِهَا وَقُبْحِ مَنَظَرِهَا، جَاءَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ (نُفَاعَةٍ) عَلَى وَزْنِ (فُعَالَةٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) لِأَنَّهَا تَدَلُّ عَلَى فُضَالَةِ الشَّيْءِ، فَالْحَنَاءُ إِذَا وُضِعَ فِي الْمَاءِ بَقِيَ أَثَرُهُ مِنْ خِلَالِ اللَّوْنِ وَصَارَ الْمَاءُ مَعَ الْحَنَاءِ الْمَنْقُوعِ فُضَالَةً، وَلِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَنَاءٌ، بَلْ كَانَ فِيهِ سِحْرٌ سَبَّبَ الْأَدْوَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ اخْتِيَارَ صِيغَةِ (فُعَالَةٍ) دَقِيقًا وَمُنَاسِبًا لِلسِّيَاقِ.

7 - صيغة (فعل):

هذه الصيغة من صيغ (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، ولكنها تأتي أيضاً بمعنى (مفعول) فحين نقول (قَنَّص) فالمعنى أنه (مقنوص) جاء في لسان العرب: "القَنَّص: ما اقتنص"،⁽¹⁾ وإذا قلنا (هَمَل) فهو المُهْمَل، المتروك، والسدى المتروك ليلاً أو نهاراً، وما ترك الله الناس هَملاً أي سدّى بلا ثوابٍ ولا عقابٍ، وربما كانت صيغة (فَعَل) عند ورودها بمعنى (مفعول) أنها تدلّ على إرادة الفاعل قوته في المفعول، فالقانص قويّ وقادر على القَنَّص، فصار المقنوص (قَنَّصاً)، والراعي أو السيد حين يترك رعيته (هَملاً) فقد تركها بقوته وقدرته وإرادته.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (فَعَل) بمعنى (مفعول) كلمتان هما:

- حَرَم: (2) من قوله ﷺ: (المدينة حَرَمٌ آمِنٌ من كذا إلى كذا)، فعلها (حَرَم، يحْرُم) من الباب الخامس، لازمٌ، مرّ سابقاً أنّ الحرام نقيض الحلال، وهو ما يعاقب الله تعالى على فعله، وفي هذا الحديث يبيّن النبيّ ﷺ مكانة المدينة المنورة وأهميتها في الإسلام، ويظهر حرمتها، فهي المكان الثاني في الإسلام بعد مكّة، ويحدّد النبيّ ﷺ نقاطاً جعلها حدوداً للحرم، فما كان داخل هذه الحدود فله خصوصيته من حيث منع الصيد والقتال وغيرها من المنهيات في الحَرَم، جاء لفظ (حَرَم) على صيغة (فَعَل) بمعنى (مفعول) فهو مُحَرَّمٌ، ليس كغيره من مناطق الدّنيا، وحرّمته حصلت بقوة المُحَرَّم وقدرته وإرادته، فهو المشرّع وهو القادر على كلّ شيء، فاخصّ الله تعالى هذه المنطقة بخصائص جعلت أشياء مباحةً في غيرها من المناطق محرّمةً فيها، فهي (حَرَم)، وعلى هذا فالصيغة مناسبةٌ للسياق.

- سَلَب: (3) من قوله ﷺ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ)، فعلها (سَلَب، يسْلُب) من الباب الأوّل، متعدّ، السَلَب: الأخذ، والسَلَب: ما يسْلَب، وكلّ شيءٍ على الإنسان من اللباس فهو سَلَبٌ، وهو ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه، ممّا يكون عليه

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (قنص)، ج8، ص83.

(2) الحديث (826) الصفحة (251).

(3) الحديث (1129) الصفحة (349).

ومعه من ثيابٍ وسلاحٍ ودابّةٍ، وهو (فَعَلَ) بمعنى (مفعول) أي (مسلوب)،⁽¹⁾ الحديث عن غزوة حُنَيْنٍ، إذ كانت المعركة دائرةً بين المسلمين وأعدائهم، وكان بين المشركين رجلاً قويّاً كاد أن يتمكّن من أحد المسلمين، فهجم عليه أبو قتادة ؓ فضربه على رقبتة، فقام إلى أبي قتادة وأمسك به، لكنّ الأجل سبقه فمات، وحين انتهت المعارك أخبر النبي ﷺ أنّ من معه شهودٌ على قتل أحد الكفّار فله سلّبه، أي أغراضه التي معه من ثيابٍ وسلاحٍ ومالٍ، فأخبر أبو قتادة عن الرجل وأخذَ سلّبه، جاءت صيغة (فَعَلَ) بمعنى (مفعول) ربّما لأنّ الفاعل هنا كان قوياً وقادراً ومريداً، فأبو قتادة حين أخذ السلّب كان بعد قتل في معركة، وهذا يحتاج للقوّة والإرادة، لذلك فالصيغة مناسبةٌ للسّياق.

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (سلب)، ج1، ص471.

8 - صيغة (مفعول):

هذه الصيغة من صيغ (مبالغة اسم الفاعل)، ومن صيغ (اسم الآلة)، وهذا معروفٌ وموجودٌ في كتب النحو والصرف، ولم يجد الباحث نقلاً عن القدماء أنها تأتي بمعنى (مفعول)، ولكن في كلام العرب ألفاظٌ جاءت على صيغة (مفعول) بمعنى (مفعول)، فحين يُقال (ميراث) فهي تدلّ على الشيء (الموروث)، وكذلك حين يُقال (مِقات) فهي تدلّ على زمنٍ (موقوت)، وفي قولهم (مقدار) فالدلالة على كميةٍ مُقدّرة، فإذا لم تكن الألفاظ التي على صيغة (مفعول) (مبالغة لاسم الفاعل) لأنها لا تدلّ على الفاعل، وإذا لم تكن (اسم آلة) لأنها لا تدلّ على آلة حدوث الفعل، فعلامٌ تدلّ؟ قد يتوهم المتفكّر أنها من صيغ المصادر إلا أنّ ابن سيده ردّ هذا التوهم بأنّ (مفعول) ليس من أبنية المصادر،⁽¹⁾ وعلى هذا فإنّ هذه الألفاظ وما شابهها في المعنى هي من الألفاظ التي تؤدّي معنى (مفعول) وقد مرّ بنا سابقاً أنّ العدول من صيغةٍ لأخرى يكون في الغالب للمبالغة، فإنّ صيغة (مفعول) من صيغ مبالغة اسم المفعول، وربّما هي للدلالة على مقدارٍ أو كميةٍ محدّدة.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (مفعول) بمعنى (مفعول) ثلاث كلمات هي:

- مِقات: ⁽²⁾ من قول الراوي: (ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاةً لميقاتها إلا صلاتي المغرب والعشاء بجمع، وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها)، فعلها (وقّت، يقث) من الباب الثاني، متعدّ، الوقت: مقدار من الزّمان، وكلّ شيءٍ قدّرت له حيناً، فهو مؤقّت، ووقّت موقوتٌ وموقّت: محدودٌ، والميقات: الوقت المضروب للفعل، واستعملت في الحجّ للموضع الذي حدّد النبيّ ﷺ الإحرام بحسب الجهة التي يأتي الحاجّ منها، إلا أنّه في الأصل للزّمان،⁽³⁾ الحديث عن صلاتين صلاهما النبيّ ﷺ في غير وقتها، إذ جمع المغرب مع العشاء جمع تأخيرٍ بعد النّفرة من عرفة إلى مزدلفة، وبكر في صلاة الفجر يوم النّحر قبل الميعاد الذي اعتاد الصّلاة فيه، جاء لفظ (ميقات) في

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ورث)، ج2، ص200.

(2) الحديث (768) الصفحة (237).

(3) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (وقت)، ج5، ص133.

الحديث بمعنى (موقوت) وقد ورد في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] فالصلاة موقوتة، أي لها زمنٌ محدّد، ولما صلاها النبي ﷺ في غير ميقاتهما أي في غير الزمن الموقوت لهما، فاستعمل صيغة (مفعول) بمعنى (مفعول) لأنها تدلّ على كميّة من الزمن محدّدة، فتناسب اللفظ مع السياق.

- ميراث: (1) من قول الراوي: (إنّ أزواج النبي ﷺ حين تُؤفّي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق يسألنه ميراثهنّ من النبي ﷺ)، فعلها (ورث، يرث) من الباب السادس، متعدّ، ورث منه أخذ بقية ماله، وقيل: الورث والميراث في المال، والإرث في الحسب، والميراث ما ورث، (2) أي هو الموروث، الحديث عند وفاة النبي ﷺ وتولية أبي بكر ﷺ بالخلافة، حين أرسلت بعض أمّهات المؤمنين إلى أبي بكر ﷺ يطلبن أن يعطيهنّ نصيبهنّ ممّا تركه من أموالٍ كانت مخصّصة له، إلا أنّ الأنبياء لا يورثون، وما تركوه صدقة، جاء لفظ (ميراث) على وزن (مفعول) بمعنى (مفعول)، فهنّ كنّ يطالبنّ بنصيبهنّ من (موروث) النبي ﷺ فالمقصود ب(الميراث) المال (الموروث)، ولعلّها وردت بصيغة (مفعول) لأنها تدلّ على كميّة ومقدارٍ محدّد، وبهذا يتناسب اللفظ مع السياق.

- ميثاق: (3) من قول الراوي: (قال: فأخذ منهم ميثاقاً وربّي، ففعلوا ذلك به)، فعلها (وثق، يثق) من الباب السادس، لازم، التّقة: الائتمان، والوثاقة: مصدر الشّيء الوثيق المحكم، والوثيق: الشّيء المحكم، والميثاق: العهد، (4) الحديث عن رجلٍ رزقه الله مالاً وأولاداً، وحين شعر بقرب الموت اشترط على أولاده أن يفعلوا ما يأمرهم أو أن يحرمهم من ميراثه، وهو أنّه إذا مات أن يحرقوا جسده حتى يصبح رماداً، ثم ينثروه مع الرّيح، لأنّه لم يدخر لآخرته عملاً صالحاً يقابل الله تعالى به، وكان يظنّ أنّه بهذا الفعل سينجو من الله تعالى، متناسياً قدرة الله تعالى على إعادة خلقه وإحيائه، وأخذ من أبنائه

(1) الحديث (1135) الصفحة (352).

(2) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (ورث)، ج5، ص383.

(3) الحديث (1750) الصفحة (590).

(4) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (وثق)، ج26، ص450.

عهداً وكلاماً موثقاً أن يفعلوا ما يأمرهم به، فلما مات سأله الله تعالى: ما الذي دفعك على أن تفعل هذا؟ فأجاب: مخافتك، فكان هذا الخوف سبب نجاته وعفو الله عنه، جاء لفظ (ميثاق) على صيغة (مفعال) بمعنى (مفعول) لأنّ كمية الثقة التي أخذها الأب من أولاده كبيرة، فما يدرية أنهم فاعلون لأمره بعد موته، إلا أن يكون كمية وحجم الثقة منه تجاههم كبيرة، ولعلّ اللفظ ورد بصيغة (مفعال) لأنّ كلمة (ميثاق) تدلّ على كميّة ومقدارٍ محدّد من التّقة، وبهذا تناسب اللفظ مع السّياق.

9 - صيغة (أفعولة):

هذه الصيغة من الصيغ التي تأتي بمعنى (مفعول)، كقولهم (أطروحة) وهي المسألة التي تطرحها،⁽¹⁾ و(الأضحوكة) وهو ما يضحك منه،⁽²⁾ و(أعجوبة) يتعجب منها، و(أعوبة) يلعب بها، ولفلان (أسجوعة) يسجع بها، وبينهم (أسبوبة) يتسبون بها، و(أحجية) يتحاجون بها،⁽³⁾ و(الأحدوثة) وهي ما يتحدث به الناس تلهياً وتعجباً، وهي تدلّ على الشيء المعين الذي يفعل به الفعل، جاء في كتاب الكليات "صيغة (أفعولة) إنّما تُطلق على محفّرات الأمور وغرائبها"⁽⁴⁾ وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (أفعولة) بمعنى (مفعول) كلمة واحدة هي:

- أضحية: ⁽⁵⁾ من قوله ﷺ: (مَنْ ذَبَحَ مِنْكُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ أُضْحِيَّتَهُ، وَمَنْ لَا فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، فعلها (ضحا، يضحو) من الباب الأوّل، لازم، وضحي بالشاءة: ذبحها ضحى النحر، هذا هو الأصل، وفي الضحية أربع لغات: أضحية، وإضحية، والجَمْعُ أَضاحي، وضحية على فعيلة، والجَمْعُ ضحايا، وأضحاة، والجَمْعُ أضحى، جاء اللفظ في الحديث (أضحية) على صيغة (أفعولة)،⁽⁶⁾ كان أصل اللفظ (أضحوية)، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن، أبدلت من الواو الساكنة ياء، وأدغمت في التي بعدها استتقلاً للتشديد في الواو، فقل: (أضحية)، الحديث عندما شرعت الأضحية قام بعض الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً بنحر أضحيتهم قبل صلاة العيد، وبهذا لم يكن وقت النحر قد دخل، ولم يتحقّق شرط قبول الأضحية، لذلك نبّه النبي ﷺ بضرورة إعادة الذبح بعد الصلاة لمن ذبح قبل الصلاة، ومن لم يذبح بعد فليذبح على اسم الله تبارك وتعالى، ورد لفظ (أضحية) على صيغة (أفعولة) بمعنى

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (طرح)، ج2، ص528.

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضحك)، ج27، ص250.

(3) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج2، ص126.

(4) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص1061.

(5) الحديث (147) الصفحة (58).

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضحو)، ج14، ص477.

(مفعول) لأنه يدلّ على الشّيء المعين الذي يُفعل به الفعل، إذ يدلّ على الشّاة التي تُذبح يوم النّحر، فالتّضحية هنا ليست بالمال أو النّفس أو الممتلكات، وإنّما لفظ (أضحية) يدلّ بوضوحٍ على الشّاة التي تُذبح يوم النّحر، فكان اللفظ مناسباً للسّياق.

10 - صيغة (أفعل):

مرّ في الفصل السابق أنّ صيغة (أفعل) الدّالة على التّفضيل قد تدخل بدلالاتها في صيغ المبالغة عند الحديث عن مبالغة اسم الفاعل، ولكن هل تأتي الصّيغة نفسها بمعنى (المفعول)؟

اشترط النّحويون في صوغ (أفعل) التّفضيل شروطاً سبعةً يجب أن يحقّقها الفعل، وهي أن يكون: ثلاثياً، تاماً، مثبتاً، متصرفاً، مبنياً للمعلوم، قابلاً للتّفاوت، ليس الوصف منه على وزن (أفعل) مؤنّته (فعلاء)، ولكن هل شدّت عن هذه الشّروط أفعالٌ أم لا؟ أجاب ابن مالك عن هذا التّساؤل وذكر الحالات التي يشدّ فيها اسم التّفضيل عن الشّروط السّبعة، وأوضح أنّ أمن اللّبس حدٌّ مهمٌّ في إمكانيّة الخروج عن الشّروط، وما يهتمّ البحث في هذه الجزئية هو اشتقاق (أفعل) التّفضيل من المبنيّ للمجهول، فقال في إيضاح أمن اللّبس بين الفعل المبنيّ للفاعل والمبنيّ للمفعول: "وقد تقدّم كلامي في التّعجب أنّ بناء فعله و(أفعل) التّفضيل من فعل (المفعول) لا يُحكّم بشذوذه إلا فيما يلبس فيه قصد (المفعول)، يقصد (الفاعل)، وذلك إذا كان الفعل مُستعملاً بالبناءين كثيراً، ولم يقارن (أفعل) ما يمنعه من أن يُراد به الفاعلية، كقولك: (هذا أضرب من ذلك)، وأنت تريد أنّ الضّرب الواقع به أشدّ من الواقع بغيره، فإنّ هذا لا يجوز، لأنّ المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التّفضيل في الفاعلية. فإنّ اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن ومنه قولهم (أكسى من بصلة) و(أشغل من ذات النّحيين)"⁽¹⁾ يتّضح من الكلام السابق أنّ عدم اللّبس يبيح تجاوز الشّروط، وأنّ وجود القرينة التي تمنع سوء الفهم تبيح التّفضيل من المبنيّ للمفعول.

وأكد الخصريّ (ت: 1287هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك اشتقاق (أفعل) التّفضيل من المبنيّ للمجهول، فقال: "قوله: (مبنيّ للمفعول) فيه التّفصيل المارّ بين خوف اللّبس فيمتنع، وأمنه بأن كان مجهولاً لزوماً، فيجوز (كأنت أزهى من ديك)، (وأعنى بحاجتك)، وكذا مع القرينة (كهو أشغل من ذات النّحيين) أي أكثر مشغولية، وهذا ليس من المجهول لزوماً

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د عبد الرحمن السيد ود محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، ج3، ص52.

خلافاً لابن النّاطم بدليل: ﴿سَعَلْتَنَا أَمْوَالَنَا﴾ [الفتح: 11]⁽¹⁾ الظاهر من قول الخصري أنّ الأفعال التي تلزم المبني للمجهول يجوز اشتقاق اسم التفضيل منها لأنّ اللبس مأمونٌ، أمّا ما لا يلزم المبني للمجهول فهو محتاجٌ للقرينة كي يُشتق (أفعل) التفضيل منه، ولم يخرج الرضيّ الأستراباذي عمّا قاله ابن مالك، فذكر الشّروط نفسها والشّدوذ نفسه فيما يخصّ اشتقاق (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول،⁽²⁾ وخالصة الأمر أنّه يمكن أن نرى اسم تفضيلٍ مأخوذاً من فعلٍ مبنيٍّ للمفعول بشرط عدم اللبس.

وقد ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) على صيغة (أفعل) بمعنى (مفعول) كلمتان

هما:

- أبغض: ⁽³⁾ من قول الراوي: (والله يا محمّد، ما كان على الأرض وجهٌ أبغض إليّ من وجهك، فأصبح وجهك أحبّ الوجوه كلّها إليّ)، فعلها (بغض، يبغض) من الباب الأوّل، متعدّ، البغض: نقيض الحبّ، وبغضه الله إلى النّاس: مَقْتوه،⁽⁴⁾ وقال ابن سيده: وحكى سيبويه: وما أبغضني له! فإنّما تخبر أنّك مُبغض له، وإذا قلت: ما أبغضه إليّ! فإنّما تخبر أنّه مُبغض عندك،⁽⁵⁾ ورَدَ اللفظ في الحديث على صيغة (أفعل) التفضيل، الحديث على لسان (ثمّامة) الذي خاطب النّبيّ ﷺ يخبره بأنّ وجهه ﷺ كان (أبغض) وجهه عنده، ثم تحوّل إلى أحبّ وجهه عنده، ولا شك أنّ (ثمّامة) هو من كان يبغض ثم صار يحبّ، فوجه النّبيّ ﷺ هو المبغض ثم المحبوب، لذلك فإنّ (أفعل) التفضيل هنا جاءت من فعلٍ مبنيٍّ للمفعول، فاللبس مأمونٌ والمعنى واضحٌ، ولا مجال للشكّ بأنّ المقصود بالتفضيل هو (المفعول)، فصيغة (أفعل) بمعنى (مفعول) والمعلوم

(1) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2003م، ج2، ص586.

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996م، ج2، ص770.

(3) الحديث (147) الصفحة (58).

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة (بغض)، ج7، ص121.

(5) تاج العروس، المرتضى الزبيدي، مادة (بغض)، ج18، ص248.

أنَّ التّفْضيلَ للزّيادة، والزّيادة توحى بالمبالغة، فهي من صيغ مبالغة اسم المفعول التي تقيّد التّفْضيلَ للمفعول.

- أحبّ: (1) من قول الراوي: (والله يا محمّد، ما كان على الأرض وجهٌ أبغض إليّ من وجهك، فأصبح وجهك أحبّ الوجوه كلّها إليّ)، فعلها (حبّ، يَحِبُّ) من الباب الثاني، متعدّد، ينطبق القول السابق على (أبغض) على كلمة (أحبّ) فالمقصود أنّه محبوبٌ أكثر، فهو (تفضيلٌ) بمعنى (المفعول). ويكثر استعمال لفظ (أحبّ) بمعنى (المفعول) فقد قال بدر الدّين العيني (ت: 855هـ): "ولفظه: أحبّ، (أفعل) التّفْضيلَ بمعنى (المفعول)، وهو على خلاف القياس، وإنّ كان كثيراً، إذ القياس أن يكون بمعنى (الفاعل)" (2) وفصل الخطاب أنّ (أفعل) التّفْضيلَ من صيغ مبالغة اسم المفعول.

لم يرد في كتاب (الصّحيح من الأخبار) صيغٌ أخرى لمبالغة اسم المفعول، ويمكن أن يستنتج النتائج الآتية:

1- إنّ صيغ المبالغة لا تختصّ باسم الفاعل، وإنّما لاسم المفعول مبالغةً أيضاً، ومصطلح (مبالغة اسم المفعول) موجودٌ في اللغة العربيّة، وما ورد في أحاديث (الصّحيح من الأخبار) دليلٌ على ذلك.

2- عدد الكلمات التي تنتمي إلى (مبالغة اسم المفعول) بصيغها القياسيّة وغير القياسيّة أربعون (39) كلمةً.

3- ذكرت كتب اللغة أنّ بعض الأوزان تأتي بمعنى (مفعول) ولكن البحث وقف على أوزانٍ جديدة لم تذكرها كتب اللغة.

4- إن صيغتي (مفعول) و(أفعل) تُعدّ من صيغ (مبالغة اسم المفعول) غير القياسيّة، وما ورد في كتاب (الصّحيح من الأخبار) دليلٌ على ذلك.

5- توزّعت صيغ مبالغة اسم المفعول في الأحاديث على الصّيغ الآتية:

(1) الحديث (147) الصفحة (58).

(2) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص143.

- 1- صيغة (فعل): 19 كلمة.
- 2- صيغة (فَعول): 4 كلمات.
- 3- صيغة (فُعلة): 1 كلمة واحدة.
- 4- المصدر بمعنى (مفعول): 6 كلمات.
- 5- صيغة (فُعالة): 1 كلمة واحدة.
- 6- صيغة (فَعَل): 2 كلمتان.
- 7- صيغة (مفعال): 3 كلمات.
- 8- صيغة (أفَعولة): 1 كلمة واحدة.
- 9- صيغة (أفعل): 2 كلمتان.
- 10- ولم ترد أيّ كلمةٍ من صيغ مبالغة اسم المفعول الأخرى.
- 6- توزعت صيغ مبالغة اسم المفعول في الأحاديث على الأقسام الآتية:
 - 1- كتاب الإيمان: 8 كلمات.
 - 2- كتاب الطّهارة: 3 كلمات.
 - 3- كتاب الصّلاة: 1 كلمة واحدة.
 - 4- كتاب الجنائز: 1 كلمة واحدة.
 - 5- كتاب الرّكاة: 1 كلمة واحدة.
 - 6- كتاب الصّيام: 1 كلمة واحدة.
 - 7- كتاب الحجّ: 5 كلمات.
 - 8- كتاب النّكاح: 2 كلمتان.
 - 9- كتاب النّدور: 1 كلمة واحدة.
 - 10- كتاب الحدود: 3 كلمات.
 - 11- كتاب القضاء: 1 كلمة واحدة.
 - 12- كتاب الجهاد: 4 كلمات.
 - 13- كتاب الرّقى وما كان رسول الله يستشفى به: 1 كلمة واحدة.
 - 14- كتاب الرّؤيا: 1 كلمة واحدة.
 - 15- كتاب الفضائل: 2 كلمتان.

- 16- كتاب القدر: 2 كلمتان.
- 17- كتاب الذّكر والاستغفار: 1 كلمة واحدة.
- 18- كتاب الفتن: 1 كلمة واحدة.
- 7- توزّعت أفعال صيغ مبالغة اسم المفعول على الأبواب الصّرفية للأفعال على النحو الآتي:
- 1- الباب الأوّل (فتح ضم): 12 كلمة.
 - 2- الباب الثّاني (فتح كسر): 14 كلمة.
 - 3- الباب الثّالث (فتحتان): 7 كلمات.
 - 4- الباب الرّابع (كسر فتح): 2 كلمتان.
 - 5- الباب الخامس (ضم ضم): 2 كلمتان.
 - 6- الباب السّادس (كسرتان): 2 كلمتان.
- 8- توزّعت أفعال صيغ مبالغة اسم المفعول إلى لازمٍ ومتعدِّ على النحو الآتي:
- 1- لازمٌ: 5 كلمات.
 - 2- متعدِّ: 34 كلمة.

الخاتمة

1- نتائج البحث

- 1- إنّ (مبالغة اسم الفاعل) موجودة في أحاديث (الصحيح من الأخبار) بصيغها المشهورة وغير المشهورة وعددها اثنتان وثلاثون (32) كلمة.
- 2- إنّ الصيغ التي ذكرها العلماء (لمبالغة اسم الفاعل) لها معانٍ محدّدة ودلالات بحسب السياق، فالصيغة نفسها قد تكون مبالغة في سياقٍ ما، وتكون مشتقاً آخر في سياقٍ آخر.
- 3- إنّ دلالات صيغ (مبالغة اسم الفاعل) الواردة في أحاديث كتاب (الصحيح من الأخبار) متوافقة مع ما حدّده العلماء من دلالاتٍ لصيغ (مبالغة اسم الفاعل)، مع استثناءٍ لبعض الحالات التي يكون فيها اللفظ عائداً على الله تبارك وتعالى.
- 4- إنّ صيغة (أفعل) تُعدّ من صيغ (مبالغة اسم الفاعل) غير القياسية إذا كانت تدلّ على المقارنة بين شيئين في صفةٍ لا يشترك فيها الشئان وموجودة بكثرة في أحدهما فقط.
- 5- إنّ صيغ المبالغة لا تختصّ باسم الفاعل، وإنّما لاسم المفعول مبالغة أيضاً، ومصطلح (مبالغة اسم المفعول) موجود في اللغة العربيّة، وما ورد في أحاديث (الصحيح من الأخبار) دليلٌ على ذلك.
- 6- عدد الكلمات التي تنتمي إلى (مبالغة اسم المفعول) بصيغها القياسية وغير القياسية تسع وثلاثون (39) كلمة.
- 7- ذكرت كتب اللغة أنّ بعض الأوزان تأتي بمعنى (مفعول)، ولكنّ البحث وقف على أوزانٍ جديدةٍ لم تذكرها كتب اللغة بوضوح.
- 8- إنّ صيغتي (مفعول) و(أفعل) تُعدّ من صيغ (مبالغة اسم المفعول) غير القياسية، وما ورد في كتاب (الصحيح من الأخبار) دليلٌ على ذلك.
- 9- توزعت صيغ المبالغة في أحاديث كتاب (الصحيح من الأخبار) إلى إحدى وسبعين (71) كلمة، وسيرفق البحث جدولاً إحصائياً ورسوماً بيانيّةً يوضّح من خلالها توزّع الكلمات على الأوزان وعلى أقسام الكتاب وتوزّع أفعالها على أبواب الصّرف السّتّة، ومن حيث اللزوم والتّعدي.

2-التوصيات

لا يمكن لبحثٍ مهما كان مُحكماً أن يفِي بكلِّ جوانبِ المادّة المدروسة، لذلك لا بدّ من توصياتٍ لِنفسي وللباحثين من بعدي، أهمّها:

1- التّركيز على الدّراسات المرتبطة بالحديث الشريف، فهو النّمودج الشّامخ للغة العربيّة ويستحقّ البحث والغوص لاستخراج درره الكامنة.

2- التّوسّع في الدّراسات التي تربط بين الدّرس الدّالّي من جهة، والدّرس النّحويّ أو الصّرفيّ أو البلاغيّ من جهةٍ أخرى.

3- إنّ علم الصّرف من العلوم الدّقيقة جداً، والذي لم يأخذ حقّه بالدّراسة والأبحاث.

4- لا يخفى تداخل صيغ المبالغة والمشتقّات الأخرى، فلعلّ الباحثين يقدّمون أبحاثاً في تمييز الفروقات بينها، وتيسير تسمية المشتقّ على المتعلمين بطرائق وأساليب حديثةٍ يسيرة.

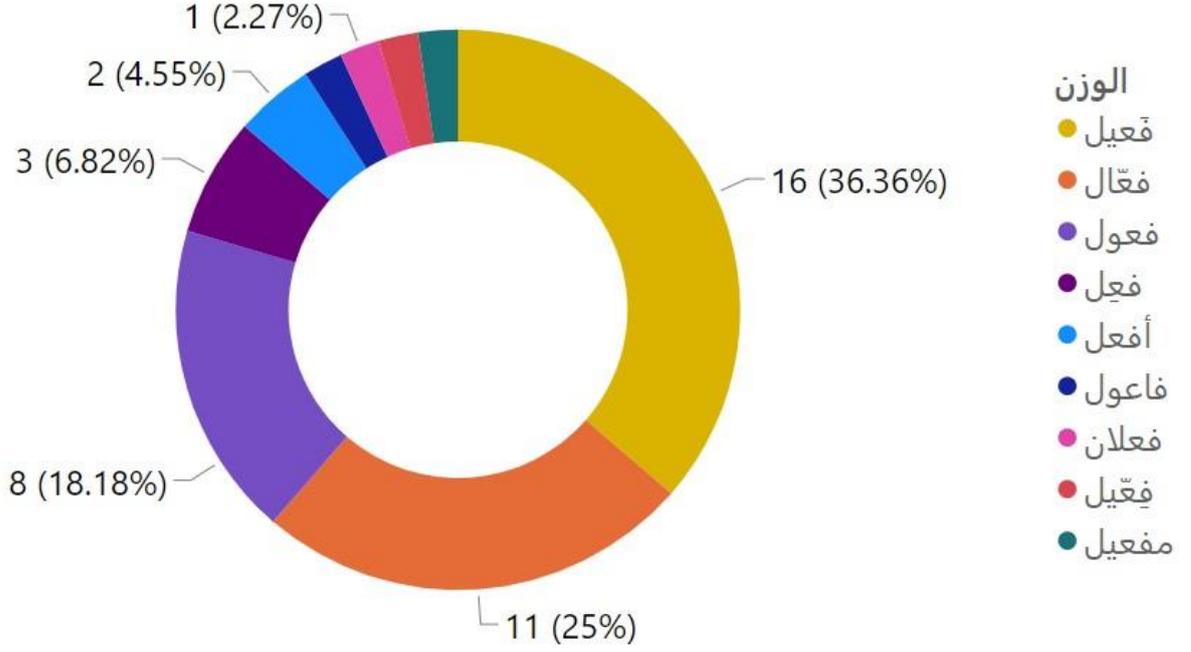
5- خلال الرّحلة البحثيّة استشعر الباحث مصطلح (الصّفة المشبّهة باسم المفعول) ولعلّ إخراج هذا المصطلح إلى النّور يكون في دراساتٍ قادمة.

جدول إحصائي بصيغ (مبالغة اسم الفاعل) في كتاب (الصحيح من الأخبار):

م	الكلمة	رقم الحديث	رقم الصفحة	الوزن	مكانها في كتاب الصحيح من الأخبار	باب فعلها	لازم أو متعدي
1	حزاء	3	9	فَعَال	كتاب الإيمان	الأول	متعدي
2	مذاء	87	38	فَعَال	كتاب الطهارة	الأول	لازم
3	فتان	246	91	فَعَال	كتاب الصلاة	الثاني	متعدي
4	الدجال	279	100	فَعَال	كتاب الصلاة	الأول	متعدي
5	الكنازين	563	178	فَعَال	كتاب الزكاة	الثاني	متعدي
6	الطواف	570	181	فَعَال	كتاب الزكاة	الأول	لازم
7	الكذاب	1418	461	فَعَال	كتاب الفضائل	الثاني	متعدي
8	الفذايين	1601	542	فَعَال	كتاب الفضائل	الثاني	متعدي
9	مزحة	1654	558	فَعَال	كتاب الفضائل	الثالث	لازم
10	فقات	1661	561	فَعَال	كتاب الفضائل	الأول	لازم
11	جواظ	1810	613	فَعَال	كتاب الذكر والاستغفار	الأول	لازم
12	الأنصار	18	17	فَعِيل	كتاب الإيمان	الأول	متعدي
13	أمير	70	33	فَعِيل	كتاب الإيمان	الأول	متعدي
14	مطير	374	124	فَعِيل	كتاب الصلاة	الأول	متعدي
15	عليم	453	144	فَعِيل	كتاب الصلاة	الرابع	متعدي
16	ملك	1017	308	فَعِيل	كتاب العتاق	الثاني	متعدي
17	خلفاء	1225	401	فَعِيل	كتاب الجهاد	الأول	متعدي
18	قدير	1720	579	فَعِيل	كتاب الذكر والاستغفار	السادس	متعدي
19	عجول	11	14	فَعُول	كتاب الإيمان	الرابع	لازم
20	طهور	151	61	فَعُول	كتاب الطهارة	الخامس	لازم
21	عجوز	280	100	فَعُول	كتاب الصلاة	الثاني	لازم
22	كذوب	368	123	فَعُول	كتاب الصلاة	الثاني	متعدي
23	شكور	416	134	فَعُول	كتاب الصلاة	الأول	لازم
24	العقور	737	228	فَعُول	كتاب الحج	الثاني	متعدي
25	عروس	958	284	فَعُول	كتاب النكاح	الثاني	لازم
26	حمولة	1235	404	فَعُول	كتاب الصيد والذبائح	الثاني	متعدي
27	طهور	151	61	فَعُول	كتاب الطهارة	الخامس	لازم
28	فزع	215	81	فَعِل	كتاب الصلاة	الرابع	لازم
29	مسكين	570	181	مِفْعِيل	كتاب الزكاة	الأول	لازم
30	ناموس	1900	643	فَاعُول	أول ما أنزل من القرآن	الثاني	متعدي

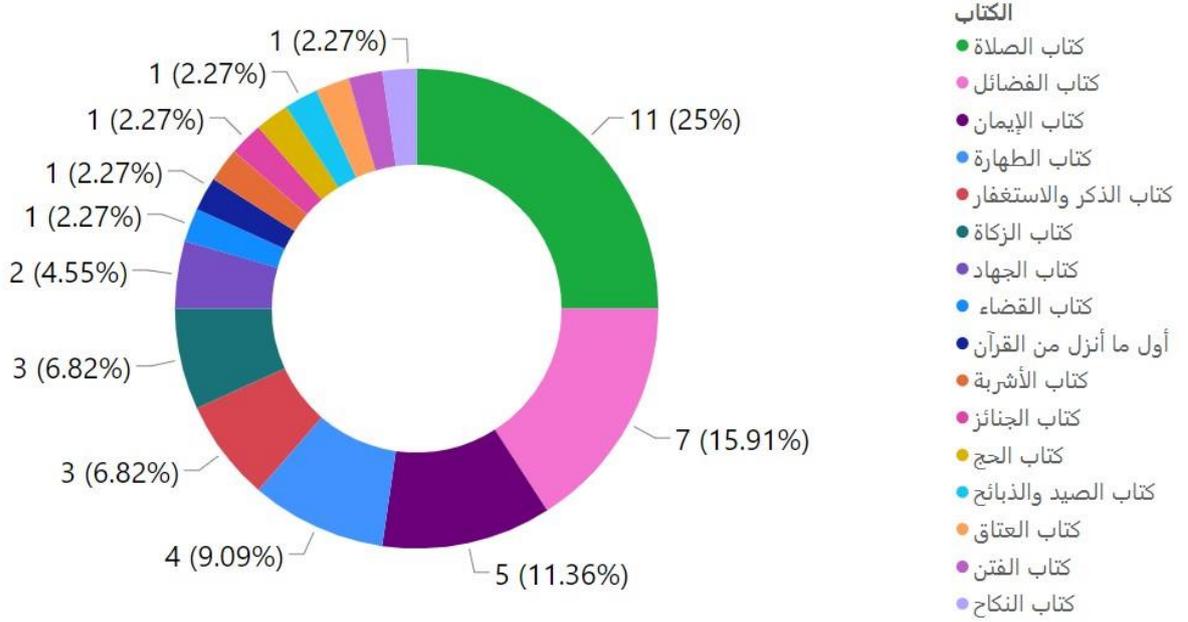
لازم	الخامس	كتاب الفضائل	أفعل	503	1522	أغظ	31
لازم	الرابع	كتاب الفضائل	أفعل	503	1522	أفط	32

توزع صيغ (مبالغة اسم الفاعل) بحسب الوزن الصرفي⁽¹⁾:

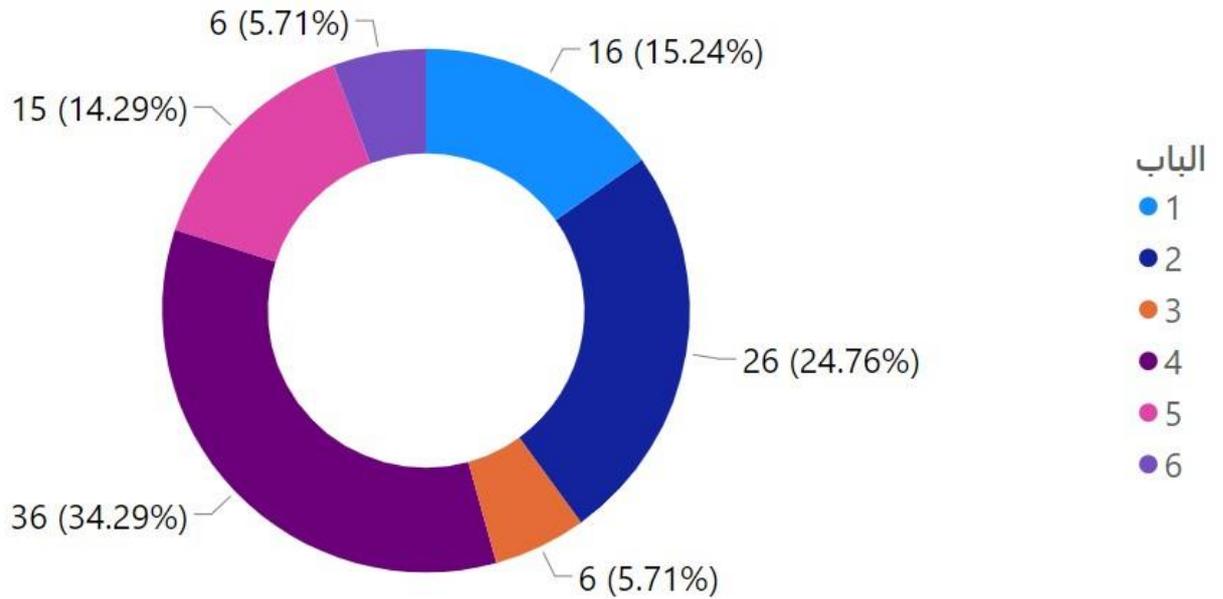


(1) أُسْتُعْمِلَتِ الأَلْوَانُ فِي الرِّسُومَاتِ التَّوْضِيحِيَّةِ لِلبَيَانَاتِ الإِحْصَائِيَّةِ لِإِيضَاحِ وَإِظْهَارِ النِّسَبِ بِشَكْلِ دَقِيقٍ.

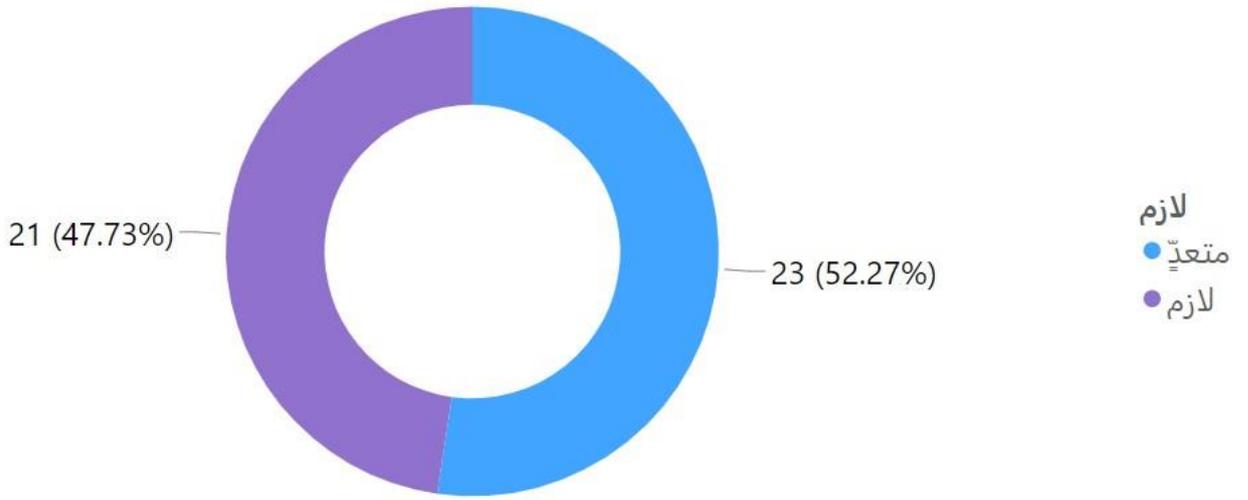
توزيع صيغ (مبالغة اسم الفاعل) على أقسام الكتاب:



توزيع صيغ (مبالغة اسم الفاعل) بحسب الباب الصرفي لفعل الصيغة:



توزع أفعال صيغ (مبالغة اسم الفاعل) من حيث اللزوم والتعدي:

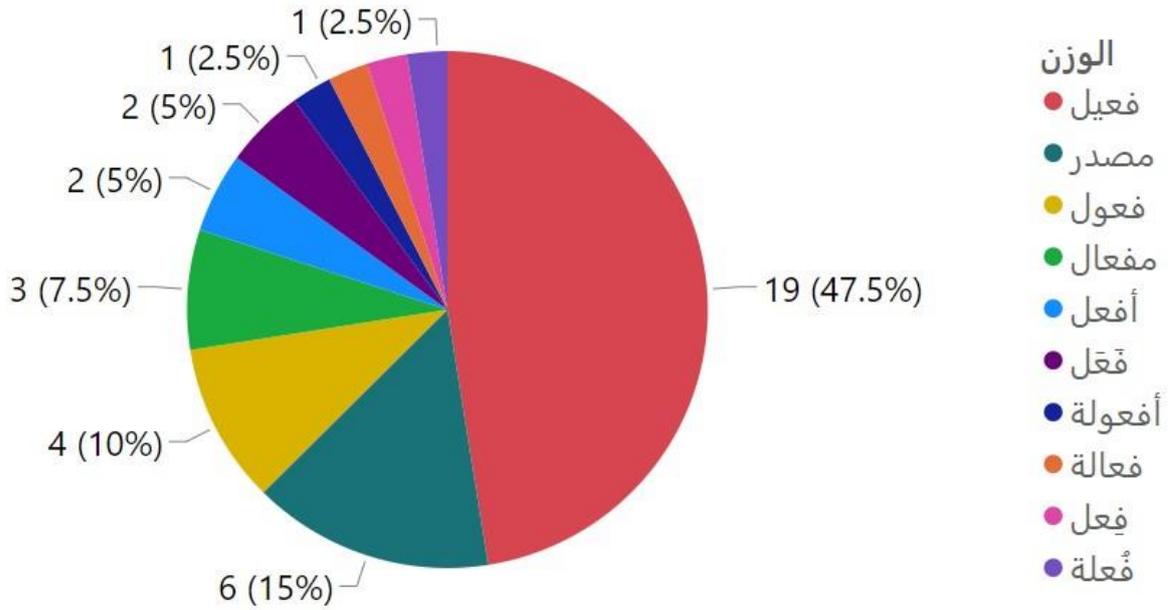


جدول إحصائي بصيغ (مبالغة اسم المفعول) في كتاب (الصحيح من الأخبار):

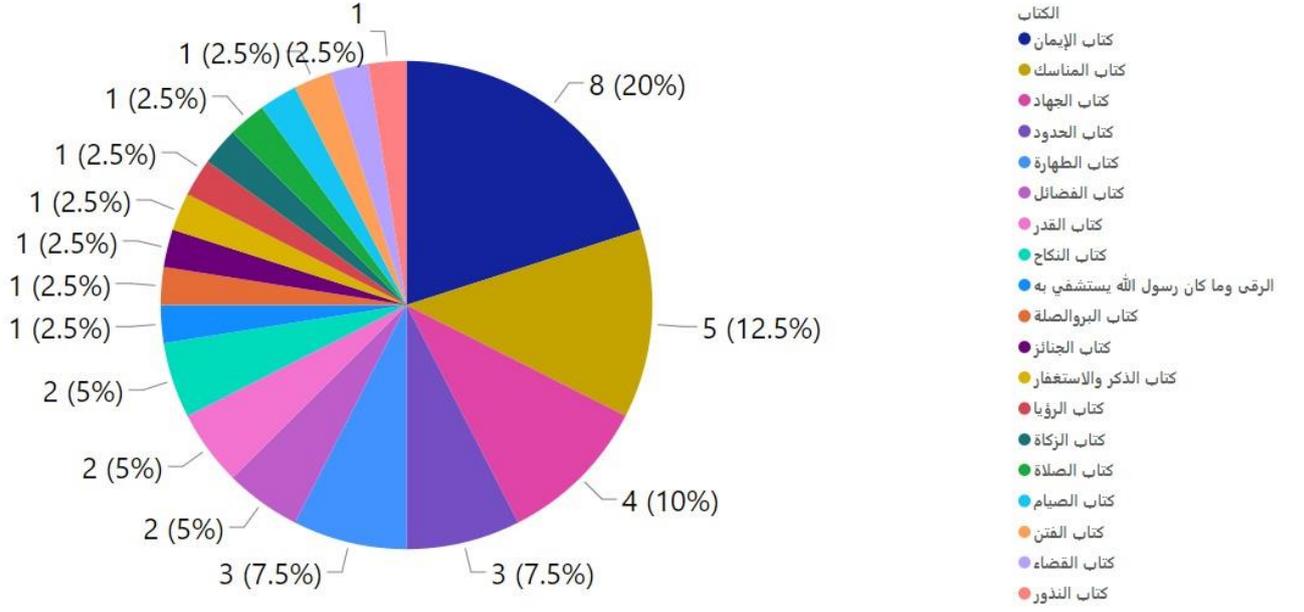
م	الكلمة	رقم الحديث	رقم الصفحة	الوزن	مكانها في كتاب الصحيح من الأخبار	باب فعلها	لازم أو متعد
1	نقير	2	6	فعل	كتاب الإيمان	الأول	متعد
2	حميل	9	12	فعل	كتاب الإيمان	الثاني	متعد
3	كليم	11	13	فعل	كتاب الإيمان	الثاني	متعد
4	عتقاء	12	15	فعل	كتاب الإيمان	الثاني	متعد
5	رمية	38	25	فعل	كتاب الإيمان	الثاني	متعد
6	غنيمة	45	27	فعل	كتاب الإيمان	الرابع	متعد
7	الخلائق	555	175	فعل	كتاب الجنائز	الأول	متعد
8	الفريضة	631	198	فعل	كتاب الصيام	الثاني	متعد
9	نسيكة	740	228	فعل	كتاب المناسك	الخامس	متعد
10	قتيل	819	249	فعل	كتاب المناسك	الأول	متعد
11	ربيبية	982	291	فعل	كتاب النكاح	الأول	متعد
12	أجير	1051	321	فعل	كتاب الحدود	الأول	متعد
13	عسيف	1065	326	فعل	كتاب الحدود	الثاني	متعد
14	وديعة	1083	332	فعل	كتاب القضاء	الثالث	متعد
15	صرعى	1142	356	فعل	كتاب الجهاد	الثالث	متعد
16	أسير	1152	361	فعل	كتاب الجهاد	الثاني	متعد
17	كريه	1420	463	فعل	كتاب الرؤيا	الثاني	متعد
18	سبية	1612	545	فعل	كتاب الفضائل	الثاني	متعد
19	خبيناً	1853	625	فعل	كتاب الفتن	الثالث	متعد
20	رسول	1	5	فَعول	كتاب الإيمان	الثالث	متعد
21	سحور	218	83	فَعول	كتاب الصلاة	الرابع	لازم
22	ذلول	1025	310	فَعول	كتاب النذور	الثاني	متعد
23	وضوء	1584	534	فَعول	كتاب الفضائل	الثالث	متعد
24	نُهبة	56	30	فُعلة	كتاب الإيمان	الثالث	متعد
25	كنز	561	178	مصدر	كتاب الزكاة	الثاني	متعد
26	حرام	817	248	مصدر	كتاب المناسك	الخامس	لازم
27	السببي	958	284	مصدر	كتاب النكاح	الثاني	متعد
28	رد	1065	327	مصدر	كتاب الحدود	الأول	متعد
29	خلق	1685	567	مصدر	كتاب القدر	الأول	متعد
30	ملك	1685	567	مصدر	كتاب القدر	الأول	متعد

متعدٍ	الثالث	الرقى وما كان رسول الله يستشفى به	فُعالة	448	1369	نُقاعة	31
لازم	الأول	كتاب المناسك	فَعَلَ	251	826	حَرَم	32
متعدٍ	الأول	كتاب الجهاد	فَعَلَ	349	1129	سَلَبه	33
متعدٍ	الثاني	كتاب المناسك	مِفعال	237	768	مِقات	34
متعدٍ	السادس	كتاب الجهاد	مِفعال	352	1135	مِراث	35
لازم	السادس	كتاب الذكر والاستغفار	مِفعال	590	1750	مِثاق	36
لازم	الأول	كتاب الطهارة	أُفعولة	58	147	أُضحية	37
متعدٍ	الأول	كتاب الطهارة	أُفعل	58	147	أُبغض	38
متعدٍ	الثاني	كتاب الطهارة	أُفعل	58	147	أُحب	39

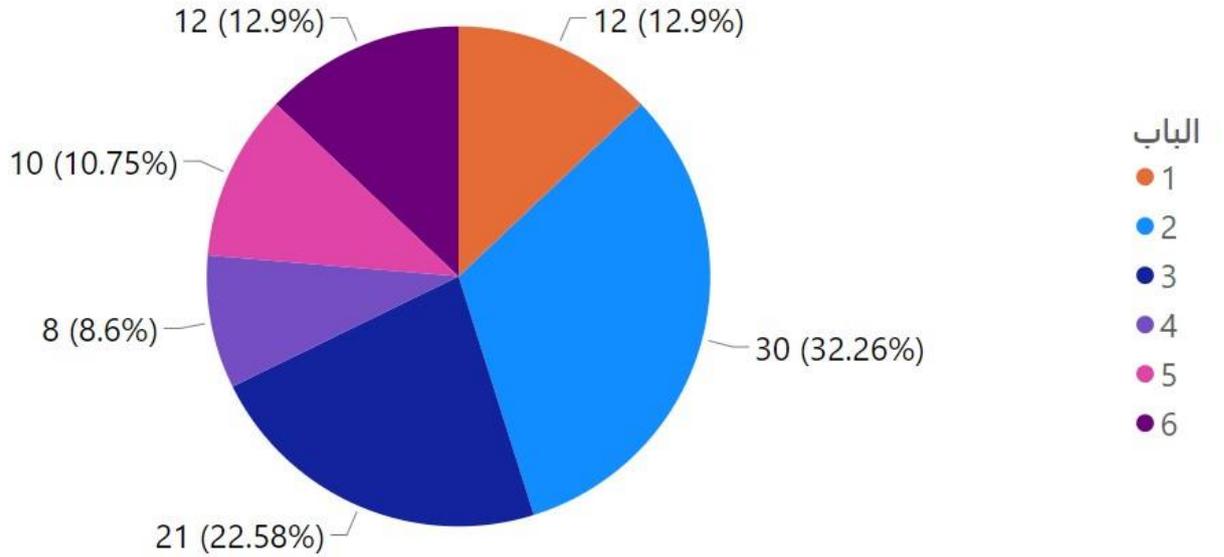
توزع صيغ (مبالغة اسم المفعول) بحسب الوزن الصرفي:



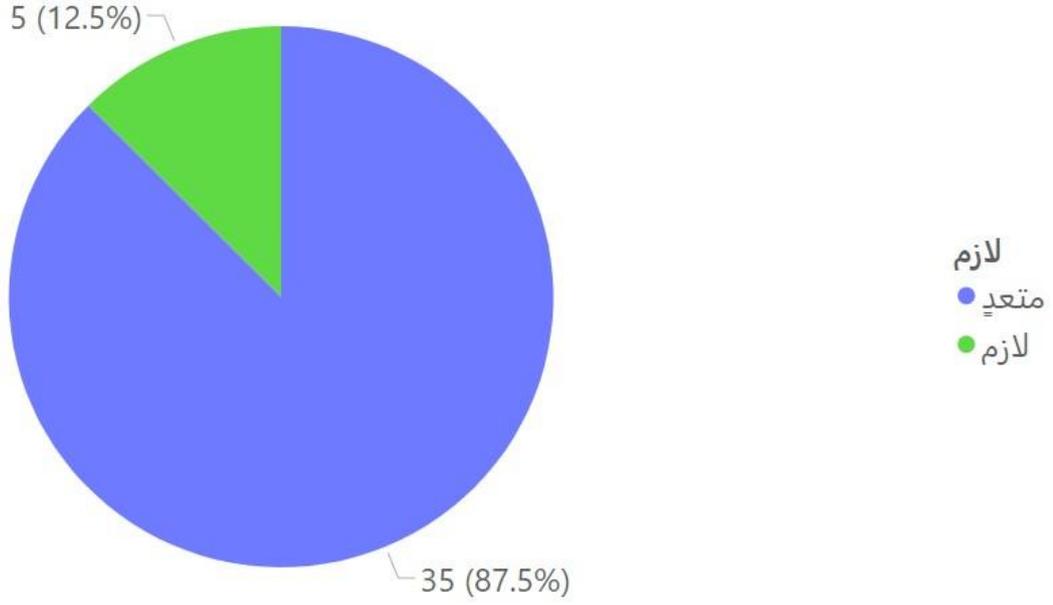
توزع صيغ (مبالغة اسم المفعول) على أقسام الكتاب:



توزع صيغ (مبالغة اسم المفعول) بحسب الباب الصرفي لفعل الصيغة:

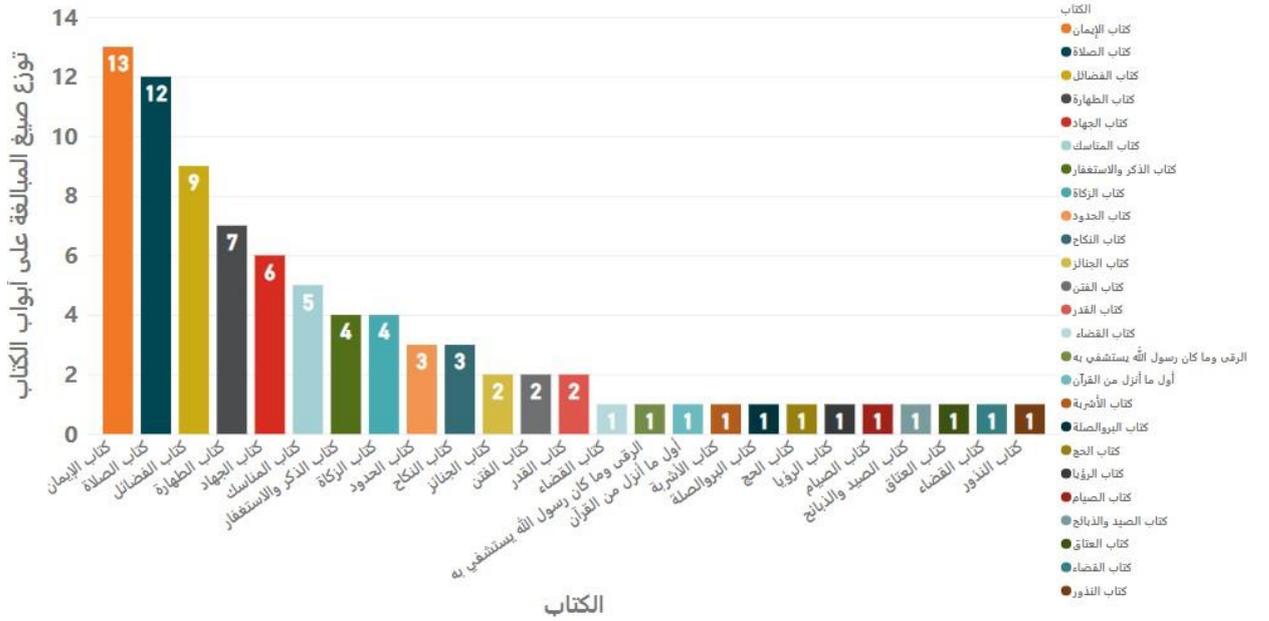


توزع أفعال صيغ (مبالغة اسم المفعول) من حيث اللزوم والتعدي:

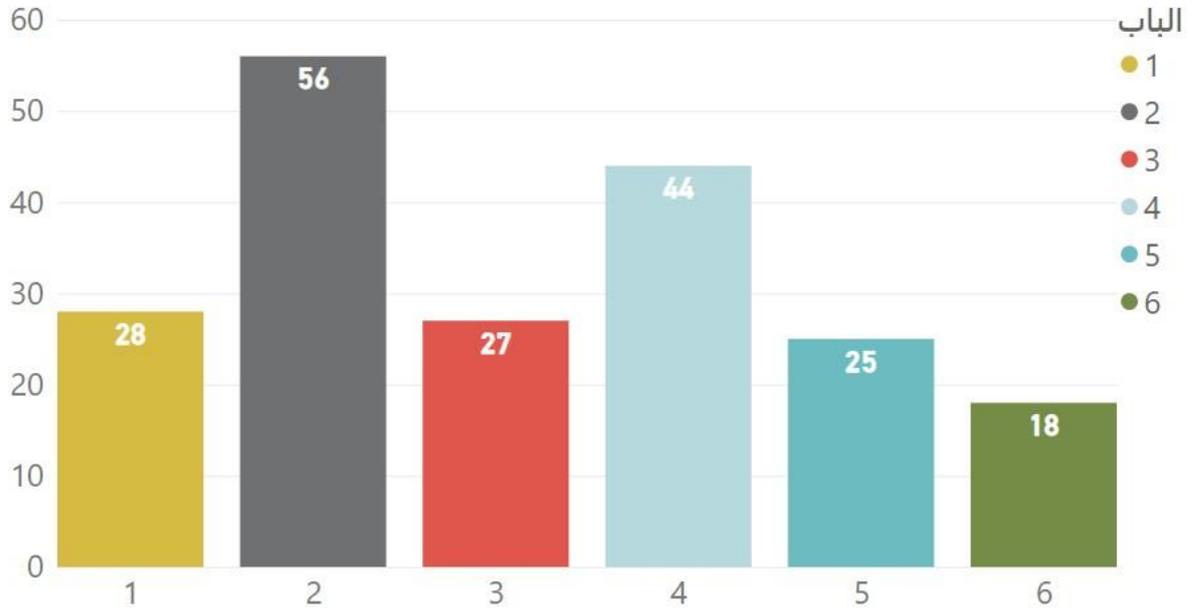


وفيما يلي جداول شاملة لتوزع صيغ المبالغة بشكلٍ عام في كتاب (الصحيح من الأخبار):

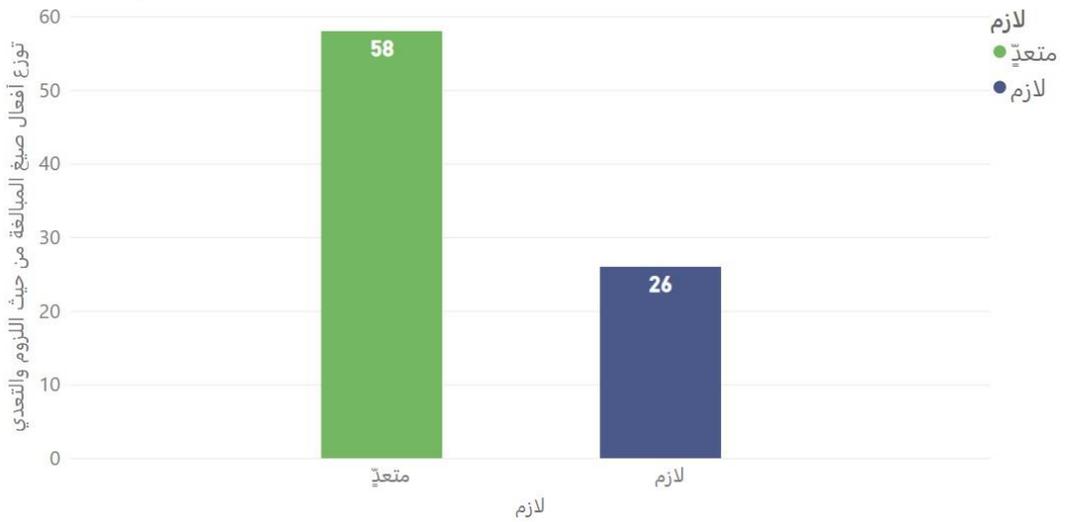
توزع صيغ المبالغة على أقسام الكتاب:



توزع صيغ المبالغة بحسب الباب الصرفي لفعل الصيغة:



توزع أفعال صيغ المبالغة من حيث اللزوم والتعدي:



الفهارس

1- فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
17	181	الأعراف	﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾
18	1	الأنعام	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾
46	143	البقرة	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾
50	13	سبأ	﴿ وَقِيلَ مَنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾
52	182	آل عمران	﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾
53	64	مريم	﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ، مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾
61	41	مريم	﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾
67	159	آل عمران	﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾
76	164	النساء	﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾
82	10	الدخان	﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ ﴾
88	94	المائدة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ شَيْئًا مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَن أَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
88	17	لقمان	﴿ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾

92	9	الأحقاف	﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يَكْرَهُنَّ أَنْبِئُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾
93	6	القمر	﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكْرٍ ﴾
99	103	النساء	﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾

2- فهرس الأبيات الشعريّة

م	البيت الشعري	اسم الشاعر	المصدر	الصفحة
1	فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ	ابن مالك	الألفية	30
2	نرُوا التَّخَاوُجُ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحًا إِنَّ الرِّجَالَ ذُوو عَضْبٍ وَتَذَكِيرِ	حسان بن ثابت	ديوان الشاعر	93

3- فهرس الصيغ في الحديث النبوي الشريف

صيغ مبالغة اسم الفاعل					
م	الكلمة	صيغتها	الاقتباس من الحديث الشريف	رقم الحديث	رقم الصفحة
1	حزاء	فَعَّال	(كان هرقل حزاءً ينظر في النجوم)	3	9
2	مذاء	فَعَّال	(كنت رجلاً مذاءً)	87	38
3	فتان	فَعَّال	(أفتان أنت يا معاذ؟)	246	91
4	الدجال	فَعَّال	(وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال)	279	100
5	الكتازين	فَعَّال	(بشر الكتازين برضف يحمى عليهم في نار جهنم)	563	178
6	الطواف	فَعَّال	(ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف عليكم)	570	181
7	الكذاب	فَعَّال	(فأولتهما كذابين يخرجان من بعدي)	1418	461
8	الفدادين	فَعَّال	(وإن القساوة والغظ في الفدادين)	1601	542
9	مزاحة	فَعَّال	(قدمت امرأة مزاحة من أهل مكة المدينة)	1654	558
10	قتات	فَعَّال	(لا يدخل الجنة قئات)	1661	561
11	جواظ	فَعَّال	(ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عتق جواظ مستكبر)	1810	613
12	الأنصار	فَعِيل	(آية الإيمان حب الأنصار)	18	17
13	أمير	فَعِيل	(يا أمير المؤمنين، آية في كتاب الله تقرؤونها، لو نزلت علينا معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً)	70	33
14	مطير	فَعِيل	(أنه قال لمؤذنه في يوم مطير)	374	124
15	عليم	فَعِيل	(فوقع ما قلبي ما الله به عليم)	453	144
16	مليك	فَعِيل	(وأجر ما أدى إلى ملكه الذي عليه من الحق)	1017	308
17	خلفاء	فَعِيل	(وستكون خلفاء ويكثرون)	1225	401
18	قدير	فَعِيل	(وهو على كل شيء قدير)	1720	579
19	عجول	فَعُول	(خلق الإنسان عجولاً)	11	14
20	ظهور	فَعُول	(وجعلت لي الأرض طيبةً ظهوراً ومسجداً)	151	61
21	عجوز	فَعُول	(دخلت علي عجوزان من عجز يهود المدينة)	280	100
22	كذوب	فَعُول	(وهو غير كذوب)	368	123
23	شكور	فَعُول	(أفلا أكون عبداً شكوراً)	416	134

228	737	(خمسٌ من الدواب ليس على المحرم في قتلهنّ جناح: ... والكلب العقور)	فَعُول	العقور	24
284	958	(فأصبح رسول الله ﷺ عروساً)	فَعُول	عروس	25
404	1235	(من أجل أنّها كانت حمولة الناس)	فَعُول	حمولة	26
81	215	(فقمنا فزعين)	فَعِل	فزع	27
181	570	(ليس المسكين بهذا الطّواف الذي يطوف عليكم ترده اللقمة واللقمتان والتّمرة والتّمرتان)	مَفْعِيل	مسكين	28
560	1658	(حتى يُكْتَبَ عند الله صديقاً)	فَعِيل	صديقاً	29
643	1900	(هذا النّاموس الذي أنزل على موسى)	فَاعُول	ناموس	30
503	1522	(أنت أغلظ وأفظ)	أَفْعَل	أغلظ	31
503	1522	(أنت أغلظ وأفظ)	أَفْعَل	أفظ	32
صيغ مبالغة اسم المفعول					
رقم الصفحة	رقم الحديث	الاقتباس من الحديث الشريف	صيغتها	الكلمة	م
6	2	(ونهاهم عن الدّباء والحنتم والنّقيير والمزقت)	فَعِيل	نقيير	1
12	9	(ينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل)	فَعِيل	حميل	2
13	11	(ولكنّ عليكم بموسى، فإنّه كليم الله)	فَعِيل	كليم	3
15	12	(فيخرجون أجسادهم مثل اللؤلؤ، في أعناقهم الخاتم، عتقاء الله)	فَعِيل	عتقاء	4
25	38	(بمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرميّة)	فَعِيل	رميّة	5
27	45	(فهو عليّ ضامنٌ أن أدخله الجنّة أو أرجعه إلى بيته الّتي خرج منه نائلاً ما نال من أجرٍ وغنيمة)	فَعِيل	غنيمة	6
175	555	(فيصيح صيحةً يسمعها الخلائق إلا الثقلين)	فَعِيل	الخلائق	7
198	631	(فلما فُرِضَ رمضان كان هو الفريضة وثرك عاشوراء)	فَعِيل	الفريضة	8
228	740	(احلق رأسك، وانسك نسيكاً)	فَعِيل	نسيكاً	9
249	819	(أنّ خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليثٍ عام فتح مكّة بقتيلٍ منهم قتلوه)	فَعِيل	قتيل	10
291	982	(والله، لو لم تكن ربيبي في حجري لما حلّت لي، إنّها ابنة أخي من الرّضاعة)	فَعِيل	ربيبة	11
321	1051	(وكان لي أجبرٌ، فقاتل إنساناً، فعضّ أحدهما يد الآخر)	فَعِيل	أجبر	12

326	1065	(إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَىٰ هَذَا، فَرَضِي بِامْرَأَتِهِ)	فَعِيل	عسيف	13
332	1083	(اعْرِفْ وَكَاءَ مَا وَعِصَاصُهَا ثُمَّ عَرَفَهَا، فَإِنَّ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِئْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ)	فَعِيل	وديعه	14
356	1142	(لَقَدْ رَأَيْتَهُمْ صَرَعى يَوْمَ بَدْرٍ)	فَعِيل	صرعى	15
361	1152	(فَمَكَثَ عِنْدَهُمْ أُسَيْراً)	فَعِيل	أسير	16
463	1420	(فَأْتَيْنَا عَلَىٰ رَجُلٍ كَرِيهٍ الْمَرْأَةَ كَأَكْرَهٍ مَا يَكُونُ رَجُلٌ مَرَأَةً وَإِذَا هُوَ عِنْدَ نَارٍ يَحِشُّهَا وَيَسْعَىٰ عِنْدَهَا)	فَعِيل	كريه	17
545	1612	(وَكَانَ مِنْهُمْ سَبِيَّةً عِنْدَ عَائِشَةَ)	فَعِيل	سبيّة	18
625	1853	(إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً)	فَعِيل	خبياً	19
83	218	(لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحْوَرِهِ)	فَعُول	سحور	20
310	1025	(فَأَتَتْ عَلَىٰ نَاقَةٍ ذَلُولٍ مُجْرَسَةً)	فَعُول	ذلول	21
534	1584	(أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْخَلَاءُ فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءاً)	فَعُول	وضوء	22
30	56	(وَلَا يَنْتَهَبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ)	فُعْلَة	نُهبة	23
178	561	(يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَقْرَعٌ، فَيَفْرَ مِنْهُ صَاحِبُهُ. وَقَالَ: وَيَطْلُبُهُ وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ)	مصدر	كنز	24
248	817	(إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)	مصدر	حرام	25
284	958	(يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ)	مصدر	السبي	26
327	1065	(أَمَّا الْمِئَةُ الشَّاةُ وَالْخَادِمُ فَرَدُّ عَلَيْكَ)	مصدر	ردّ	27
567	1685	(إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ خَلَقَ اللَّهُ وَمُلِكَ يَدَهُ)	مصدر	خلق	28
567	1685	(إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ خَلَقَ اللَّهُ وَمُلِكَ يَدَهُ)	مصدر	ملك	29
448	1369	(يَا عَائِشَةُ، وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَ مَا نُقَاعَةُ الْحَنَاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ)	فُعَالَة	نقاعة	30
251	826	(الْمَدِينَةُ حَرَمٌ آمِنٌ مِنْ كَذَا إِلَىٰ كَذَا)	فَعَل	حرم	31
349	1129	(مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ)	فَعَل	سلبه	32
237	768	(مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً لِمِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتِي الْمَغْرِبِ وَالْمُعَشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرِ يَوْمئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا)	مِفْعَال	مِيقَات	33

352	1135	(إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُؤْفَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرْدَنَ أَنْ يَبْعَثَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ يَسْأَلُهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ)	مُفْعَال	ميراث	34
590	1750	(قَالَ: فَأَخَذَ مِنْهُمْ مِيثَاقًا وَرَبِّي، فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ)	مُفْعَال	ميثاق	35
58	147	(مَنْ ذَبَحَ مِنْكُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ أُضْحِيَّتَهُ، وَمَنْ لَا فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)	أَفْعُولَة	أُضْحِيَّة	36
58	147	(وَاللَّهُ يَا مُحَمَّدُ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَأَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ)	أَفْعَل	أَبْغَضَ	37
58	147	(وَاللَّهُ يَا مُحَمَّدُ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَأَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ)	أَفْعَل	أَحَبَّ	38

4- فهرس المصادر والمراجع

1	القرآن الكريم
2	اتجاهات البحث اللساني، مايل افيتيش، ترجمة سعد مصلوح، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة، الكتاب رقم6، ط2، 2000م.
3	احتجاج النحويين بالحديث، بحث للدكتور محمود حسني محمود، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، العدد المزدوج 3 - 4، 1979 م.
4	أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت.
5	ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
6	أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998م.
7	أساليب المبالغة في الحديث النبوي الشريف من كتاب رياض الصالحين، عمر عبد الهادي حسن الزيادات، رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة جرش، الأردن، 2015م.
8	الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، دار العربية للكتاب، ط3، د.ت.
9	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5، 2019م.
10	الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006 م.
11	ألفية ابن مالك، عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2006م.
12	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، د.ط، 1431هـ.
13	إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي النحوي، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ.
14	البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، د.ط، 1420هـ.
15	بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1996م.
16	البيان في روائع القرآن، د.تمام حسان، عالم الكتب، مصر، القاهرة، ط1، 1993م.
17	تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، د.ط، 1985م.

18	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
19	التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط6، د.ت.
20	التحرير والتتوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.
21	التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1983م.
22	تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، د. ط، د. ت.
23	التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
24	تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، لبنان، بيروت، ط1، 2001م.
25	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003م.
26	حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي الحنفي، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
27	حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
28	خزانة الأدب ولب لباب العرب على شرح شواهد الكافية، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1997م.
29	الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د. ت.
30	الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
31	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
32	دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
33	ديوان امرئ القيس دراسة صرفية دلالية، سيناء محمد صالح الصياد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية في جامعة عدن، 2006م.
34	دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976م.
35	الدلالة والتععيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، محمد صالح سالم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.
36	ديوان حسان بن ثابت، شرحه عبداً. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م
37	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

38	سنن أبي داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1997م.
39	سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
40	شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، دار الكيان، الرياض، د.ط، د.ت.
41	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
42	شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د عبد الرحمن السيد ود محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
43	شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996م.
44	شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1975م.
45	شرح مختصر التفسير العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997م.
46	الصاحب في فقه اللغة، ابن فارس، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1997م.
47	الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2007م.
48	الصرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية، هادي نهر، دار الكتب الحديثة، الأردن، إربد، ط1، 2010م.
49	صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية، كمال حسين رشيد صالح، رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.
50	علم الدلالة إطار جديد، ف. ر. بالمر، ترجمة د. صيري السيد، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
51	علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م.
52	علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.
53	علوم الحديث ومصطلحه، د صبحي الصالح، دار العلم للملايين، لبنان بيروت، ط15، 1984م.
54	عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
55	غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ.

56	غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مراجعة عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1984م.
57	الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة لبنان، ط2، د.ت.
58	الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، د.ت.
59	فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
60	فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.
61	في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، 1987م.
62	القاموس المحيط مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف، الفيروزبادي، نسخة منقحة وعليها تعليقات الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، راجعه واعتنى به أنس محمد الشامي وذكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2008.
63	الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق د صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأديب، مصر، القاهرة، ط1، 2010م.
64	كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أبو حاتم الرازي، عارضه وعلق عليه حسين بن فبض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1994م.
65	كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة خانجي القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1982م.
66	الكشاف عن غوامض حقائق التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط3، 1407هـ.
67	الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق د عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط2، 1998م.
68	لسان العرب، ابن منظور، الحواشي للشاذلي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
69	المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، مصر، الفجالة، د.ط، د.ت.
70	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
71	المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2000م.
72	محيط المحيط قاموس مطول في العربية، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط جديدة، 1987م.
73	المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، مكتبة الشروق الدولية، مصر، القاهرة، ط4، 2004م.
74	المخصص، ابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، ج5، ص92.

75	المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998م.
76	المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، د.ت.
77	المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2003م.
78	مصطلح الحديث، محمد صالح ابن عثيمين، مكتبة العلم، القاهرة، ط1، 1994م.
79	معاني الأبنية في العربية، د فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2، 2007م.
80	المعاني الصرفية ومبانيها، عبد المجيد محمد علي الغيلي، الناشر موقع المؤلف: رحي الحرف، د.ط، 2007م.
81	معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
82	معجم ألفاظ القرآن، مجمع اللغة العربية، طبعة منقحة، د.ت.
83	معجم ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق د أحمد مختار عمر، مراجعة د إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ.
84	المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1993م.
85	معجم المقاييس في اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، دمشق، 1979م.
86	المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، د.ط، د.ت.
87	مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط3، 1420هـ.
88	المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د علي توفيق الحمد، دار الرسالة، لبنان، بيروت، ط1، 1987م.
89	المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412هـ.
90	المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
91	المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
92	الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
93	موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، د.ط، 1981 م.

94	همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ط، 1980م.
95	الواضح في علم الصرف، محمد خير حلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987م.

5- فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
1	ملخص البحث	أ
2	المقدمة	ب
3	أهمية البحث	ج
4	أسباب اختيار البحث	ج
5	أهداف البحث	د
6	حدود البحث	هـ
7	منهج البحث	هـ
8	صعوبات البحث	هـ
9	الدراسات السابقة	و
10	خطة البحث	ح
11	المدخل	1
12	ترجمة الإمام الجوزقي	3
13	ترجمة الإمام البخاري	5
14	ترجمة الإمام مسلم	7
15	تعريف كتاب (الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم)	9
16	تعريف الحديث النبوي الشريف	10
17	تعريف علم الصرف	11
18	تعريف العدول الصرفي	14
19	مفهوم الدلالة وعلم الدلالة	18
20	علاقة علم الصرف بعلم الدلالة	20
21	تعريف صيغ المبالغة	21
22	أنواع المبالغة	24
23	الفصل الأول: مبالغة اسم الفاعل	26
24	اشتقاق مبالغة اسم الفاعل	28
25	صيغ مبالغة اسم الفاعل	30
26	دلالة صيغ مبالغة اسم الفاعل	31
28	صيغة (فقال)	33

40	صيغة (فعل)	29
44	صيغة (فعل)	30
50	صيغة (فعل)	31
51	صيغة (مفعول)	32
52	صيغة (مفعول)	34
54	صيغة (فعل)	34
56	صيغة (فاعول)	36
58	صيغة (أفعل)	37
62	الفصل الثاني: مبالغة اسم المفعول	38
64	اشتقاق مبالغة اسم المفعول	39
64	صيغ مبالغة اسم المفعول	40
66	دلالة صيغ مبالغة اسم المفعول	41
66	صيغة (فعل)	43
76	صيغة (فعل)	44
79	صيغة (فعل)	45
81	المصدر بمعنى (مفعول)	46
85	صيغة (فعل)	48
86	صيغة (فعل)	50
88	صيغة (فعل)	51
90	صيغة (مفعول)	52
93	صيغة (أفعل)	53
95	صيغة (أفعل)	54
100	الخاتمة	55
100	نتائج البحث	56
101	التوصيات	57
102	جداول إحصائية ونسب مئوية ومخططات بيانية	58
111	الفهارس	59
125	Abstract	60

Abstract ❖

The research tackles one kind of derivations: hyperbole formulas in Alhadith Annabawi Asharif (the Prophet's Sublime Sayings) – Sayings from (Assahih minal Akhbar – the Most Righteous News). Hence, the researcher has selected this topic due the scarcity of studies which connect between the morphological scale and the semantic connotation. He has thus selected hyperbole formulas due to its significant morphological and connotative study and its research correlation with the other derivations some times in terms of pronunciation and at others in terms of meaning.

Due to the great significance of (the Righteous News Authenticated by al-Bukhari and Muslim) book, the researcher has adopted it as a major field of study since both editors pioneered in narrating the Sublime Sayings and excelled in preserving the Prophet's speeches. Al-Jawzaqi collected around two thousand Sayings authenticated by Al-Bukhari and Muslim and ordered them according to jurisprudence categories.

The research is divided into three sections: an introduction and two chapters. The introduction is a theoretical section which includes indispensable definitions and theoretical origins. The first chapter is dedicated to the present participle hyperbole where it begins with a theoretical part followed by an experimental/applicable part in which the researcher has tackled the analysis of all present participle hyperbole formulas in the Sayings.

However, the connotations attained by using a formula are illustrated, depending on the qualitative method. The chapter, then, is concluded with a group of results. However, the second chapter is the same as the first except in that it has been dedicated to past participle hyperboles and is then concluded with some results and recommendations.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Aleppo University in liberated areas
Faculty of Arts and Humanities
High studies / Department of Arabic



Hyperbole Formulas and their Connotations in
"The Righteous of the Authentic News Approved
by al-Buhkari and Muslim"
A Morphological and Connotative Study

This dissertation is submitted in fulfillment of the requirements
for a master degree in linguistics studies

Researcher Preparation

Ahmad Riad Hamsho

The supervision of Dr

Ahmed Muhammad Al Omar

Ad 2022 – Ah 1444